



جامعة جنوب الوادي

محاضرات

في تاريخ مصر المعاصر

الفرقة الأولى - أساسي لغة عربية

أستاذ المقرر

د/ آية عبد الوارث سليم

٢٠٢٢ - ٢٠٢٣

محاضرات

في تاريخ مصر المعاصر

دكتور

د/ سقاو دردير

محتوى الكتاب

الصفحة	أولاً الموضوعات
	<p>الفصل الأول: الاحتلال الإنجليزي لمصر.</p> <p>الفصل الثاني: السياسة البريطانية في مصر.</p> <p>- أولاً: سياسة الجلنزة والسيطرة.</p> <p>- ثانياً: الكرومرية والسلطة الشرعية.</p> <p>ثالثاً: جورست وسياسة وقف الجلنزة.</p> <p>الفصل الثالث: مصر أثناء الحرب العالمية الأولى.</p> <p>الفصل الرابع: الحماية وآثارها.</p> <p>- ظروف إعلان الحماية على مصر.</p> <p>- إنهاء الخديوية وقيام السلطة.</p> <p>الفصل الخامس: ثورة ١٩١٩.</p>

الفصل الأول

الاحتلال الانجليزي لمصر

الفصل الاول

الاحتلال الانجليزي لمصر

الإحتلال الإنجليزي لمصر

بقدر أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر وبالنسبة للعالم والتجارة بين الشرق والغرب حيث قصرت المسافة بين الشرق والغرب ما بين ٥٠% و ٥٧% لطريق راس الرجاء الصالح، وبقدر ما جلبت من اشرار ومتاعب على مصر، حيث الامتيازات الأجنبية التي بمقتضاها جعل فرديناند دي ليسبس امتياز بحفر قناة السويس، وأصبح هذا المشروع إحدى الركائز القوية للنفوذ الأجنبي في مصر على الرغم من أن المصريين هم اصحاب الارض وبذلوا دمائهم وأموالهم في سبيل حفر القناة، وفتح سعيد باب الاقتراض من البلاد الأجنبية فكان أول قرض سنة ١٩٦٢ كما ابتدع سعيد طريقه السندات على الخزنة وهي أن يستدين من المرابين ديونًا سائرة بواسطة سندات يحررها على الخزنة العامة للقيمة المختلطة بالرغم من ان لهذه الوسيلة خطوره على مالية البلاد لانها استدانه لا ضابط لها ولا رقابة، وتوفى سعيد تاركًا وراءه دينًا يزيد على ١٠ مليون جنيه اكثر من مجموع ميزانية الدولة حينئذ، وكان سعيد مصرفًا كثيرًا النفقات، وكان بوسع إسماعيل بعد وفاة سعيد تصفية ديون سعيد وتلافي هذا الخطر غير أنه لم يمضي عام على حكمه حتى امتدت يده الى البنوك الاجنبية حيث توسع اسماعيل في كثير من المشروعات منها إتمام حفر قناة السويس وإنشاء كثير من الترع والمصارف والسكك الحديدية والمدارس والمطابع وحرابه في افريقيا وإنشاء امبراطوريه مصريه امتدت حتى خط الاستواء كما كان اسماعيل ايضا شديد البذخ والترف واللهو.

استمر اسماعيل في الاستدانة حيث أحاطت به مجموعه من بطانة السوء من المتصرين والأجانب زجت به في مشاريع حصلت منها على أرباح طائلة، أيضا الحكم المشهور الذي أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا- في النزاع الذي شجر بين اسماعيل و شركة قناه السويس عندما اراد الغاء بعض شروط امتياز الشركة إذ قضى نابليون بان يدفع اسماعيل لشركه تعويضا قدره ٣٣٦٠٠٠٠٠ جنيه وقبل إسماعيل هذا الحكم، ودفع المبلغ الذي لم يكن بوسع ميزانيه الدوله ان تتحمله، جميع انفق اسماعيل اكثر من مليون جنيه على الحفلات التي اقيمت لافتتاح قناه السويس للملاحه سنه ١٨٦٩.

ايضا انفق اسماعيل اموالا طائله على الهدايا والرشاوي التي بذلها لسلطان للحصول على فرمان سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثة العرش في اكبر ابنائه سنا، كما أنفق قدرًا آخر من الماء للحصول على لقب خديوي سنة ١٨٦٧، وقد وصلت الحالة المالية في مصر سنه ١٨٧٥ الى اسوء درجة بسبب دخول مصر في حرب خاسرة في الحبشة إذ ثقل على الدولة عبء الديون الضخمة وفوائدها الباهظة، وأصبحت مصر عاجزة عن سداد موارد الدولة مرهونة للديون التي اقترابها، فلم يعد حرجا في ان يعرض للبيع أسهم مصر في قناة السويس، فتلقت انجلترا هذه الفرصة فاشتريت هذه الاسهم بثمن بخس قدره ٣٩٦٧٥٨٣ جنيه واصبح لانجلترا الكلمة العليا في شؤون القناة وكان ذلك سببا في احتلال مصر بحجة الدفاع عن القناة.

وعندما ساءت حاله الخزانة المالية المصرية ورأى اسماعيل ان البيوت المالية الأوروبية (البنوك) قد تزعزت ثقتها في الحكومة المصرية لهذا عرض اسماعيل علي انجلترا أن ترسل موظف مالي كفاء لدراسه حالة مصر المالية ومحاولة الإصلاح، فوصلت

لجته برئاسة " كيف " عضو البرلمان وعضو مجلس الملك الخاص، مقدمه اللجنة تقريراً اشارت فيه تحويل الدين الى دين موحد يسدد على خمسين عاما بفائدة ٧% وان تخضع البلاد للمشور الاوروبيه/ عن طريق انشاء اداره ماليه برئاسه اجنبي يفضل ان يكون انجليزي، وان يحترم الخديوي قرارات هذه الاداره ولا يعقد قروضا الا بموافقه هذه الاداره، وعندما ادرك اسماعيل سوء العاقبه استجاب لمقترحات الدول الاجنبيه و اصدر مرسوم في مايو سنه ١٨٧٦ قضى بانشاء لجنة صندوق الدين من مندوبين عن الدول الدائنه تتولى تسليم المبالغ المستحقه من ايرادات البلاد وتفوض الخديوي في عقد اي قرض جديد او اصدار اذونات ماليه على الخزانه وهنا نجد ان صندوق الدين هذا يعتبر اول هيئه رسميه اوروبيه اُنشئت لفرض التدخل الاجنبي في شؤون مصر، وشل سلطه الحكومه المصريه في شؤونها الماليه والاداريه واصبحت حكمه اجنبيه داخل الحكومه الشرعيه لها سلطات واسعه المدى.

الى جانب هذا أصدر اسماعيل مرسوم بتحول ديون الحكومه ايضا الى دين موحد قدره ٩١ مليون جنيه بفائده ٧% يسدد فيه ٦٥ سنه وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده موارد معينه حددت في رسوم صندوق الدين.

ولكن كل هذا لم يقنع الحكومه الانجليزيه فاتفقت مع الحكومه الفرنسيه علي فرض الرقابه الثنائيه الفرنسيه والانجليزيه على الماليه المصريه مع الابقاء على صندوق الدين الخديوي على ذلك خوفا على مركز تحت تهديد الدولتين، و اصدار مرسوم بتعيين مراقبين عاميين للماليه المصريه، احدهما انجليزي لمراقبه الواردات، والاخر فرنسي لمراقبه المصروفات، و بهذه الكيفيه اصبح بمثابة فرض الوصايا الانجليزيه و الفرنسيه على مصر.

وبدا يتحكم المراقبين الانجليزي والفرنسي في احوال مصر الماليه فكان عليهم ان يرهقا الدوله ويعمل على اغراقها في الديون اكثر حتى يستمر الحال المتدهور، وتزداد السيطرة الاجنبيه، تعطلت كثير من المشروعات وارفق الفلاحون بالضرائب، و تاخير مرتبات الموظفين، وتم تسريح عددا كبيرا من ضباط الجيش رغبه في توفير الاموال اللازمه لسداد الديون، ولكن هذا لم يكن وفيير الاموال اللازمه لسداد الاقساط الضخمه، وبدلا من ان يعترف المراقبين الانجليزي والفرنسي واعضاء صندوق الديون هذا القصور الى اقتراح الشروط التي فرضها النظام الثنائي واذا شراهه الدائنيه انفسهم اتهام اسماعيل بانه يقيم العقبات في سبيل انتظام شؤون الحكومه الماليه، واتفقوا مع اعضاء صندوق الدين على المطالبه بتاليف لجنه تحقيق اوروبيه لفحص هذه الشؤون.

وبالفعل تم تاليف هذه اللجنه التي اشارت الى بعض العيوب مثل كثره نفقات الخديوي الشخصيه، وعدم وجود حد فاصل بين ماليه اسماعيل وماليه الحكومه، وخراب ذمه المتعهدين الاجانب، وشراهه المرابين واصحاب البيوت الماليه، وبالتالي ساءت احوال البلاد وانتشرت المجاعه، ولم تدع مرتبات الموظفين، واضطر الفلاحون ببييع محصولاتهم قبل نضجها بنصف الثمن او اقل للمرابين، ومع هذا فان اسماعيل لكي يرضى الاجانب، اعاده تشكيل الحكومه ونزل عن بعض سلطاته، في انشاء مجلس منظار من وزراء مسؤولين يرأسهم رئيس مجلس المنظار، وادخلت في هذه الوزاره وزيرين اوروبيين احدهما انجليزي لوزاره الماليه والثاني فرنسي لوزاره الاشغال، وهذه هي الوزاره المختلطه.

هذه الاجراءات التي اتخذتها اسماعيل والتي ادت الى تدخل الاجانب في شئون مصر الداخليه عدت الى اجتماع العلماء والاعيان المصريين في منزل السيد البكري نقيب

الإشراف ويرفعون الشكاوي ويتهمون هذه الوزارة بالخيانة هي الأوروبيين، وزاد سخط الشعب على هذه الوزارة (وزارة نوبار)، وفي نفس الوقت تكثرت جهود رجال الجيش مع الحركة الشعبية على إسقاط وزارة نوبار، وتظاهروا أمام وزارة المالية، ونزل الخديوي بنفسه وهدى المظاهرة (فبراير ١٨٧٩) وهنا استغل اسماعيل برئاسه ابنه توفيق وباقي الوزراء الأوروبيين، وكانت وزارة نوبار بناء على طلب الدولتان الأوروبية حيث حيث ميول نوبار الأوروبية.

وعندما اشتدت الحركة الوطنية طالب الوطنيون بتشكيل وزارة وطنية مستقلة مسؤوله أمام مجلس النواب، ولا ان اسماعيل سئم تقييد الأجانب لسلطته فاستجاب الى مطالب الشعب فاقر لائحته وطنية وعهد بتأليف وزارة جديده الى شريف باشا وكان معروفًا بوطنيته ومعارضته للتدخل الاجنبي، وشكلت هذه الوزارة في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩، ولكن هذا لم يكن في صالح الدولة الأوروبية التي رأت ان اسماعيل لم يعد يصلح للحكم فقررت عزله، فيما بينها استطاعت اقناع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في ذلك الوقت، الذي اصدر فرمانا بعزله في سنة ١٨٧٩ وتولى ابنه توفيق الحكم.

وكان توفيق لا يميل الى الوطنييه بل تسلط على عقله ان الكرسي الذي يجلس عليه لاتستد قوائمه من الحق الشرعي الوراثي او الى قوه الشعب ومشيتته بل لابد له من سند اجنبي، وضرب بذلك اسوء مثال في تاريخ مصر الحديث حيث اصبح اداه طيعه في ايدي الاجانب حيث الفت وزارة جديده يرأسها بنفسه مما اثار سخط الراي العام فأضطر الى تشكيل وزارة اخرى يرأسها رياض باشا سبتمبر ١٨٧٩ وأعيدت الرقيبته التثايبه، و صدر قانون التصفيه الذي وضع لصالح الدائنين الاجانب وتاسست شركات برؤوس اموال اجنبيه لم يقولى المصريين على منافستها وملئت الوظائف بعدد كبير من الاجانب.

ادي ذلك الى عدم رضا الشعب والجيش اللذان اتخذتا متظاهرين امام قصر عابدين في سبتمبر ١٨٨١ حيث اقبل الخديوي معه مستشاره رياض والسير اوكلاند كلفن المراقب الانجليزي، وتقدم عرابي الى الخديوي بمطالب الامه (شعبا وجيشا) وهي عزل وزاره رياض ودعوه مجلس النواب للانعقاد وزياده عدد الجيش الى ١٨ الف جندي، وأمام اصرار عرابي لتحقيق هذه المطالب، اضطر الخديوي الى الرضوخ ووعدده باجابته الطلبين الاخرين، واتفق على دعوه شريف باشا لتكوين نظاره جديده، وهكذا عاد شريف باشا الى الوزاره مره اخرى في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومضي شريف على اعداد الدستور العمل على تحقيق مطالب الجيش والامه إلا أن هذا لا توافق عليه انجلترا وفرنسا مما يؤدي الى سوء التفاهم.

وفي يناير ، سنه ١٨٨٢ عرض شريف باشا اللائحه الجديده على المجلس اعترض المجلس على عدم تخويله الحق في مناقشه الميزانيه وبما انه له حق الرقابه على الاداره العامه في البلاد، ينبغي أن يناوقش الميزانيه ويعترض عليها اذا راي ذلك، هذا مع احترامه لتعهدات الحكومه المصريه بشأن الدين وقانون التصفيه، وكان المراقبان الاجنبيان من اشد المعارضه لمنح المجلس هذا الحق لانهما، يفقدان بذلك سلطاتهما ويصبحان مسؤولين امام مجلس النواب بعد ان كان اتصالهما بالخديوي وحكومته مباشرا لماذا ارسلت انجلترا وفرنسا مذكره مشتركه الى مصر تبلغان فيها الخديوي مساعدته للتغلب على ما يعترضه من مصاعب، وكانت هذه المذكره ذات مغزي خطير فجاءت دعوه صريحه للخديوي بقلب الحكومه، وحل المجلس النيابي، وزياده السلطه الاستبداديه القديمه، ذلك اعتبرها المصريون تدخل سافرا في شؤونهم الداخليه.

وأمام هذه المشاكل أضطر الخديوي توفيق الى تكليف محمود سامي البارودي بتأليف وزارة عين فيها احمد عرابي وزيرا للحريه، ذلك يؤدي الى سخط الانجليز الذين اتفقوا مع الفرنسيين على ارسال اسطول مشترك الى الاسكندريه ثم ارسلنا مذكره ثانيه مشتركه في ٢٥ يناير سنه ١٨٨٢ تطلبان فيهما اسقاط وزارة البارودي وابعاد عرابي عن مصر وكذلك ابعاد الضابطين علي فهمي وعبد العال حلمي الى الارياف- ومن هذه المذكره والقوة القاهره لم يكن امام البارودي بد من الاستقاله احتجاجا علي اجازة الخديوي للدولة الاجنبيه التدخل في شؤون مصر تدخل مخلا بحقوق زياده السلطان على البلاد.

اما الضباط الثلاثه رفض الازعاج لمطالب الدولتين ووصلت الانباء الى الاسكندريه وحدث شجار في الاسكندريه سرعان ما اتسع نطاقه وتحول الى مذبحة الاسكندريه في ١١ يونيو سنه ١٨٨٢، راح ضحيتها عدد من الوطنيين والاجانب، وتحالفت وزاره جديده برئاسه اسماعيل راغب وبقي فيها ناظرا للحريه، وفي نفس الوقت طلبت فرنسا عقد مؤتمر دولي لبحث المساله المصريه بحجه ان حاله في مصر اصبحت تتطلب ذلك وافقت انجلترا على ذلك الاقتراح وانعقد المؤتمر، غير أن مندوب انجلترا اراد في ذلك، و اقترح ان يضاف الى هذا القرار جملة (الا للضرورة القصوى) فكان بذلك ثغرة نفذت منها انجلترا لتحقيق نواياها في مصر.

ضرب الاسكندريه

عزمت بريطانيا الى تنفيذ اطماعها في مصر ، وخاصة حينما رأت أن النيه متجهه في المؤتمر بالآستانة الي مطالبه تركيا بارسال قوه الى مصر باعتبارها صاحبه السيادة على تلك البلاد وهذا امر من شأنه يعرقل تخطيط المطامع الانجليزيه في مصر، ايضا اتخذت

ما قام به العرابيون في ذلك الوقت من اصلاحات في طوابي الاسكندريه ذريعة لضرب الاسكندريه في يوم ١٠ يوليو ١٨٨٢ ارسل الامير ال سيمور قائد الاسطول الانجليزي الى القناصل والى حكومات الدول يعلمها انه سيبدأ ضرب الاسكندريه بعد ٢٤ ساعه اذا لم تسلم القلاع للاسطول، وعلى الرغم من احتجاج الحكومه المصريه على هذا الانذار اطلق الاسطول الانجليزي قنابله على حصون الاسكندريه، وبالتالي ردت القريه المصريه على الاسطول الانجليزي باطلاق مدافعها حتى تهدمت واندلعت النيران في مباني المدينه، ونزلت الجنود الانجليزيه الى البر، وغادر توفيق سرايا الرمل ومعها اسرته وحاشيته وقصد راس التنين حيث استقبله سيمور وهنأه قناصل الدول بسلامته.

والاقامه خطوط دفاعيه ضد الغزو الانجليزي الذي نزل على شواطئ الاسكندريه انسحبت الحاميه الخاصه بالاسكندريه وقد اختارت الحاميه كفر الدوار لهذا المركز وارسل الخديوي الى توفيق بكفر الدوار يدعوه إلى الاسكندريه، وكانت هذه الدعوه بمثابة خدعة للقبض عليه ولكن عرابي رفض الذهاب اليه حيث البلاد في حاله حرب مع انجلترا وارسل عرابي الى يعقوب سامي وكيل الجهاديه رساله يعلن فيها خيانه الخديوي للبلاد، فاهتم بذلك يعقوب سامي وجمع عدد من انصاره المتحمسين لعرابي واستقر الراي على دعوه مجلس الشعب من وكالات الوزراء وبعض كبار الضباط وكبار الموظفين، واتخذت الجمعيه العموميه قرارا بإعداد العدة للقتال مادامت سفن الانجليز امام الشواطئ المصريه في اسكندريه، لهذا عندما بلغ عرابي هذا القرار أصدر امره بعزل عرابي من وزاره الجهاديه ولكن الامه لم تحصل بامر توفيق، وقام عرابي بتعيين محمود فهمي رئيسا لهيئه اركان حرب الجيش المصري، وكان من اكفا رجال الهندسه الحربيه في مصر، اذ وضع خطه حكيمة للدفاع عن البلاد،

وحدد مواقع رئيسيه لذلك اولها في كفر الدوار وثانيها في رشيد وثالثها بين رشيد وبحيره الرلس ورابعها دمياط وخامسها في الصالحيه والتل الكبير .

وقائع الحرب بين العربيين والانجليز

كانت القوات المصريه هناك نحو عشرة الاف مقاتل وكان اول عمل من جانب المصريين هو سد ترعه المحموديه لمنع المياه العذبه الاسكندريه، وفي ٥ اغسطس سنه ١٨٨٢ هجم الانجليز قبل ان تاتي حملتهم على كفر الدوار، وصاروا على مقربة من الخطوط المصريه، فحمل المصريون عليهم قويه اضطرتهم الى التقهقر بعد ثلاث ساعات، فعادوا الى الاسكندريه، ثم جدد الانجليزي الهدوم مره اخرى والتحم الجيشان وتقاتل بالسلاح الابيض وارتد الانجليز مهزومين، وبدات تفد الى كفر الدوار وفود من المصريين يشدون ازره، اما توفيق فقد اصدر بلاغا يحذر فيه المصريين من مناصره عرابي، واتهمه في بالعصيان،

وصالت الحمله الانجليزيه المنتظره الى اسكندريه في ١٣ اغسطس سنه ١٨٨٢ وكانت حمله ضخمه مكونه من ٤٠٠٠٠ من الجنود علاوة على ٩٠٠٠ من الهنود جاءوا عن طريق السويس وهجمت هذه القوات الضخمه على كفر الدوار والتحم الجيشان مره اخرى في ١٩ اغسطس و دارت معركة حاميته ارتد فيها الانجليز الى الاسكندريه متكبدين خسائر ضخمه وقد أعادوا الهجوم اكثر من مره لمدته ثلاثه ايام متواليه والمصريون يردونهم على اعقابهم في كل مره الى الاسكندريه ومتكبدين خسائر ضخمه وقد اعادوا الهجوم اكثر من مره لمدته ثلاثه ايام متواليه والمصريون يردونهم على اعقابهم في كل مره الى الاسكندريه مدحورين مهزومين .

ونتيجه لهذه الهزائم التي منى بها الانجليز في كفر الدوار من المصريين فكروا في طريق اخر لدخول البلاد عبر قناه السويس وقد فطن عرابي لهذا الامر، فعرض الفكره على زملاءه ألا وهي ردم قناه السويس ولكن دليسيبس افهم عرابي ان القناه محايدته ولا يمكن للقوات الانجليزيه ان تستخدمها في امراض حربيه وبهذا وثق عرابي في دليسيبس وهذا هو خطره وبذلك فوت دليسيبس على عرابي فرصه عرقله الانجليز على النزول في الميدان الشرقي كما سبق وان نجح عرابي في عرقله الانجليزي عن نزول في الميدان الغربي (كفر الدوار) خاصة حينما عمل عرابي على ردم ترعه المحموديه ليمنع ورود الماء العذب بالانجليزي في الاسكندريه، وتقدم الانجليز حتى وصول الى الصحراء الشرقيه فوجدوا عرابي قد اقام الحصون في التل الكبير ولكنها حصون مقام على عجل واستدعى علي باشا الروبي من دمياط لقياده الجيش فحضر قبل المعركه بيوم واحد، فلم تكن لديه فرصه لدراسه الموقف الحربي في هذه المنطقه سواء بالنسبه للانجليز او المصريين، لهذا سوف يكون موقفه ضعيف المعركه، وهنا نجد ان الجيش المصري في كل الحالات يقف موقف المدافع فقط ولا يستطيع ان يكون مهاجما خاصة وأن اسلحه المصريين اسلحه ليست متقدمه كالتي مع الانجليزي، وكان جيش عرابي لا يزيد عن ١٢٠٠٠ مقاتل بينما الجيش الانجليزي الزاحف تتكون من ١٣٠٠٠ مقاتل، كما استخدم الانجليزي بجانب القوه العسكريه سياسه الدهاء والمكر، فسعوا لدى السلطان العثماني كي يعلن عصيان عرابي ونجح في ذلك، مما اضعف مركز العرابيين، اذا كان عرابي دائما يعلن انه يعمل لصالح الوطن ولخدمه السلطان ويدافع عن ارضه ضد الاجانب الا ان السلطان العثماني خذ له في ذلك جيذا إذ أوهن هذا الاعلان من عظيمه العرابيين انفسهم، كما لجأ الانجليزي الى سلاح الخيانه في استماله اليهم بعض العملاء الذين يتسترون لهم اختراق الخطوط المصريه خاصه بدأ الصحراء الذي ارتشاهم

بعض العيان حتى يرشدوا الانجليزي لمواقع الجيش المصري، ايضا بعض الضباط الاتراك الموجودين بالجيش المصري في هذه المعركه.

لهذا كان هجوم الانجليزي على الجيش المصري في نصف دائره فاحاطوا بميمنه العربيين وبمسيرته، وتقدمت فرقه من المدفيعه حتى صارت خلف خطوطهم وفتكت بنادق الانجليز ومدافعهم بالمصريين.

واستطاع الانجليز بهذه الطريقه الانتصار على عربي ورجاله وهو اول نصر للانجليز في موقعه التل الكبير، ثم استمر الانجليز بعد ذلك في تقدمهم نحو القاهره ودخلوا بلا مقاومه في ١٤ سبتمبر سنه ١٨٨٢، برضى محمد الخديوي نفسه، واستسلم عربي واصحابه للسلطه الانجليزيه وسلمت باقي المعسكرات والقلاع خارج القاهره وسرح الجيش المصري وامتلات السجون بالضباط وبعد وصل اليوم من الاسكندريه حيث استقبله الانجليز استقبال عسكريا، وفي ٣ ديسمبر سنه ١٨٨٢ صدر حكم بالاعدام على عربي والبارودي وعبد العال حلمي، واستبدل هذا الحكم بالنفي الي سيلان بعد ان جردوا من رتبتهم العسكريه وصودرت املكهم، بعد قيام ثوره ١٩٥٢ ردت الثوره جميع الأملات التي صدرت في الثوره العربيه)، وبهذا وقعت مصر فريسه الاحتلال الانجليزي الذي استمر فتره طويله يتمتع بخيرات البلاد رغم الثورات والاحداث التي بت تقاوم هذا الاحتلال ورغم الزعماء والمواطنين الذين عملوا كل ما في وسعهم للحصول على الاستقلال الا ان هذا الاحتلال الغاشم يستمر الى ما بعد قيام الثوره_ حتى ان عقد زعماء الثوره سنه ١٩٥٢ اتفقيه الجلاء سنه ١٩٥٤، والتي بمقتضاها سحبت انجلترا قوتها العسكريه الباقيه من منطقه قناه السويس.

الفصل الثاني

السياسة البريطانية في مصر

الفصل الثاني

السياسة البريطانية في مصر

اولا سياسته الجنزله والسيطره

اعتمد كرومر في دعم السيطره الانجليزيه على النصائح والارشادات التي صار لزاما من على حكومه الخديوي اتباعها والا وجب على النظاره_ الوزراء_ التخلي عن مقاعدهم لضمان الاستقرار والتقدم سواء فيما يتعلق بشئون مصر الداخليه و بعلاقتها الخارجييه وكانت هذه سيطره توجيهية وتنفيذه معا في وقت واحد تقوم على فرض الرقابه الدقيقه على دولاب العمل وكل فروع الاداره واخضاع جهاز الحكم لمشيئة المعتمد البريطاني لتدبير كل ما يخدم مصالح انجلترا وذلك عن طريق اكبر عدد من الخبراء والمستشارين الانجليز في مختلف مصالح الحكومه وادارتها رمزا لاشراف انجلترا على الاداره المصريه كي يضمن الانجليزي تنفيذ المقترحات التي يقدمونها وذلك لان كرومر لم يكن يثق في رجال الاداره المصريين ولا يؤمن بكفاءتهم كما يعتقد ان ما انجز من اصلاحات في مصر لا يرجع الى المصريين وانما الى الاوروبيين الذين التحقوا بخدمه الحكومه.

ولم يكن تعيين اعضاء من الاجانب في حكومه الخديوي امرا جديدا فقد تغلغل النفوذ القنصلي والسياسي الاجنبي في شئون مصر الداخليه منذ ازمتها الماليه ايام اسماعيل وبقي الامر كذلك في عهد النظاره_ الوزراء الاولى المختلطه من نظاره توفيق (١٨٧٨ _ ١٨٧٩) ولقد كان اقضاء التدخل الاجنبي في شئون الحكم في مقدمه اغراض الثوره العراقيه.

وعندما احتلت إنجلترا مصر ابقّت سلطات الاحتلال فريقا من هؤلاء الموظفين ومنحته سلطته ونفوذه لم يعرفها من قبل واتخذت السياسة الكرومرية في جنزة الاداره المصريه مظهرين فقد كانت قاصره في السنوات الاولى للاحتلال على تعيين عدد من الخبراء والمستشارين بالمصالح المتعلقة بتميمه موارد البلاد وذلك للتخلص من المشاكل الماليه التي كانت تعوق سياسه الاصلاح وكان من باكره سياسه الجنزه بعد ان كانت سلطات الاحتلال قد سيطرت على الجيش تعيين مستشار مالي انجليزي وهو السير اوكلاند كيلفن بناء على تقرير قدمه شريف الى الخديوي في ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ بمناسبة الغاء المراقبه الثنائيه ليشرف على تنظيم ماليه البلاد حتى تسترد مقدرتها علي وفاء الدين بتدبير الاموال اللازمه لتنفيذ سياسه الاصلاح ثم اعقت سلطات الاحتلال ذلك بتعيين السير بنسون مكسويل نائبا عاما في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ و السير كولن سكوت مونكريف مفتشا للري في نظارة الاشغال في ١٠ مايو سنة ١٨٨٣ ثم صار هذا وكيلا لنظاره الاشغال العموميه في يناير سنة ١٨٨٤ مع احتفاظه بمنصبه كمفتش عامل الري والسير كليفورد لويد وكيل وزاره الداخليه في ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ وفي ١٥ مارس سنة ١٨٩١ عين سيرجون سكوت مستشارا الحقانيه.

سياسة الجنزة ودعم نفوز السيطرة

لقد انتهج كرومر سياسية تعيين امثال هؤلاء المستشارين الذين لا شك في ان طائفه منهم قد امتازوا بكفاءتهم في نواحي تخصصهم وادوا خدمات ملحوظة في ميادين الري والاعمال المساحيه وتنظيم ماليه البلاد وان لم يكن الدافع للقيام بتلك الخدمات الحرص على رفاهيه المصريين ولا سيما طبقه الفلاحين تلك الطبقة التي طالما تغني كرومر برعايتها واعتبر

نفسه ابا للفلاح بل قد كان الدافع لادائها اولا واخيرا مصلحة انجلترا من حيث جعل مصر بلدا زراعيا اخص خصائصه انتاج القطن لمد مصانع لانكشير بما تحتاج اليه من ماده خام.

بوفاه الخديوي محمد توفيق الذي كان مسائرا لسياسه الاحتلال الى حد بعيد كما سنتناول ذلك عند بحث العلاقه بين كرومر ممثل الاحتلال والخديوي_ و تولى الخديوي عباس حلمي مسند الخديويه سنه ١٨٩٢ بدا طور جديد في سياسه جلنزه الاداره المصريه اذا اخذ عدد الموظفين الانجليزي يتزايد في الادارات المصريه وذلك لضمان تنفيذ ما يراد إدخاله من اصلاحات مزعومة وذلك لان كرومر ما كان يثق في حسن النوايا الخديوي الجديد الذي كان يتوق بحكم تربيته العسكريه في بلاد فيينا والنمسا الى الحكم الشخصي والتخلص من السيطره الانجليزيه المفروضه على دولاب العمل فلم يشأ التعاون مع سلطات الاحتلال لاسيما وان رقعة العمل كانت قد اتسعت بعد ان استعادت الماليه المصريه مقدراتها على الوفاء بالتزاماتها منذ ابرام القرض المضمون سنه ١٨٨٥ وتمت مشاريع للري عديده هذا الى جانب انه ابتداء من عام ١٨٨٧ اخذت نفوس الانجليز تمتلئ ثقة باستمرار الاوضاع القائميه في مصر وامتداد اجل الجلاء بعد ان رفض الباب العالي التصديق على اتفقيه ٢٢ مايو سنه ١٨٨٧ السالفه الذكر وصار معروفا منه ان الاحتلال لا يجب ان ينتهي طالما بقي " الدراويش " في السودان يهددون من جنوب الحدود المصريه وكانت موافقه تركيا اولا على عقد معاهده ٢٢ مايو ١٨٨٧ ثم اتفاق القسطنطينيه قبل ذلك في ٢٤ اكتوبر سنه ١٨٨٥ _ لتهدئه السودان ولتنظيم الاداره في مصر ولاعاده تاليف وتنظيم الجيش المصري_ بمثابة اعتراف من جانب الباب العالي باستمرار الاحتلال مادام الانجليز لا يطمئنون الى استقرار الاحوال في مصر و الى قيام حكومه منظمه موطدة ترعى شئون البلاد.

ومما تجدر ملاحظته ان زياده في عدد الموظفين الانجليز بدأت تضطرد ابتداء من سنه ١٩٠٤ وهي السنه التي ابرم فيها الوفاق الودي بين انجلترا وفرنسا وقد استغلت سلطات الاحتلال هذا المركز الممتاز الذي اعترفت به انجلترا في مصر واخذ تعمل على زياده عدد الموظفين الانجليز في الاداره المصريه وكان من نتيجته زياده عدد الموظفين الانجليز ان صار الطلبة المصريين من خريجي جامعه اوكسفورد وكامبريدج الحاصلين من هاتين الجامعتين على اعلى الاجازات العلميه لا يجدون مكانا شاغرا في الاداره المصريه بينما ينعم من هم اقل منهم من حيث الكفاءه العلميه من زملائهم في الدراسه من الانجليز بأعلى المناصب في الاداره المصريه وفي سبيل حشد الوظائف بهذا في هذا الفريق الاخير من الموظفين اتبعت طريقه للتغلب على ضروره الامام هذا الفريق من الموظفين باللغه العربيه ذلك النظام الذي كان قد اتبع وتقرر بمقتضاه نحو ادب اللغه العربيه بجامعه كمبريدج لما في ذلك من تمرين لهم على تعليم اللغه العربيه وبذلك يتيسر اختيار الموظفين الانجليزيي اللازمين للمصالح المصريه من بين هؤلاء الطلاب الذين اتهموا دراستهم في جامعه كامبريدج بواسطه لجنه تتالف من اربعة من كبار الموظفين الانجليز في الحكومتين المصريه والسودانيه يتجدد انتخابهم كل سنه وهي مستقله استقلالا تاما ولا رقابه ولا سلطه لاحد عليها اما الطريقه التي تبعتها سلطات الاحتلال للتغلب على شرط الامام باللغه العربيه ما هي انها اخذت تعيين فريقا من الموظفين الانجليز الذين لا يتوافر فيه شرط الامام باللغه العربيه في وظائف "تحت الاختبار" خارج بمرتب اساس قدره ٢٠ جنيها شهريا وعندما يبلغ مرتبه ٤٠ جنيها يتم تعيين في وظيفه دائما بناء على تقرير يتقدم به رئيس ذلك الموظف مشيدا فيه بكفائته وحسن إمامه بالعمل المسند اليه فادي ذلك النظام الى تضاعف عدد الموظفين بالاداره المصريه حتى صار عددهم ٦٦٢

موظفا في سنة ١٩٠٦ وبلغ ١٧١١ في سنة ١٩١٩ هذا الى جانب عدد الضباط الانجليز بالجيش المصري.

ويتزايد عدد الموظفين الذين الانجليز الاداره المصريه اخذت تتلاشى تدريجيا فكره تدريب المصريين على حكم انفسهم تلك الفكره التي كانت تتقني بها سلطات الاحتلال في السنين الاولى منه.

ولقد اعتمد كروما على سياسه النصائح الالزامية لدعم تلك السيطره اذ قد كان من رأيه الا تقتصر مهمه انجلترا على النصح فيقول إذا رفضت مصر ان تاخذ بنصيحه معينه ففي هذه الحاله لا يكون امام سلطات الاحتلال الا احد حلين إما ان تتخلي كليه عن الامر تركه للمصريين ان ينفذوا ما يرغبون في تنفيذه واما ان تاخذ بكل صراحه باكبر نصيب من السلطه حتى تتمكن من النهوض باعباء التزاماتها وكان من رأى في كرومر ان الحكومه (المحليه) يجب ان تكون دائما مهابة الجانب ومتصفه بالنزاهه والاستتاره تعمل لتحقيق اغراض اساسيه هي المحافظه على سلطان الخديوي والقضاء على الفساد الذي استشرى في الاداره ثم انه كان من رأيه الا تعلن سلطات الاحتلال صراحه عن موقفها في امر من الامور الا اذا قامت مشكله تتطلب البت الحاتم السريع عملا بالمبدا الذي نادي والذى اشرنا اليه سابقا وان تقوم انجلترا بتنفيذ سياساتها_ اول سالتها كما تدعي_ من وراء " ستار " حجاب فلا تظهر الا اذا استلزمت الظروف القاهره وذلك و عندئذ يجب ان يظهر الانجليز_ اذا فعلوا_ بمظهر الساده ويؤيد هذه الحقيقه ما جاء في رساله كرومر الى لورد روزيري وزير خارجيه انجلترا في ١٦ مايو سنة ١٨٨٦ ان جميع اعمال الجهاز الحكومي لا تعتمد على التعليمات مكتوبه بل على النفوذ الشخصي الذي يتمتع به القنصل العام الشخصي وما ينال كذلك من مسانده النفوذ

الادبي لحكومته لندن ولا يكفيان وحدهما بدون قوه الاحتلال العسكريه الانجليزيه لمنع انهيار الحكومه التي صار اصلاحها في مصر انهيارا سريعا مباشره او توفككها وانحلالها تدريجيا.

صفوة القول وقد اوضح كرومر مركزه في مصر في قوله اذا كان على ان اعمل كل شيء يتفق وعوده الحكم الذي يتولاه المصريون بينما كنت اعرف انه من الضروري ان يستمر الارشاد الاجنبي لفترة طويلة من الزمن اذا اريد للاداره ان تسير على قواعد سليمه وكان علي انا قبع في صومعتي السياسيه واستقر بها كاحد ممثلي الدول الاجنبيه ولكن كان على في اوقات اخرى انا ظهر الى الامام كممثل دوله حكيمه تضع مصر في قبضتها بجيشها وكان على ان احافظ على السلطه الانجليزيه وفي نفس الوقت ان اخفي بقدر الامكان حقيقه اني حافظ عليها وانا لدي قوه عسكريه استطيع استخدامها في الاوقات الطارئه الخطيره.

ولا جدال في ان معركه السيطره والنفوذ التي اثارها كرومر مع حكومه الخديوي حول اخلاء السودان كانت في نتائجها من العوامل الحاسمه في اثار اسلوب السيطره الحقيقه غير المباشره عن محاوله تشكيل الحكومه من نظار (أو وزراء) من الانجليز ومن المعروف ان نوبار الف نظارته الثانيه في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ على اساس قبول النصائح والارشادات البريطانيه والالتزام باتباعها ولقد كان اساس تلك النصائح الالزاميه (اولا) البرقيه التي بعث بها جرانفل في الى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٠٠ والتي جاء بها انه وان كانت القوات الاجنبيه باقيه في مصر من الان لصيانة النظام فان حكومه جلاله الملك تتوي سحبها عندما تسمح بذلك حاله البلاد وتستطيع بوسائلها الخديوي و الى ان يحين ذلك فان مركز حكومه جلاله الملك ازاء الخديوي يقضي عليها اسداء النصيح للتأكد من ان النظام الذي يوجد يكون مرضيا و يحتوي على عناصر الاستقرار والتقدم (وثانيا) برقيه جرانفيل التي بعث بها الى

اللورد كرومر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ بصدد إخلاء السودان التي هدد فيها مركز الحكومة الانجليزية في مصر عبارته صحيحة إذ جاء بها " لا أرى حاجة الى ان واضح لكل كم انه من الواجب مدام الاحتلال الانجليزي المؤقت قائما في مصر ان تتأكد حكومه جلاله الملك من ضروره اتباع النصائح التي تسدي الخديوي المسائل الهامه التي تجتهد تستهدف فيها ادارته مصر وسلامتها للخطر ويجب على الناظر والمديرين ان يكونوا على بينة من ان المسؤوليه الملقاه على عاتق الحكومة تضطرها الى اتباع السياسه وان حكومة جلاله الملك لوائقه من انه اذا اقتضى الحال استبدال احد المنظار هناك من المصريين من شغلوا منصب النظاره او شغلوا مناصب اقل درجه من هم على استعداد لتتفيذ الاوامر التي قد يصدرها اليهم الخديوي بناء على نصائح جلاله الملك وفي هذه الرساله هدد جرانفل بتعيين وزراء انجليز قائلاً " ان تعيين وزراء انجليزي قد يكون ممقوتا جدا غير انه من الممكن ايجاد وزراء مصريين ونفذ والاوامر الخديوي تحت الارشاد الانجليزي.

وعلى هذا بقيت من المفهوم ماذا تقصده الحكومة الانجليزية من اعطاء نصائحها ان وجود قوات الاحتلال وتسلط انجلترا على ادارته البلاد اكسب تلك النصائح صفة الالزام وكما يقول ملنر: انا نصيحه رجل مسلح في حوزته كل اسباب السلطه تكون اكثر من مجرد نصيحه بل هي بمثابة امر ولقد كان جيش الاحتلال هو الدليل الظاهري على سيطره النفوذ الانجليزيه يلجا اليها المعتمد البريطاني في حاله الضروره وقد كان هذا الجيش عاملا هاما في الموقف وتأثيره الادبي يفوق قوته الحقيقيه فعلى حد قول ملنر: " انا وجود فرقه واحده بريطانيه تعطي اهميه عظيمه لنصائح القنصل العام الانجليزي لم تكن لها اطلاقا فهو سند الاحتلال ودعامته وكما يقول احد المعاصرين من الانجليز ان هذه التوصيات كانت في

ظاهرها نصائح وكانت تعد هكذا ظلما يقبلها النظار المصريون وهو ما كان يحدث غالبا الا اذا رفضت فانها تتحول في هذا الحال الى اوامر.

وهكذا حدد سلطات الاحتلال سياستها اداء الخديوي الذي قبل مضطرا لذلك النظام الذي يحد بلا ريب من سلطته ويضعف استقلاله ان لم يكن يقضي عليه تماما وعلى هذا الاساس اقام الانجليز " حمايه " في مصر وان كانت هذه ليست كامله ولا شرعيه بل على العكس لم تكن الحمايه التي اقامها سافرا بال كانت حمايه لا يسعها هي نفسها ان تعترف بها ولا ان تطلب من غير الاعتراف بها او بعبارة اخرى فقد كانت هذه الحمايه مقنعه غير محدوده السلطه ولا موقوفه باجل المعين وتاسست لتحقيق اغراض صعبه و بعيده المدى.

ولقد نجح في السياسه الكروميريه في فرض سيطره السلطه البريطانيه لكامله وحدها في مصر وساعده في ذلك في اول عهدها ان الخديوي محمد توفيق لم يكن يعنيه غير ما توهم انه استرداد لهيبه الخديويه التي اضاعتها الثوره العربيه وذلك بالاعتماد على مساعده انجلترا(وقوه الاحتلال) له ولم يمنع تردد الحكومه الانجليزيه بين سياسه الجلاء والبقاء معتمدها السياسي في مصر من العمل على جمع كل اسباب السلطه الفعليه في يده فارح يعين بكل نظاره مستشارا انجليزيه كان مستشارا بالاسم مراقبا بالفعل ليستعين الناظر المصريون باراء هؤلاء المستشارين في الظاهر وليحكم هؤلاء الاخرون في الواقع فلا يبقى للناظر سواء عمليه البصمه والتوقيع فالمستشارون الانجليز وان كان في الظاهر اقل مرتبه من النظار المصريون الا ان النظار والوزراء المصريون كانوا عليهم ان يتعرفوا اراهم وان يدركوا ان هؤلاء المستشارين انما هم ممثلوا الدوله التي تحتل بلادهم وان نصائحهم ومشورتهم ليست مجرد نصائح ومشورة تسمع بل تسمع وتنفذ تم انه لم يكن من السهل التخلص من المستشارين بل

كان من المتعذر ان يدور في خلد اي ناظر (وزير) مصري مثل هذه الخواطر فيما عدا ثلاث كبيره في المعتمد البريطاني وهم ادواته الذين تحرك بهم الحكومه والاداره المصريه وعليهم ان يستلهموا افكاره وينفذوا ارشاداته وتعليماته ولقد جعل نفوذه الطائفه مركز النظر المصريون حرجه للغايه حينما تعذر على هؤلاء النظار (الوزراء) المصريين معرفه حدود سلطاتهم الفعلية وساروا في الخارج اي امام الجمهور المصري مسئولين عن اعمال هؤلاء المستشارين الانجليزي انفسهم في داخل نظارتهم بينما قد انتقلت كل السلطه التنفيذية الى ايدي هؤلاء المستشارين فعلا.

ولم يقتصر الحال على تعيين مستشارين من انجليز بالنظارات المختلفه بال اخذ كرومر يعين مفتشين في المديریات كانوا في الواقع هم المدير هم الحقيقيون وهكذا نفذت ادارة الانجليز حتى في الشؤون المحليه. كما أن كرومر عمد الى اختيار كل ضعيف الاراده سهل الاتقياد لملء الوظائف الحكوميه وذلك حتى تتعدم كل معارضة ومع ذلك فقد خضع هؤلاء المستشارون والمفتشون والمديرون والرؤساء الانجليز بالاسم للخديوي ونظاره بصفاتهم موظفين في الحكومه المصريه، وان كان رئيسهم الحقيقي هو اللورد كرومر الذي املى عليهم اراده الحكومه الانجليزيه وقام هؤلاء بتنفيذها باسم الحكومه المصريه وبفضل هذه السلطات الممنوحه للورد كرومر اذا طلقت يده في حكم البلاد ونشا عن ذلك النظام الحكومي الذي تحدث عنه سيدني لو فقال "نحن لا نحكم مصر وانما نحكم حكام ، ووصف الحكومه التي اوجدها النظام الكروميري بانها حكومات تسير بالتفتيش والنصائح الالزاميه.

الصدام بين نوبار وكيلفورد لويد:

ولقد كشف الصدام الذي وقع بين الحكومه وسلطات الاحتلال و هو الاول من نوعه وذلك بعد تاليف وزاره نوبار سنه ١٨٨٤ بشهور قليله عن حقيقي الاساليب الكوريه التي كانت لا تزال في طور التكوين وقتئذ وسبب هذا الصدام ان كروومر اراد تعيين مستر كليفوردي لويد وكيلا لوزاره الداخليه وكان هذا قد عمل لمدته ٦ اشهر مفتشا للاصلاحات بوزاره الداخليه في غضون عام ١٨٨٣ فاشتهر بتصرفاته الشاذه المتناقضه ومع هذا قبل نوبارت تعيينه واخذ على عاتقه اقناع الخديوي بقبوله و بذل بالفعل جودا عنيفا حتى صدر الامر بتعيين وكيله الداخليه في ١٠ يناير ١٨٨٤ ولكن سرعان ما اتضح ان تعيين كليفوردي لويد مأساة كبيره فقد استاثر بكل سلطه واخذ يصدر مختلف الاوامر من غير الرجوع لناظر الداخليه " محمد ثابت باشا" وايده كروومر تأيدا مطلقا ولم يمض على تعيينه شهران حتى اضطر ناظر الداخليه ان يقدم استقالته الى خديوي في ٨ مارس ١٨٨٤ وكان استقاله مسببه جاء فيها انه قبل الانتظام في هيئه الحكومه على امل ان يقوم بخدمه وطنيه العزيز ولكن رأى أن اماله قد حبطت وان ليس من الممكن تحقيقها لا في الحال ولا في المستقبل وفضلا عن ذلك فقد علم من قرائن الاحوال ان ليس في وسع المحافظه انا شرف المصلحه في ما بعد وتولى نوبار بنفسه نظاره الداخليه ولم يمض وقت طويل حتى تبين له بالدليل بعد الدليل انه بالرغم من كونه رئيسا لمجلس النظار لا حول له ولا قوه وكذلك في تلك النظاره ان سلطات كليفوردي فوق سلطانه ولقد مضى كليفوردي لويد في تصرفات العجيبه الشاذه مستندا الى تايد كروومر له حتى ادي ذلك الى اختلال الامن و انتشار السرقة وعمال الفوضى ولا سيما في الاقاليم واشتدت وتفاقت الازمه واستحكمت حلقاتها بين لويد ونوبار ثم انتهت باستقالته لويد الذي غادر البلاد في ٢٨ مايو ١٨٨٤ و كانت ازمه من ازمته حدثت في سنوات الاحتلال الاولى ايام الخديويه (محمد توفيق).

ازمة رياض بشأن اصلاح القضاء الوطني :

اما الثانية فحدثت ايام نظارة رياض التي خلفت وزراة نوبار في يونيه ١٨٨٨ وكان سبب الازمة تدخل الاحتلال في شئون اصلاح القضاء الوطني فقد بدأ كرومر بادخال قضاة من الاجانب في المحاكم الاهلية ثم اراد تعيين أحد القضاة الانجليز مستشارا لنظارة الحقانية ليشرف علي اصلاح نظام القضاة الاهلي فوق اختياره علي مستر جون سكوت وفي ٥ فبراير ١٨٨٩ صدر المرسوم الخديو بتعيينه مستشارا قضائيا وسرعان ما ثار النزاع بينه وبين رياض بسبب اقتراح سكوت اجراء تغييرات هامة في تظلي المحاكم رأي فيها رياض انها سوف تطيح (بعدد كبير) من الموظفين في اعمال القضاء فاعتبر رياض هذا تدخلا لتقييد سلطة الحكومة واوعز الي ناظر الحقانية حسين فخري باشا ان يكتب تقريرا يندد فيه بمقترحات المستر سكوت فثارت الازمة فاعتبر كرومر انها تدور حول اظهار سيطرة الاحتلال ازاء السلطات الوطنية فاستصدر من حكومته تعليمات تخول له الاصرار على تنفيذ توصيات المستشار القضائي بحذافيرها تعيين صاحبها مشرفا علي هذا التنفيذ واضطر رياض باشا الي الاستقالة بعد ان ابي الخديو مؤازرته خشية الاصطدام مع العميد البريطاني وكانت هذه اخر الازمات التي اثارها المستشارون الانجليز في هذا الدور الاول من ادوار الاحتلال.

. لم يكن كرومر يأبه لوجهة نظر المصريين ونزاعه مع نوبار واختلافه مع رياض يكشفان عن هذه الحقيقة رغم ان هذين الرجلين كانا الي حد كبير من مؤيدي الاحتلال البريطاني لمصر ولقد اراد كرومر تبرير الصرامة التي عامل بها نوبار بقوله " بان ثمة لحظة

تجيء في معاملاتنا مع هؤلاء الناس من المصريين والمستورزين لا معدي للانسان عن ان يكون فيها حاسما وسريعا في تصرفاته معهم .

توتر العلاقات بين نوبار وفسنت :

ومع ذلك فقد سلك بعض الموظفين الانجليز في هذا الدور الاول من دعم السيطرة البريطانية مسلكا كان ممقوتا من حكومتهم ومن اللورد كرومر نفسه فيكتب لورد زوزوبري Lord Rosebery الي السيرافلين بارنج (كرومر) في ٢١مايو سنة ١٨٨٦ عن المستشار المالي سيرادجار فسنت الذي ساءت علاقاته كثيرا مع نوبار " لقد كتبت الي فسنت اوبخه ورجائي ان يستقر الان ويذكر انه موظف لدي الحكومة المصرية وليس مبعوث العناية الالهية " واعترف بارنج (كرومر) نفسه للورد سولسبري بان بعض الانجليز في مصر موظفون اكفاء ولكن تنقصهم في بعض الاحيان المرونة العقلية اللازمة ولقد كان مسلك بعض هؤلاء يثير كثيرا من المصائب في طريق المعتمد البريطاني الذي حار امام كثرة استقالاتهم وفي كيفية ارضائهم وكان كثيرا ما يلجأ الي حكومته لتحد من غلوائهم.

الكروميرية والسلطة الشرعية :

لم يثر الخديو محمد توفيق الصعوبات او العراقيل في طريق سياسة دعم السيطرة الكروميرية لاعتقاده انه مدين الي سلطات الاحتلال بتوليئه مسند الخديوية ولان ذكر الحوادث العربية كانت لا تزال عالقة في ذهنه بل ان الخديو توفيق كان يعمل من جانبه علي تذليل ما قد يقوم من عراقيل في طريق هذه السيطرة حتي اثر عنه بانه الخديو الذي سمح لسلطات الاحتلال بادخال كل ما كان ترتأيه من اصلاحات علي الادارة المصرية وبالرغم من أي معارضة قد تقوم من جانب النظار (الوزراء) المصريين لسبب او اخر فاعتمدت سلطات

الاحتلال علي اخلاصه و تأييده لها في تنفيذ سياسة " الاصلاح التي اضطلعت به " وسار كرومر لا يأبه طيلة تولي الخديو محمد توفيق مسند الخديوية لمعارضة النظار من طراز معارضة رياض او نوبار - في دعم تلك السيطرة -

وبوفاة الخديو محمد توفيق انتهى اول دور من ادوار تكوين سياسة السيطرة الكروميرية اذ لم تلبث ان بدأت بتولية الخديو عباس حلمي الثاني سلسلة من التجارب الجديدة في سياسة الاحتلال الكروميرية نقلت الازمات من محيط النظارات الي مستوي اعلي فلم تعد هذه ازمات يثيرها المستشارون الانجليز مع النظار المصريين ولكن ازمات يثيرها الاصطدام بين الجالس علي عرش الخديوية وبين العميد البريطاني رأسا الذي يمثل الاحتلال في مصر .

تولي عباس حلمي الثاني مسند الخديوية وهو شاب لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وكان جريئا واسع الامل كبير الحماس ميالا للحكم الشخصي معتد بنفسه يعتقد في حقه الصحيح في ان يحكم البلاد دون مساعدة من جانب انجلترا او توجيه متها وتحذوه تلك الرغبة" في ان يتولي مقاليد الحكم والسلطة لا ان يكون مجرد دمية في يد سلطات الاحتلال وكان مصريا بحثا كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الاول ينعي علي ابيه ضعفه واستسلامه للانجليز و ضعف سياسته التي قامت علي التعاون مع سلطات الاحتلال فنفخ في مصر روحا جديدة من الوطنية والشجاعة قوت امل المصريين.في الاستقلال وجعلتهم يجرؤون علي مناهضة الاحتلال.

وكان عباس يريد ان يحكم مصر وفقا للفرمانات السلطانية أي في ناطق الوضع الذي اقرته الدول الباشوية(الخديوية) المصريه منذ تسويه المساله المصريه المعروفه في سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١ على اساس ان في هذا الوضع القانوني والدولي السليم يمنع عند انجلترا

انتحال اية حقوق مزعومه لها من اجل التدخل بطريق سلطات الاحتلال في شؤون الاداره
المصريه ولكي يتثنى له اقصاء التدخل الانجليزي كان اول ما افكر في عباس عندما تولى
الحكم ان يغير حاشيته الذين وورثتهم عن ابيه والذين الفوا" ان يذلو انفسهم يمتهنوا كرامتهم
اما سلطات الاحتلال وممثله في مصر " ثم عمد عباس الى استماله اهل مملكته انه فدأب منذ
وان تبوأ مسند الخديويه على استقبال طوائف الشعب المختلفه كل شهر مرتين كما اصدر عفوا
شاملا عن عدد غفير ممن اشتركوا في الثورة العرابيه ورد اليهم اعتبارهم واعادهم الى خدمه ثم
راح يطلب خروج الجيش الانجليزي من القلعه وصار يحرص على الاتصال بالمديرين مباشره
دون الرجوع الى كرومر كما جرت العاده ايام ابيه توفيق وانفقت كلمه المعاصرين على ان
عباسا في هذا الدور الاول نجح في بث شعور الكراهية ضد الانجليز في قلوب المصريين
وحرك همة مواطنينه حتى اخرجهم عما ركنوا اليه من فطور واستلام ورسم لهم طريق المقاومه
بجراته في تحدي الانجليز حتى صار هذا التحدي بمثابة تيار من الكهرباء سرى في جميع
افراد الشعب وجعلهم يشعرون بانهم امة يجب ان يستقلوا بامورهم ولذلك فقد التف المصريون
حوله وراح يخلصون له الولاء حتى ان كرمم نفسه لم يلبث ان يعترف بما كان من نفوذ عباس
حين كان واضحا اعتقاده بان المبادئ العرابيه بدأت في الظهور حتى اسم جديد هو الخديويه
باعتبار ان الخديوي متزعم هذه الحركه الجديده مع فارق واحد وهو ان الخديوي نفسه في هذه
المره قائد الحركه ولقد اشار السيد محمد رشيد رضا وهو مؤرخ الاستاذ الامام محمد عبده الى
اثر الخديوي في الحركه الوطنيه فقال" من انصاف التاريخ ان ذكر هنا افضل محاسن هذا
الامير الكثير وقد ذكرت مساوئه- حتى لا تكون المساوي هي التي تستقر وحدها في نفس
قارئ هذا الكتاب وهو ظلم: اول من عرف الناس من محاسنه ما يسمى في عرف هذا العصر
الوطنيه.

لم يرق ذلك في نظر كرومر الذي رأى في الخديوي عباس أكبر عقبه لم يتوقعها واططر الصعاب التي صادفها لتعطيل سياسته (دعم السيطره الكوميريه) ومن اول لحظه خامر كرومر الشك في نيات الخديو وكان في رأيه ان الخديوي لم يبتدع هذه السياسه القوميه المصريه الا ليتخذ منها وسيلة لارضاء ملامعه الشخصية ولمضايقة انجلترا وشعر كرومر ان الخديو قد زاد ضجرة من بقاء الموظفين الانجليز في مصر ومن السلطة الكبيرة التي يتمتعون بها ولذلك فقد ادرك ان الصدام مهما تأجل لا محالة واقع بينه وبين الخديو ولم يلبث ان وقع هذا الصدام فعلا عندما اقال الخديو نظارة (وزارة مصطفى فهمي من الحكم) ومصطفى فهمي مصروف بصداقته للانجليز ويثق كرومر فيه ثقة كبيرة علي اعتبار انه الوزير الذي تتشده انجلترا لتنفيذ سياستها دائما فكان هذا الصدام اول دور من ادوار النزاع الخطير الذي وقع بين الخديو صاحب السلطة الشرعية في البلاد وكرومر ممثل سلطة الاحتلال وصاحب السلطة الفعلية.

ازمة الوزارة :

رأى كرومر في اقالة النظارة الفهمية قلب لميزان السلطة ومحاولة من جانب الخديو لتسديد ضربة قاصمة الي النفوذ الانجليزي وبتفويض دعائم المنيطرة المفوضة علي دولا ب العمل فاعترض اعتراضا شديدا علي مسالك الخديو كما انه صمم علي انتهاز الفرصة لتلقي الخديو كما قال درسا لن ينساه فاحتج كرومر احتجاجا شديدا وخاطب حكومته في هذه المسألة مشيرا الي العواقب الوخيمة التي سوف تنتشأ حتما لو أن الخديو ترك يتصرف في امور الحكم ويفعل ما يشاء وفي نفس الوقت لم يعترف كرومر بنظارة (وزارة) فخري باشا التي عينها مكان النظارة (الوزارة) المقالة ووجدت الحكومة الانجليزية من الخير الوثوق في حكمة

كرومر والمبادرة الي تأييد معتمدها في مصر تأييدا تاما مما اضطر الخديو عباس الي التراجع ثم الموافقة علي اقتراح كرومر بتعيين رياض باشا علي رأس نظارة (وزارة) جديدة وبذلك انتهت الازمة ولكن الي حين لان النفوس لم تهدأ ثانرتها وبقيت عوامل النزاع تختلج في النفوس ذلك ان كروم اعتقد انه لقن الخديو الدرس اللذي اراد ان يلقنه في رياض عونا علي ترويض عباس وكسر شوكته ولكن اللذي حدث كان علي عكس ذلك فلم يسلك رياض الطريق اللذي يزيده كرومر ويرضي عنه من حيث ضرورة استماع النظارة (الوزارة) المصرية الي ما يقدم لها من نصائح والعمل بها بل لم يلبث ان انقلب رياض مؤازرة الخديو ومظاهرتة في موقفه العدائي من انجلترا فمنع الموظفين الاجانب ممن جرت العادة بحضورهم مجلس النظار من حضور هذا المجلس وقرر أن يجعل اللغة العربية هي لغة التعليم في المدارس الاميرية بعد ان كانت معظم الدروس تلقن باللغة الانجليزية كما كثر الصدام في عيده بين الموظفين المصريين والانجليز .

ولذلك فان كرومر سرعان ما اعتقد ان رياض لم يعد من أصدقاء انجلترا اللذين يخلصون لها الو لاء وان الخديو لم يسلك ذلك المسلك العدائي ازاء سلطات الاحتلال الا لاعتقاده ان الحكومة الانجليزية التي كانت تتولي مقاليد الحكم اذ ذاك (جلاستون) كانت علي وشك ان ترخي قبضتها عن مصر فعندئذ عمد كرومر الي استخدام القوة كعادته وعادت رجال الاستعمار عموما فطلب من حكومته فيما اراد تأييدا كاملا في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٣ .

ازمة الحدود سنة ١٨٩٤

لم يمضي وقت طويل علي ازمة النظارة (الوزارة) الفهمية حتي كان قد بدأ الدور الثاني لأزمة العلاقات بين كرومر وذلك حينما زار عباس الاستانة في صيف ١٨٩٣ علي

امل الظفر بتأييد الدولة العثمانية له في مطالبه ولكن دون نتيجة ولقد كانت الزيادة من العوامل التي ساعدت علي نفاذ صبر كرومر وضيق صدره فهو من جهة تزداد مخاوفه من طموح الخديو الشاب وبيري في هذا الطموح خطرا كبيرا علي مركز انجلترا في مصر وهو من جهة اخري يزي ان النظارة (الوزارة) رياض اصبحت عاجزة عن الحكم لان رياض الي جانب كراهيته للانجليز يدس لهم ويعمل علي تأييد الخديو ضدهم وتثور ثائرة كرومر الي درجة لا يستطيع معها كبح جماح نفسه حين ينتقد النظام الذي وضعه الضباط الانجليز للجيش المصري ابان زيارته المشهورة للحدود (الجنوبية) في ٩ يناير سنة ١٨٩٤ فيحتج كتشنر سردار الجيش المصري احتجاجا يقرنه بتقديم استقالته وعندئذ يجد كرومر الفرصة سانحة ليوجه للخديو لطة قوية جديدة فيطلب من رياض ان يقدم الخديو اعتذارا رسميا ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعه ان لم يفعل فيضطر الخديو للاذعان وتنتشر الوقائع الرسمية امرا باللغتين العربية والفرنسية بيدي فيه الخديو رضائه عن حسن حالة الجيش ونظامه ويثني على الضباط الانجليز الذين يرأسونه ويعترف بالخدمات الجليلة التي يؤديها هؤلاء وعلي رأسهم كتشنر سردار للجيش المصري.

ولكن هذا الموقف العنيف والتحدي السافن من جانب لورد كرومر لصاحب السلطة الشرعية في البلاد لم يضعف بحالمن الاحوال من قوة الحركة الوطنية ،ومن ثقة المصريين بانفسهم ومستقبلهم بل زادهم هذا التحدي قوة واستمساكا بمطالبهم . ثم ان الاصطدام بين كرومر والخديو كان يزيد دائما من عطف المصريين علي الخديو وحبهم له هذا الي جانب ان الخديو لم يكن يدع فرصة للاتصال بالشعب تمر دون انتهازها وذلك ليزيد من تسك الشعب وتعظيمه له.

ولم تكن سنوات الاحتلال الاولي مواتية لنمو الحركة الوطنية لان الناس كانوا قد انشغلوا عنها بما وقع من أحداث فشل الثورة العربية واحتلال الانجليز لبلادهم ففترت الحركة زمنا وركدت ريحها وقد دها الناس خطب الاستقلال الاجنبي فامتلات قلوبهم رهبة من السياسة وهيبة من الاشتغال بها لا سيما وان كل اسباب السلطة كانت قد انتقلت الي ايدي سلطات الاحتلال اما هذا الركود الوقتي فقد جعل سلطات الاحتلال تعتقد خطأ ان سكوت المصريين واستاكانتهم علامات علي رضاء أهل البلاد وعن الادارة البريطانية وعلي رغبتهم في بقاء الاحتلال البريطاني.

تكوين الحزب الوطني وحزب الامة :

ومع ذلك فقد تضافرت عوامل شتى الي تفشي روح التذمر ضد الاحتلال والي الاستياء منه ولم تلبث ان انهت هذا السكوت وهذه الاستكانة الظاهرية وعاونت على تكوين الحزب الوطني الذي تزعم الكفاح الوطني ضد الانجليز. اما اول هذه العوامل فكانت سخط طبقة الحكام السابقين منهم الاتراك والشراكة علي على الاحتلال ان الاحتلال سلبه حقوقهم وامتيازاتهم السابقة.

وثاني هذه العوامل ما أحدثته السياسة الاستبدادية وما اثاره الحكم المطلق الذي كان يتمتع به كומר من حيث الاستئثار بالسلطة دون الخديو صاحب السلطة الشرعية من رد فعل بين المصريين ضد الاحتلال وثالثها تغاضي سلطات الاحتلال عن منح المصريين أنظمة نيابية صحيحة من نمط النظم النيابية الانجليزية وتقاس سلطات الاحتلال عن منح المصريين قسطا من التعليم العالي وجعل اللغة العربية وسيلة للتعليم بالمدارس بدلا من اللغة الانجليزية. وقد ادارت الحملة العنيفة ضد الاحتلال وقتئذ صحيفة المؤيد التي كانت قد تأسست

في أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويرأس تحريرها الشيخ علي يوسف . هذا الي جانب
انتظام موظفي الحكومة المتذمرين والمتعطشين للترقى الي المناصب العليا التي يستأثر بها
الانجليز دون المصريين فيما يعرف باسم الجمعية الوطنية اتخذت مركزها في القاهرة و الني
كانت مؤسسة اصلا كجمعية خيرية كثيرا ما كانت تناقش فيها المسائل السياسية واشتهرت في
السنوات (التسعينات) من القرن الماضي بحملتها العنيفة ضد الشوام والي الذين تولوا
المناصب في هذه الحقبة بمعاونة الاحتلال وكان شعار الجمعية مصر للمصريين وصار لها
فروع في المنصورة والزقازيق ولقد ساهمت النهضة الصحفية والتحسينات المادية الملحوظة في
ظروف الحياة وقتئذ في احداث تغييرات في الموقف ازاء سياسة الاحتلال حينما بدأ المصريون
المتعلمون يهتمون بالسياسة واسترعي قراءهم للصحف انتباههم لمشكلاتها وأغرنتهم المقالات
الحماسية التي دأبت (في هذه الحقبة) الصحف العربية والفرنسية والايطالية علي نشرها علي
الاهتمام بالسياسة ثم لم تلبث ان تكونت جماعات من المصريين المتعلمين اتحدت اتجاهاتها ()
المعادية) نحو الاحتلال ومواقفها منه وان تفرقت الي شيع تحت لواء مختلف الزعماء الذين
تصدروها وكانت هذه " الجماعات " النواة الاولي لتكوين الحزب الوطني.

استغل مصطفى كاما هذه المعارضة ضد الانجليز وعمل على تكوين حزب وطني
مناويء لانجلترا بتشجيع من الخديو فتم تأسيس هذا الحزب سنة ١٩٠٠ كما عاونه على
اصدار مجلته اللواء وذلك لمقاومة سلطات الاحتلال ولمطالبة انجلترا بالغاء عن مصر .

حادث طابا :

لقد استغل مصطفى كامل ما ثار من نزاع حول حادث طابا سنة ١٩٠٦ بين تركيا
وانجلترا لتشنيد الحملة علي صفحات اللواء ضد الاحتلال كما شدد مصطفى كامل النكير علي

سياسة كرومر واخذ يندد بسياسته نحو التعليم وكان مصطفى كامل اول من تبني فكرة انشاء جامعة مصرية (في ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤) وفي وقت كانت الحملة فيه قائمة بزعامة قاسم امين تطالب بمنح الفتاة المصرية حق التعليم واستطاع مصطفى كامل بقوة شخصيته او يوحد طوائف الامة من مسلمين واقباط ليواجه الاحتلال بجهة متحدة كما ظل علي اتصال بالخدو مدة طويلة ونفر من الاصطدام معه علنا في الاوقات التي لم يستطع فيها الاحتفاظ بالعلاقات الحسنة معه لادراكه ان في الفرقة والخلاف فائدة لانجلترا .

حادثة دنشواي :

ولقد كان لحادثة دنشواي وهي الحادثة التي وقعت في ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ أكبر الاثر في تفويض دعائم العهد الكروميري فقد هزت أركان الحكم المطلق الذي كان يمارسه كرومر ووجدت فيها النركة الوطنية معينا لا ينضب للحملة علي سياسة انجلترا حملة عنيفة ففدت بالسياسة الانسانية المزعومة التي يدعيها الانجليز ونددت بمهتهم الحضارية الموهومة ولقيت الحضارة الوطنية تجاوبا لدي الفلاحين المصريين الذين اوغرت صدورهم القسوة التي استخدمت في حادث دنشواي والتي لا يستطيع تيرير ها وكتاب مصطفى كامل الذي وجهه الي الامة الانجليزية والي العالم المتمدين قاطبة مشهور معروف بسط فيه صاحبه اساليب القسوة التي ارتكبت مع المتهمين الذين نفذ فيهم حكم الاعدام في يوم من ايام التتاهي في الهمجية والوحشية ويسال الامة الانجليزية ويسأل العالم المتمدين ما اذا كان التسامح مقبولا في اغفال مباديء العدل والشرع الانسانية فلم يمض عام واحدا بعد هذا الحادث حتي قدم كرومر استقالته من منصبه فخلفه سير الدون غورست الذي انتهج سياسة جديدة ازاء الخديو ترمي الي ايجاد جو من التفاهم والاتفاق بين الخديو وسلطات الاحتلال وتلك سياسته سرعان ما ادت الي

افساح المجال امام الخديو عباس ليحقق من اغراضه ما لم يكن يستطيع تحقيقه في عيد المعتمد البريطاني السابق.

تكوين حزب الامة :

وكان كرومر قد راي انهاج خطة جديدة ليتمكن من كبح جماح حملات الجذب الوطني عليه وعلي الاحتلال معا فاخذ يعمل علي تحريض جماعة من ذوي الاعتدال في الرأي بين المصريين الذي يدينون بمبدأ التعاون مع انجلترا علي تاسيس حزب جديد ينشر ارائهم ويروج لمبادئهم اكن من نتائج مساعيه الحزب المعروف باسم حزب الامة في اكتوبر سنة ١٩٠٧ وهو الحزب الذي تأسس بعد ان غادر كرومر البلاد وكان يرأسه في أول الامر حسن عبد الرازق وعندما توفي تولي رئاسته محمود سليمان ولقد أصدر صحيفة يومية تدعي ' الجريدة ' ويرأس تحريرها محمد لطفي السيد . وهكذا استطاع كرومر ان يستغل مخاوف عدد من اثرياء مصر الذين لم يكونوا راضين عن دعاية الحزب الوطني العنيفة ضد الاحتلال والذين يعارضون ازدياد النفوذ التركي وليحملهم علي تكوين حزب الامة بتشجيع وتأيد الناظر مصطفى فهمي وكا امعانا منه في نقوية الرابط بين المصريين والانجليز في المصالح المختلفة ان عمل كرومر علي تعيين سعد زغلول باشا في (٢٦ اكتوبر سنة ١٩٠٦) ناظرا للمصارف بعد ان رفعت مصلحة المعارف الي مصاف النظارات وذلك علي امل ان يؤدي تعيين " مصري " في ناظرة المعارف الي التخفيف من حدة الحركة التي قامت في البلاد ضد التعليم باللغة الانجليزية خصوصا واللغة الفرنسية والمطالبة بجعل اللغة العربية وسيلة للتعليم في المدارس والمعاهد ولقد نشد كرومر من تعيين سعد زغلول ان يشرك في الحكومة مصريا عرف بالكفاءة واستتارة الذهن كتجربة علي حد قوله لاسناد مقاليد الحكم الي ايدي الوطنيين

ولكن بالرغم من هذه المحاولة الظاهرة لتفتيت الحركة الوطنية لم تلبث ان زاد توجيه المطاعن الي سياسة الاحتلال الكروميربية التي افسدت التعليم وعطلت الحركة العلمية والذهنية وجعلت البلاد مزرعة واسعة تعمل لتمد انجلترا بالقطن وحسب الذي تحتاجه مضانها دون نظر لتوفير وسائل مكافحة الامراض الناجمة عن التوسع في مشروعات الري الجديدة ودون تفكير في اصلاح حال الفلاحين الذين يكونون السواد الاعظم ورفع مستوي معيشتهم.

علي انه حينما تأسس حزب الامة كان الخديو عباس قد أخذ ينبذ ظهريا خطة مناوئه الانجليز ولقد كان الخديو عباس يعضد الحركة الوطنية في صدر حكمة ولكن بدأ يشعر بضعف مركزه علي اثر اللطمتين القاسيتين اللتين وجههما كرومر اليه في حادثي اقالة النظارة الفهمية (١٨٩٣) وازمته الحدود (١٨٩٤) علي نحو ما سبق ذكره - واصبح'الخديو في حيرة من امره فهذه فرنسا وروسيا كانتا تعضدانه علي مقاومة النفوذ الانجليزي ثم هما تتخليان عنه عند وقوعه في الازمة واولئك الذين كان اصطفاهم وقربهم منه ما لبثوا ان تخلوا عنه ولم يبق امام الخديو سوي بصيص من الامل في الاستناد الي موازرة السلطان العثماني (خليفة المسلمين) أو صاجب السيادة الشرعية لعله يجده عند الملجأ الذي يحميه من رومر وقد شجعه علي هذا الامل خطاب أرسله جده اسماعيل اليه في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٣ ذكر اسماعيل فيه ما قاله له السلطان عندما علم ان عباسالم يستطع بسبب الحالة السياسية في مصر الذهاب الي القسطنطينة لتقديم فروض الولاء فيما يلي :

" أنا راض عن الخديو وليكن متأكدا من عظمي السامي عليه وأنني أوافق كل الموافقة علي مسلكه كما انني واثق من عواطفه نحوي ولقد احسن صنعا عندما أخرج رحيله الي القسطنطينية فذلك امر تدعو اليه الحكمة والحذر وانني اعرف ان ذلك لصالح الادارة التي

اسندت حكمها اليه وعندما يأتي الي هنا فأنتي سأسر برؤيته ويجب ان يتأكد من احترامني ورعايتي له ولهذا فقد قام الخديو عباس بزيارة التتظان في (يولييه سنة ١٨٩٣) وصحب معه في رحلته هذه وفدا من الاعيان والتجار والموظفين اوتشان من أعنا: مجلس شوري القوانين ومعهم معروض الي السلطان يلتمسون فيه منه النظر في امرهم مع ذلك الاجنبي الذي احتل بلادهم بحجج موهمة وقد رسخت قدماه فيها رغم وعوده المضللة بمغادرتها ولكن الخليفة العثماني ان ضعيفا لا حول له ولا طول امام سلطان الانجليز اذ طرح جانبا المسألة السياسية التي قدم من اجلها الخديو عباس وهي أن يمد السلطان يد المساعدة له ضد سلطات الاحتلال ويدور الحديث بين السلطان والخديو حول مسائل لا تمت الي السياسة بصلة ويكتب السفير البريطاني في القسطنطينية بصدد هذه الزيارة " ان السلطان نصح الخديو بطريقة ابوية ان يفوض امره الي الله ويرضى بما قسمه له ويثق بفضل الزمن محافظا على العلاقات الحسنة مع الانجليز" ويعلق كرومر في كتابه (عباس الثاني) على ما فعله الخديو من اصطحاب هذا الوفد الي القسطنطينية وقوله مهما كانت البواعث التي جعلت السلطان يعاملهم هذه المعاملة فلا ريب انهم نالوا ما يستحقون وان هذه العريضة (او الملتمس) كانت افضل فصل هزلي في قصة التآمر ضد الانجليز .

موقف الخديو من الحركة الوطنية :

ولقد بدأ الخديو قطعا يعيد النظر في موقفه من الاحتلال بعد حادثتين هامتين اولهما فاشودة (١٨٩٨) اذ راي فيها اكبر صدمة سياسية اصابت الحركة الوطنية ودليل اكبر علي ان فرنسا لاتتوي معارضة انجلترا في احتلال مصر و التصرف فيها كما تشاء ودليل علي نية انجلترا في داوم احتلالها لمصر والسودان وتذكر مدام ادم جوليت في رسالة منها الي مصطفى

كامل عن حادث فاشودة " لقد كان لها تاثير كبير في موقف الخديو اذ اخذ يذعن للامر الواقع ويتودد للاحتلال وكان اول مظهر لهذه السياسة زيارة الخديو للننن في العام التالي (١٨٨٩) وفي ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ كتب مصطفى كامل في رسالة منه الي مدام ادم جوليت يقول " لقد المنا كثيرا سياحة الخديو في لندن وما ذلك و اسفاه الا نتيجة فاشودة " ولقد كانت حادثة فاشودة فوزا كبيرا للاحتلال وبعثا للياس في نفوس الوطنيين واعتقدوا بحق ان لا منجاة لمصر من الاحتلال بعد ان اذعنت فرنسا لسياسة الانجليزية في تلك الحادثة وتيقن الوطنيون وعلي راسهم الخديو ان فرنسا لم تأهب في معارضتها للسياسة الانجليزية الي حد اعلان الصرب ضد انجلترا فبدأ الخديو يعيد النظر في موقفه من الاحتلال اثر هذا الحادث واثرا ابرام الوفاق الودي (ابريل سنة ١٩٠٤) بين فرنسا وانجلترا والذي بمقتضاه كفت فرنسا عن مناوأتها للاحتلال بعد ان وافقت انجلترا علي اطلاق يد فرنسا في مراكش في نظير موافقة الاخيرة علي اطلاق يد انجلترا في مصر .

ومن ثم ادرك الخديو ان لا جدوي من التمادي في معارضة النفوذ الانجليزي في مصر وبدأ يعمل في هذا الوقت علي تيسير علاقانه مع المعتمد البريطاني فبدأ بأن صار يتخذ لنفسه من بين الانجليز اصدقاء يؤازرونه لدى حكومة لندن عندما كان واضحا ان كل معاونة بينه وبين لورد كرومر في القاهرة متعذرة فبدأت من ثم تجربة سياسة جديدة تقوم علي التعاون التام بين الجالس علي عرش الخديوية وبين ممثل سلطات الاحتلال . البريطاني . وبم يكد يرحل لورد كرومر من مصر ويخلفه سير الدون جورست حتى تنكر الخديو عباس للحركة الوطنية وانقلبت على رجالها يحاربهم وعدل عن تحمسه للمطالبين بالحياة النيابية لأنها لو تأسست لصارت قيذا علي ارادته محل القيد السابق الذي فرضه علي سلطانه ممثل الاحتلال البريطاني في بلاده.

ومن الثابت ان الخديو عباس لم يكن يناضل الكروميرية من اجل اقامة حكومة دستورية ترعي مصالح الشعب ولكنه يرمي من وراء نضاله لها الاستئثار بكل اسباب السلطة من دون الاحتلال وليحكم حكما ارسنقراطيا لحنته وسداه أشباع اطامعه وانماء ثروته الخاصة متذرا بأنه يعادي دولة قوية قاهرة ولا يدري هل ينتهي بظفره باخراجها ام تظفر هي باخراجه من خديوبته.

ثانيا : سياسة الوفاق:

لا جدال في ان سياسة الوفاق لم تكن من وضع سير الدون جورست وحده بل ترجع في أصولها الي عهد كرومر نفسه حيث ان الخديو عباس كان اول من وضع قواعدها وذلك قبل ان يؤكدھا ويتخذھا الانجليز انفسهم كطريقة جديدة في الحكم بعد انتهاء العهد الكروميري اذ من الثابت ان الخديو عباس كان قد أخذ يعيد النظر في موقفه العدائي ازاء سلطات الاحتلال بعد حادثين هامين اولهما ابرام الوفاق الودي بين انجلترا وفرنسا وثانيهما حادث فاشودة فقد عمد الخديو عباس الي تجنب وضع نسه في ازمان مع سلطات الاحتلال منذ حادث فاشودة واخذ يتقرب الي سلطات الاحتلال وليس خافيا ان الخديو كان قد قام بزيارة للملكة فكتوريا في صيف (١٩٠٠) واحتفي به في لندن احتفانا كبيرا وقد استقبلته الملكة فيكتوريا شخصيا واهدت اليه وسام فكتوريا الاكبر وقامت بتقليده اياه امعانا منها في اكرام وفادته كما انعمت علي مرافقيه ورجاله حاشيته باوسمة ونياشين والفي الخديو نفسه خطبة امام الملكة فكتوريا اعرب فيه عن امله في ان تسود العلاقات الطيبة بين مصر وانجلترا وان تسير بخطى مطردة .

علي ان ثمة عامل اخر كان له اكبر الاثر في تبدل موقف الخديو العدائي ازاء سلطات الاحتلال وانتهاج سياسة التقرب من تلك السلطات واعني به ما ثار نزاع بين الخيو والسلطان حول جزيرة (طاشوز) تلك الجزيرة التي كان قد وهب السلطان الي " محمد علي " بموجب فرمان صادر سنة ١٨١٣ ولقد ثار النزاع بشأن تلك الجزيرة منذ زيارة الخديو للسلطان في سنة ١٨٩٥ وذلك لكي يحصل علي اذن منه لبناء قصر له في تلك الجزيرة ليتخذة مُضيقًا فرفض السلطان هذا الطلب رفضا تاما رغم ما بذله عباس من جهود ووساطات لدي السلطان ولقد ترتب علي هذا الرفض ان يادر الخديو عباس بقطع اسم السلطان من الخطبة ثم بدأ الخديو يتبع سياسة جديدة ترمي الي التقرب الي انجلترا كما صرخ بذل أحمد خيرى مدير الاوقاف الخصوصية الذي ارسله الخديو الي الباب العالي في سنة ١٩٠٢ لعرض مطالب الخديو الي السلطان بشأن تلك الجزيرة - علي ان يتولي حكم الجزيرة وادارة الاوقاف بها مندوب من قبل الخديو او موظف تركي بشرط ان يوافق عليه " الخديو دائما وعلاوة علي ذلك فقد عمد احمد خيرى - مدير الاوقاف الخصوصية - الي رفض ضريبة علي الماعز التي تربي بالجزيرة تحدوه الرغبة من وراء ذلك تقليل اعداد الماعز بالجزيرة واحجام الاهالي عن تربيتها وذلك لأنها تأكل شجيرات الزيتون التي يستخرج منها زيت الزيتون ولقد أدى الأمر إلى أثاره ثائرة الاهالي الذين ضجوا بالشكوي الي مأمور الجزيرة التركي الجنسية الذي كان قد نصبه الخديو - وقبل البت في طلبهم قام الاهالي بمظاهرة قاصدين مركز الجزيرة اذراة وحدث صدام بين الاهالي والقوات التي تحافظ علي الامن بها وقتل عدد منهم فانتهاز السلطان هذه الفرصة وارسل جنودا من قبله الي الجزيرة لاحتلالها بحجة المحافظة علي الامن فيها. وارسل الصدر الاعظم خطابا الي الخديو في ٢٧ صفر سنة ١٣٢٠ هـ الموافق ٥ يوينه سنة ١٩٠٢ ينبئه بضرورة ابقاء قوة عسكرية وتركية خري من رجال البوليس للمحافظة على استتباب الامن

اما فيما يتعلق بايرادات الجزيرة المخولة للخديو بمقتضى فرمان (١٨١٣) الصادر لمحمد علي فلا ينطوي كما قال الصدر الاعظم - علي حق هذا (أي الخديو) في ممارسة الحكم في هذه الجزيرة والتي جانب هذا فقد اصدر السلطان امرا بضم معادن الجزيرة الي خزينته الخاصة كما عين قائمقام قولة ليقوم بادارتها وبهذا ربطت تلك الجزيرة بولاية سالونيك.

وازاء هذا النزاع بين الخديو والسلطان تطلع الخديو إلى مؤازرة انجلترا في موقفه هذا من السلطان فاتصل بالسفير الانجليزي عندما كان بالقسطنطينية بان يتمسك بطلب ارجاع ادارة الجزيرة والاحتفاظ بالوقف ولكن باعت جهوده بالفشل وعندما عاد الي مصر دون ان يحصل علي بغيته قابل الخديو سير الدون جورست المستشار المالي " الذي كانت تربطه بعباس علاقات ودية ' في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٠٢ واطلعه علي تفاصيل الحادث كما اظهر الخديو للورد كرومر عندما زاره في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠١ رضاه عن السفير الانجليزي بالقسطنطينية وعزمه علي زيارة لندن في الصيف القادم وصرح بعزمه علي عرض مسألة ظاشور علي الحكومة الانجليزية واستطرد الخديو قائلا بان الحكومة الانجليزية ستطلب مساعدة اللورد كرومر فيها ومنذ ذلك الوقت اتخذ الخديو سياسة قوامها التقرب والتودد الي انجلترا في اوائل ديسمبر سنة ١٩٠٢ دعا دوق كونوت شقيق الملك ادوارد السابع وزوجته لحضور حفل افتتاح خزان اسوان ولقد كان لهذه الزيارة احسن الوقع في النفوس اذ ان الخديو أمعن في الاحتفاء بضيفه فأنابه في وضع حجر الاساس كما أناب زوجة الدوق في وضع الحجر الأخير في البناء بينما لم يعر " احمد مختار " مندوب السلطان العثماني في مصر أي اهتمام وفضلا عن ذلك فقد قام الخديو بزيارة رسمية الي الخرطوم حيث اثني عل أعمال الانجليز في السودان وفي العام التالي (يونيه سنة ١٩٠٣) قام بزيارة الي لندن لكي يحضر حفل زواج السير الدون جورست وقد استقبل بترحاب عظيم من الأسرة المالكة وكبار رجال

الحكومة الانجليزية وأعرب ملك الانجليز عن تمنياته وتكرار الزيارة كما رحبت جريدة التيمس التي اشترت خيرا من نلك الزيارة والتي عدتها وقتئذ دليل علي الثقة وراحت تقول ' سواء اكانت زيارات سموه (أي الخديو) رسمية ام غير رسمية فهو دائما لدينا ضيف كريم ترحب به الامة ربما كانت زيارة عادية كهذه احب الي مجموع الامة واقرب الي ميول قلوبها لأن مثل هذه الزيارات تبرهن علي ارنباح قلبي للوجود بيننا وتدل علي الثقة اكثر من الزيارات الرسمية.

لم يقدر لهذه السياسة الجديدة الني انتهجها الخديو عباس الاستمرار ازاء اصرار كرومر علي تمسكه بخطته في ممارسة الحكم المطلق وازاء عدم تخرجه عن اهانة الخديو شخصيا كما حدث في حادث " ليون فهمي" والعمل علي اضعاف نفوذه كما حدث ابان النزاع الذي نشب بين الخديو والشيخ محمد عبده حول الاوقاف وكان من نتائج تلك السياسة التعسفية من جانب لورد كرومر مبادرة الخديو الي الانحياز سرا الي السلطان في حادث طابا كما كشف عن ذلك الرسائل السرية المتبادلة بين الخديو و القسطنطينية والتي تمكن الانجليز في مصر و القسطنطينية من الحصول علي صورها والتي تضمنت تايد الخديو للسلطان الي جانب هذا فقد بدأ جليا تايد الخديو لمشروع انشاء الجامعة المصرية وتحذوه الرغبة من وراء ذلك الكيد لكرومر الذي كان يعارض المشروع ثم مبادرتته الي ارسال مندوبين عنه هما احمد شفيق واسماعيل اباطة الي سعد زغلول اثر - تعيينه ناظرا للمعارف وذلك لأن الخديو كان يعتقد ان الغرض من تعيين (سعد زغلول) الذي كان قد اختير وكيلا للجمعية الاهلية المشرفة علي مشروع انشاء الجامعة - هو ابعاده عن المشروع وذلك لمطالبة سعد زغلول الذي قال وقتئذ " بأنه لن ينسي هذ المشروع " عمد الي تعيين الامير احمد فؤاد رئيسا للجنة المشرفة علي مشروع الجامعة.

ظروف تعيين جورست واسبابه :

لقد تضافرت عوامل ادت الي ان تعيد انجلترا النظر في سياستها في مصر من بين تلك العوامل ما أثارته اخطاء اللورد كرومر من سخط الاحرار جعل سياسة كرومر عرضة لانتقاد الراي العام في لندن وما أحدثه حادثة دنشواي من هزة عنيفة كان لها رد فعل عنيف وصدي كبير في الراي العام العالمي عامة والبريطاني خاصة لم تلبث ان زلزلت اركان السيطرة الكروميرية التي كانأكرورم قد اخذ في تدعيمها وتقويتها ابان توليد مهام منصبه كمعتمد بريطاني ولقد القي حادث دنشواي علي عاتق كرومر تبعات جسام كان عليه هو و حكومته مواجهتها مبعثها من الناحية السياسية تقوية النزعة الوطنية علي اثر هذا الحادث و ايغار صدر الفلاحين من هول القسوة التي استعملت في تنفيذ الاحكام الصادرة ضد المتهمين وما تبع ذلك من تبديد ما ساد لدي سلطات الاحتلال وقتئذ من اعتقاد بأن الفلاحين (اصحاب الجلابيب الزرق كما اطلق عليهم كرومو نفسه) محبون للاحتلال وموالون له للنعم التي اضافها عليهم على أنه إلى جلب هذا كان الموقف الداخلي في انجلترا نفسها قد تغير تغييرا ظاهرا حيث كانت تتولى الحكم في تلك الفترة حكومة من الاحرار الذين هدفت سياستهم إلى ادخال روح جديدة في السياسة المصرية علي اساس اجتذاب الخديو صاحب السلطة الشرعية في البلاد الي جانب سلطات الاحتلال بدعوى ان من شأن ذلك تخفيف حدة الراي العام المصري والشعور العدائي ضد الاحتلال و اضعاف الروح الوطنية ولا ريب في ان تقرير لورد كرومر السري الذي كان قد اعده متضمنا وضع خطة من شأنها ادخال اصلاحات اكثر

ديموقراطية كترضية لحادث دنشواي كان لها اثر كبير لدي الحكومة الانجليزية فلم بسع هذه الا ان تحزم امرها علي اقضاء لورد كرومر من منصبه ولم تلبث أن اوعزت اليه بتقديم استقالته ففعل كرومر ذلك متذعرا باعتلال الصحة في ابريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون جورست-

وقع اختيار الحكومة علي شخص سير الدون جورست لسابق خبرته بالادارة المصرية فقد جاء الي مصر في سنة ١٨٨٦ ليعمل سكرنيرا بالوكالة البريطانية ثم عين في سنة ١٨٩٠ مراقبا للدخل لنظارة المالية في سنة ١٨٩٢ وفي وكيلا لنظارة المالية ثم ما لبث ان عين مستشارا لنظارة الداخلية في سنة ١٨٩٤ ثم تبوأ اعلي المناصب الادارية التي كان يتولاها الانجليز في الأداة المصرية اعني عين مستشارا ماليا في سنة ١٨٩٧ ولقد ساهم بنصيب موفور في المفاوضات بين انجلترا وفرنسا بشأن ابرام الوفاق الودي في سنة ١٩٠٤ ثم عين وكيلا لوزارة الخارجية الانجليزية سنة ١٩٠٤ علاوة علي ذلك وقد كانت العلاقات بين سير الدون جورست والخديو تتسم بالود وكان الاول موضع رضاء والاخير منذ الاعوام الاخيرة للعهد الكروميري ويكشف عن هذا ذهاب الخديو الي لندن سنة ١٩٠٣ لحضور حفل زواج سير الدون جورست وتقديم اثنى هدية له علي حد قول احمد شفيق " قدمت للعروس واخذ صورة للخديو متوسطا بين العروس وزوجه " .

كانت العلاقات بين الخديو جورست مشرية بالود منذ اواخر عهد كرومر اذ ان جورست قد سمح للخديو في عام ١٩٠٣) وكان وقتئذ مستشارا ماليا بان يشتري املاك الحكومة في مريوط باثمان زهيدة كما عاونه على الاثراء بوسائل اخرى علي حساب الحكومة وذلك في مقابل تحقيق بعض المشاريع المالية الانجليزية الكبرى في مصر مثل اعطاء

امتيازات السكك الحديدية (مارس سنة ١٩٠٤) لشركة انجليزية يراسها ريفرز ويلسن على ان تدفع الشركة ٤٢ مليون من الجنيهات الاسترلينية وكان دخل لسكك الحديدية انذاك ما يزيد على ١١٦ مليون من الجبهات الي جانب ذلك ارتبط الخديو بعلاقات مالية مع أحد كبار الممولين الانجليز ومن اصدقاء ملك انجلترا وهو (سير ارنست كاسل) الذي كان قد اقترض الخديو مبلغ نصف مليون جنيه بفائدة خرها ٢,٥ % لاستغلاله وفي نظير ذلك منح جورست (المستشار المالي وقتئذ) اياه بعض الامتيازات المالية في مصر كالسماح لكاسل مثلا بشراء (١٠٠٠٠ فدان في الوجه البحري يتوج كل ذلك سخط ملك انجلترا علي كرومر وذلك لان الملك كان يريد ان يعمل كرومر علي معاونة سير ارنست كاسل في تنفيذ مشروعاته المالية في مصر نظرا لحاجة الملك الماسة الي الاموال التي كان يمدده بها كاسل لسداد ديونه وكان كرومر غير راغب في مساعدة كاسل مما جعل ملك انجلترا ينقم عليه من كل هذا ينكشف لنا ان لا غلابة في ان يقع اختيار الحكومة الانجليزية علي شخص سير الدون جورست ليتولي مهام المعتمد البريطاني في مصر وكان ذلك في سنة ١٩٠١ لا سيما اذا عرفنا ان ملك انجلترا علي حد قول بلنت (كان قد وعده بتعيينه سفيرا في يوم ما).

كانت اراء جورست السياسة ازاء الموقف الداخلي بمصر متفئة الي حد كبير مع سياسة حكومة الاحرار التي كانت تتولي مقاليد الحكم التي كان يشوقها لورد كرومر نفسه القائل بانه من الممكن بانتهاء المنافسة الانجليزية الفرنسية منح الحكومة المصرية سلطات اكثر في المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية والادارة ثم انه كانت تحدد حكومة الاحرار وقتئذ الرغبة من وراء تنفيذ هذه السياسة تلقين المصريين المبادئ الاولية للحكومة الذاتية عن طريق منحهم قسطا ضئيلا من المسؤولية في الادارة.

ولقد كانت سياسة جورست تقوم علي اساس تحسين العلاقات بين المعتمد البريطاني والخبديو أي بمعنى التقرب اليه وترك بعض الحرية له و التخفيف من حدة الرقابة علي تصرفاته تلك الرقابة التي كان قد فرضها اللورد كرومر عليه ثم توسيع سلطات مجلس النظار واطلاق يد المصريين في ادارة شئون بلادهم وذلك عن طريق اسناد بعض المناصب الرئيسية في الادارة المصرية اليهم وتمصير الادارة تدريجيا أي عن طريق تحديد عدد الموظفين الانجليز بالادارة المصرية وايقاف سياسة الجنزلة التي اسناد بضع المناصب التي كانت قد قطعك شوطا بعيدا في عهد كرومر مع زيادة سلطات الموظفين المصريين بعض الشيء وان كان هذا لا يعني تخلي سلطات الاحتلال عن الرقابة الفعلية والاشراف الدقيق علي دولاب العمل فلا يتعدي ذلك المظهر وحده فقط من حيث قلب سياسة كرومر ازاء النظار والموظفين المصريين من ناحية الشكل ودون مساس بالجوهر مما سوف يكلفه التخفيف من حدة هذه الرقابة ولقد افصح عن هذه المعاني سير الدون جورست حيث قال عن الرقابة البريطانية في عهده انها (كانت محصورة علي قدر الاستطاعة في منح الارشاد في دواوين الحكومة المركزية وفي تفتيش اعمال موظفي الحكومة والوطنيين تفتيشا دقيقا.

والي جانب ذلك فقد كان من سياسة جورست السماح للمجالس النيابية السورية الموجودة (مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية) بالتعبير عن رأيهما ثم انه كان يري ضرورة تنمية مجالس المديرية لاعتقاده بان النظم النيابية القائمة تمثل من اثرياء البكوات والبشوات الذين يسعون لخدمة مصالحهم فحسب فقط ولذلك فقد اعتقد بضرورة توسيع نطاق قانون اول مايو سنة ١٨٨٣ تدريجيا وعلي قدر ما تسمح به درجة رقي المصريين في العلم والمعارف وكان من رأيه ان النظام النيابي الحقيقي لم يان او انه بعد في مصر وان مصر ان حاولت تجربته فسيؤدي ذلك حتما الي اختلال الحكومة المصرية وفقدان الثقة بها في الخارج.

بوادر سياسة الوفاق :

لقد كانت الظروف الداخلية في مصر في الفترة التي تولى فيها جورست مهام منصبه كمعتمد بريطاني متباينة عن الظروف التي غادر فيها البلاد في سنة ١٩٠٣ ليتولى منصب مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية فقد وجد عند عودته الان في (١٩٠٧) ان الرأي العام المصري قد صار متحفزا للمطالبة بالحكومة الدستورية وأن الحركة الوطنية قد زاهت قوة علي قوة ان سلطات الاحتلال بدأت تدرك جيدا ان الرغبة في الحرية ليست رغبة شرذمة قليلة من العدد بل أن كرومر نفسه قد اعترف قبل مغادرة البلاد بوجود حركة قومية مصرية متميزة عن حركة الجامعة المصرية التي شملت الكثير من اجزاء الشرقيين الادنى والاوسط وان كان لحركة الجامعة الاسلامية (كما قال) اثر كبير على حركة القومية المصرية. ومع ذلك فقد ادعى كرومر بأن الحركة القومية التي ظهرت لا تمثل امال الشعب المصري وأن الشعور بالقومية شعور جديد بالنسبة للمصريين وذلك ادعاء لا اساس له لان الشعور بالقومية كانت له اصول ترجع الي عيد طويلة ماضية ولقد فعل كرومر ذلك في حين انه يعترف في الوقت نفسه بان هدف الحركة القومية كان في ان يت رأس المصريون الي المناصب العالية أ التي يشغلها الانجليز بالادارة المصرية وان تتال البلاد نظاما " نيابية حقيقية من نمط المجالس النيابية البريطانية وان تتقرر حرية التشريع ومسئولية النظارة وان يكون لتلك المجالس النيابية السيطرة العامة علي مالية البلاد ومن المعروف ان كرومر لم يكن يريد ان يعطي مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية سلطة تشريعية بل كان يريد انشاء مجلس دولي لا يتميز فيه جنس ولا دين يزود بسلطة إصدار القوانين التي تنفذ علي كافة السكان في مصر وذلك ازاء قوة الراي

العام المصري الذي كان يريد انشاء نظام نيابي صحيح ولكن فكرة كرومر هذه لم تجد تأييدا سواء من المصريين او الاوروبيين في مصر.

والي جانب تحفز الرأي العام المصري المطالب بالحكومة الدستورية كان الخديو نفسه وقت مجيء جورست (١٩٠٧) يتوق الي استعادة سلطته وهيئته التي كانت قد حطمتها السيطرة الكروميرية والحكم المطلق الذي اقامه كرومر كما كان الوطنيون يطالبون بالعودة الي الحالة السابقة للاحتلال من حيث منح البلاد حريتها وثمة عامل اخر جد علي الموقف هو زيارة الخديو انجلترا في صيف ١٩٠٥ بعد ان لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذي كان قائما بينه وبين الحكومة الانجليزية لموقفها السلبي من تصرفات كرومر التعسفية معه فقد خلفت هذه الزيارة اثارا طيبة كان من نتائجها ان صارت الحكومة الانجليزية ترفض الراء القائلة بانه لا يمكن وضع الثقة في (الخديو) او تعترف - علي حد قول لويد - بان الحكم المطلق هو مثله الاعلي وان القوة الوحيدة القادرة علي كبح جماحة هي سلطة الانجليز واذا ارادات تنفيذ رغباتها فلا سبيل الي ذلك الا اذا اطلق كثير من حريته ولا بد في الواقع من ان يستعمل هذه الحرية بطبيعة الحال لآخماد الحركة الوطنية للحيلولة دون الوسائل التي كانت تدبر للنهوض بالحكم الدستوري وكان جورست يدرك جيدا امكان حدوث هذا أي استخدام الخديو لمقاومة الحركة الوطنية والدعوة الدستورية لو تغيرت الطريقة التي يعامل بها الخديو وذلك من اجل تحويله عن عدائه لانجلترا وتقويض الحركة الوطنية التي يحمل لوائها الحزب الوطني بفصله عن هذا الحزب زد علي ذلك أن وجود جورست نفسه علي راس فريق من الموظفين الانجليز المتبعين بمبادئه و أساليب كرومر السابقة - حتي لم يعد الموظفون المصريون يعرفون حدودا لسلطان هؤلاء المزيين الانجليز كان عاملا قويا في كبح جماح هؤلاء وارساء قواعد سياسة (الوفاق) في عهده.

ولقد زانت من صعوبات المواقف استياء الموظفين المصريين انفسهم بسبب سد ابواب الترقى امامهم وانتقاء أي امل لديهم في تولي أي منصب عال نتيجة تزايد عدد الموظفين الانجليز في الادارة المصرية.

ولقد كان جورست مراعاة كل تلك الظروف وتكريس كل ما في وسعه من جهد لتذليل يضافه من صعب في سبيل تنفيذ سياسته التي انتهجها طوال المدة التي تولي فيها مهام منصبه كمعتمد بريطاني.

وسرعان ما اوقف جورست عادات سلفه اللورد كرومر - التعسفية واقام علاقات مشبعة بالود والتقرب الي الخديو وكان من باكورة اعماله النصح بالافراج عن مسجوني حادثة دنشواي وتم هذا فعلا في مناسبة عيد ميلاد الخديو فكان فألا حسنا ودليلا ظاهرا ملموسا علي حسن نوايا المعتمد البريطاني الجديد نحو الخديو الذي استبشر خيرا من هذا العهد الجديد.

ثم رأى جورجست توسيع اختصاصات وسلطات مجلس النظار وذلك عن طريق استبدال وسيلة تقوم على أساس من التعاون بين الموظفين المصريين والمستشارين الانجليز بوسائل كرومر الاستبدادية في الادارة المصرية فانتهج في ذلك السياسة تأليف نظارة جديدة لا تنتهم بأنها صنيعة الاحتلال. ولقد كان جورست يعلم جيدا ان توسيع سلطات مجلس النظار معناه ارخاء الرقابة والسيطرة البريطانية ثم زيادة سلطات الخديو الاستبدادية لان الخديو كان الحاكم الشرعي للبلاد بمقتضى فرمانات السلطانية والوامر العالية ولان جميع اعمال الحكومة كانت تساس باسمه ولذلك فقد كان من المنتظر ان يترتب علي توسيع سلطات مجلس النظار استعمال تلك السلطات وفق مشيئة الخديو. ومع ذلك فقد كان جورست يرجو من انتهاء هذه السياسة ان يتخلي الخديو عن مؤازرة الوطنيين فيؤدي ذلك الي اضعاف الحركة الوطنية لا

سيما وان فريقا من المفكرين الانجليز كان يعتقد ان موقف الخديو العدائي من سلطات الاحتلال لم يكن إلا نتيجة معاملة كرو مر له وعلى هذا الاساس نصح جورست مصطفى فهمي بتقديم استقالته "ومصطفى فهمي كان معروفا وقتئذ بمولاته للاحتلال وكان كرومر يعتمد عليه في تحقيق أهدافه حتي انه وصفه بأنه كان مؤمنا بان مصلحة وطنه في الولاء للادارة البريطانية لا معارضتها.

وقد تقدم مصطفى فهمي باستقالته في ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٨ م وتم الاتفاق بين الخديو و المعتمد البريطاني علي تعيين بطرس غالي رئيسا لمجلس النظار رغم ما أثير حوله من اعتراضات فوافق جورست علي تعيينه وفي نظير ذلك عين محمد سعيد الذي كان يعتمد عليه الخديو الي حد كبير ناظرا للداخلية وتشكلت النظارة الجديدة برئاسة بطرس غالي. وتقرر ان يكون رئيس الناظر مسئولاً امام الخديو. ويعتبر تعيين بطرس غالي رئيسا لمجلس النظار علي هذه الصورة صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين المعتمد البريطاني والخديو اذ سرعان ما تبدل موقف الخديو العدائي من سلطات الاحتلال وساد التفاهم بينه وبين ممثل الاحتلال وبدأ من ثم عهد جديد عرف بسياسة الوفاق وأخذت الامور تسير بهدوء بين الخديو والمعتمد وتوطدت العلاقات بينهما الي علاقة صداقة حقيقية بفضل اشراك الخديو مع المعتمد البريطاني في العمل واخذ استوت وترك الحرية له في غلب الأحيان في اختيار نظاره وتوسيع سلطاته في الشئون العامة المتعلقة بمنح الرتب والنياشين العثمانية والمجيدية واطلاق يده في ادارة الاوقاف و التصرف في اموال العائلة الخديوية ويكشف عن تلك العلاقات الوطيدة بين الخديو و المعتمد سفر الاول الي لندن لزيارة الاخير عندا كان علي فراش الموت في لندن (١٩١١) وقول الخديو نفسه " لقد استطعت ان اقدر استقامته -"

"جورست" التامة وصواب حكمه وحياده المطلق وقد لتاح لنا ذلك ان يفهم احدنا

الآخر منذ اللحظة الاولى وطبعة علاقتنا ثقة متبادلة.

تتميز تلك الفترة التي ساد فيها الوفاق بين الخديو والمعتمد البريطاني يتحول عن الوطنيين إلى

ممالأة سلطات الاحتلال ولقد أفصح الخديو نفسه عن خطته هذه في حديث له نشر في جريدة الديلي

تلغراف في مايو ١٩٠٧ أي اثر تولي سير الدون جورجست مهام منصبه إذ نفي عن نفسه تهمة العمل

ضد الأحتلال وصرح بان المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده انه مستعد للتعاون معه وانه لا

فائده للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وان الاحتلال البريطاني افضل من أي احتلال اخر وهكذا

كما يقول احد المؤرخين - جهر اليوم الخديو برغبته في اشتراك المعتمد البريطاني في حكم البلاد حكما

مطلقا.

وعلى هذه الصورة استقرت سياسه الوفاق بين الخديوي والمعتمد البريطاني وصار الخديوي

يضيق ذرعا بنشاط الحزب الوطني ودعاواه للمطالبه بالدستور واستمراره في توقيع العرائض العامه بطلب

المجلس النيابي عندما راي في هذه الحركة ما يعارض سياسه الوفاق واخذ يتكرر لزعمائه.

ويتكشف من هذا فكره جورست في التقرب من الخديوي قد اتت ثمرتها اذ ادت الى ما

هدف اليه من تخلي الخديوي عباس عن مؤازره الحركه الوطنييه واتسعت شقة الخلاف بين

الخديوي والوطنيين فاخذ هؤلاء الوطنيون يهاجمون الخديوي لوقف مناوآته لسلطات الاحتلال

وصاروا يتهمونه بعدم الاخلاص وسرعان ما اتكشفت نوايا النظاره الجديده التي تشكلت برئاسة

بطرس غالي وظهر جليا انها وليدة سياسة الوفاق التي هدف جورست من ورائها الي الانزواء

ورائها الي الانزواء وراء النظارة وممارسة جميع سلطات الحكم الفعلي باسمها وأخذت هذه

النظارة الجديدة في محاربة الحركة الوطنية بشتي وسائل العنف والاضطهاد.

ولم تضعف سياسة التقرب هذه من حدة الوطنية اذا سرعان ما اعتقد الوطنيون ان سياسة ارخاء الرقابة التي انتهجها جورست كان مبعثها الضعف الذي انتاب سلطات الاحتلال نتيجة مهاجمة الحركة الوطنية لها والتتديد بسياستها في مصر وعندما أيقن محمد فريد زعيم الحزب الوطني من تحالف الاحتلال مع الخديو لم ير بدا من ان يتصدي لمقاومة القوتين معا ولم يبالي غضبهما ولا تخالفهما ونشطت الحركة الوطنية تؤازرها الصحافة الوطنية في مقاومة الاحتلال وفشل جورست فيما هدف اليه من اتباع سياسة الوفاق الى اعتقد جازما انها ستؤدي حتما الي وقف تيار الحركة الوطنية او علي اقل تقدير ستضعف من شوكتها باعتبار ان الخديو هو اساس المعارضة وبأن هذه سوف تضعف بمهادنته الاحتلال فيخفت صوت الحركة الوطنية.

الوفاق والحركة الوطنية :

ولقد انتهج جورست سياسة نحو الصحافة - التي كانت تنهج اعمال النظار المصريين وتندد بسياسة الاحتلال في مصر - مغايرة للسياسة التي اتبعها سلفه اللورد كرومر نحوها في اول عهد الاحتلال من حيث (محاربة الصحافة بالصحافة) اي عن طريق مؤازرة بعض الصحف التي انشئت تحت رعاية الاحتلال نسفه بل المقطم والجريدة وكان كرومر وقتئذ لا يري ضررا في ان يترك للصحافة المصرية حريتها لاعتقاده انها عاجزة عن ايجاد راي عام قوي يكون في معارضته خطرا علي سلطات الاحتلال لكن سرعان ما تبين ان نظرة كرومر هذه الي الصحافة محل نقد اذا وقعت حوادث نشطت فيها الصحافة نشاطا هائلا وعلي وجه الخصوص في حادثي طابا ودينشواي فضاقت كرومر نفسه ذرعا بالصحافة وأخذ يحذر الامة من عواقب خطتها السياسية ورمها باثارة التعصب والاضرار بمصالح البلاد والدعوة الي الثورة

والقي عليها تبعة زيادة جنود الاحتلال في مصر بعد حادثة طابا وما نجم عن هذا من زيادة نفقات الاحتلال وأثقال كاهل الميزانية ولقد زاد تبرم كرومر من الصحافة و سخطه عليها بعد حادثة دنشواي ولكن الظروف لم تهمل كرومر حتي يتخذ من الوسائل ما يكفل له قمع حرية الصحافة اذ سرعان ما اعزل الخدمة في الظروف ألتتي أشرنا اليها ووقع علي عائق خليفته " سير الدون جورست ' اتخاذ الوسائل التي ادت الي كبت حرية الصحافة وواتته الفرصة اثر حادثة " الكاملين " في السودان في يونية سنة ١٩٠٨ وتبرئة الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء مما نسب اليه.

اخذ جورست يفكر جديا في اتخاذ التدابير اللازمة لايقاف حملات تلك الصحف ووضع لنشاطها المعادي بعد ان ضاق النظار ومجلس شوري القوانين والجمعية العمومية وسلطات الاحتلال ذرعا بما كانت توجهه ابي اعمالهم من قدح واستهجان ونقد مرير حتي صار ما يعرض من مشاريع - تريد سلطات الاحتلال انفاذها - علي جلسات مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية تتعثر نتيجة حملات هذه الصحف من ذلك ما حصل عندما عرض مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديرية علي مجلس شوري القوانين سنة ١٩٠٨ فقد أخذ هذا المشروع يتعثر وبعد اخذ ورد ونقاش حاد تقرر تأجيله الي شهر ابريل من العام المقبل (١٩٠٩) ولم تلبث ان سنحت فرصة تبرئة الشيخ عبد العزيز جاويش مما نسب اليه لوضع حد لحملات هذه الصحف فرأي جورست ان تعديل قانون العقوبات الذي، بمقتضاه يحاكم الصحفيون لا يفي بالغرض الذي تهدف اليه سلطات الاحتلال وذلك لان هذا القانون لا يسري علي الاجنب بفضل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات وكان أصحاب رؤساء تحرير هذه الصحف يتمتعون بهذه الامتيازات كما لم يكن من العسير علي أية صحيفة (يراد تقديمها للمحاكمة) الاتفاق مع أي شخص اجنبي علي الادعاء ولو ادعاء صوريا بانه صاحب تلك

الصحيفة او رئيس تحريرها حتي تخرج الصحيفة من تحت طائلة القانون وحتى اذا تيسر تعديل هذا القانون لكي يسري علي الاجانب فليس ذلك يسير اذ كان يجب اخذ موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة وحتى هذه كانت سلطتها محدودة اذ ليس في مكنتها من أي قانون يسري علي الاجانب تتجاوز العقوبة بمقتضاه الغرامة بمبلغ جنيه او الحبس لمدة اسبوع وبناء عليه فقد حازم سلطات الاحتلال امرها علي بعث قانون المطبوعات القديم الصادر في سنة ١٨٨١ وتذرت سلطات الاحتلال لتسويغ هذا الاجراء بقولها " ان الحكومة لم تنفذ منذ عام ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ سنة ١٨٨١ وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٠٩ ردع الجرائد عن تجاوز الحدود عن الفوضي التي وصلت اليها مجلس الشورى القوانين طلبا مثل هذا في ٣٠ يونيه ١٩٠٤ وحيث ان عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد الا تماديا في التطرف والخروج عن الحد حتي ادي ذلك بشكوي الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شوري القوانين من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررا بليغا فقد قرر مجلس النظار ما يأتي (يعسل باحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق بنشر الجرائد في القطر المصري).

استصدرت سلطات الاحتلال قرار مجلس النظار في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ بيث قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ والذي كان من مقتضي مادته الثالثة عشر انه " يسوغ محافظة على النظام العام او الدين او الاداب تعطيل او قفل أي صحيفة او دورية بامر من ناظر الداخلية بعد انذارين او بقرار من مجلس النظار بدون انذار يصدره واذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او قفلها فيعاقب كل من محررها وصاحبها بالغرامة وتقفل المطبعة التي طبعتها بامر من نظارة الداخلية " .

وهكذا صار من حق السلطة التنفيذية تعطيل اية صحيفة بلا تحقق وبلا محاكمة بدون ابداء أسباب.

لم توهن تلك الاحتياطات والتدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال من نشاط الصحافة الوطنية بل اخذت هذه تتماهي في سياستها وتوجه النقد المرير الي النظارة الجديدة وسلطات الاحتلال والخديو نفسه ولقد ازرتها في ذلك الصحافة الاجنبية التي كانت تنقم علي سلطات الاحتلال موقفها السلبي في معالجة الازمة المالية التي حلت بالبلاد وتبيدها الاموال التي في اعتقادها انه كان من الممكن انفاقها في مشاريع تؤدي الي انماء الثروة وبالتالي يستفيد منها النزلاء الاجانب بمصر حيث ان هؤلاء كانوا يستأثرون بالمشاريع التجارية في تلك الفترة ولاسيما بعد ان اطلقت انجلترا يدها في المسائل المادية بعد ابرام الوفاق الودي (١٩٠٤) الذي خفف من حدة القيود المالية التي كانت مفروضة علي البلاد علي نحو ما ذكرنا.

ولقد حانت فرصة ذهبية استغلتها الصحافة الوطنية وأخذت تتدد بأعمال النظارة الجديدة برئاسة (بطرس غالي) وذلك حينما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس مدة اربعين عاما اخري تبدأ بعد انتهاء عام ١٩٦٨ وتدفع الشركة في نظير ذلك حينئذ جورست المستشار المالي اتم الصفقة مجزية وانها وسيلة لسد العجز في الخزانة العامة و تفريج الضائقة المالية التي كانت تعانيها البلاد.

هاجم الوطنيون المشروع من ناحيته السياسية والمالي ونادى محمد فريد زعيم الحزب الوطني وقتئذ " كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد هذه الشركة مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر وكل مصري لان يراها ملكا لمصر وطالب الوطنيون بعرض الأمر علي مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية قبل البت فيه

فاضطرت النظارة الي عرض المشروع علي الجمعية العمومية ولقد عهدت الجمعية العمومية الي من بين اعضائها ببحث المشروع وتقديم تقرير عنه وقررت نظارة محمد سعيد باشا (التي خلفت نظارة بطرس باشا غالي الذي قتلا بسبب هذا المشروع بان يكون راي الجمعية قطعيًا فقررت الجمعية بعد دراسة وافية للمشروع رفضه ورات فيه غبنا فاحشت على مصر .

وفي اثناء عرض مشروع مد امتياز قناة السويس قتل بطرس غالي وكان القائل من شباب الحزب الوطني وكان مقتل هذا الرجل من العوامل التي اثارته جورست على سياسة التسامح التي اتبعتها انجلترا مع المصريين ووجد كما يقول " سياسة التسامح التي اتبعتها انجلترا وقد اعتبرها كل من المصريين والاجانب ضعفا وترددا من الحكومة الإنجليزية ولذلك فقد صار يرى ضرورة اتباع سياسة الحزم والشدة وعدم اظهار الضعف او التردد لا سيما وانه كان يعزو مقتل بطرس غالي الي اسباب سياسة كما هاج اعضاء الغرفة التجارية الانجليزية اذ يقول رأوا ان الامور لم تستقر بعد وطالبوا باستخدام القوة ولذا يقول جورست " ان سياسة الكلام قد انتهت اجلها ولم تعد كافية ولا بد من سياسة العمل وان تبين انجلترا للشعب المصري انه لم يمكن ان يتعلل باي امل في التقدم اذا استمر في هياجه ونقمته علي الاحتلال وان الحكومة الأنجليزية لن تعدل عن خطتها امام ارهاب او قوة " .

توجت سلطات الاحتلال اجراءاتها في محاربة الحركة الوطنية بسن القانون رقم ١٥ بتاريخ ٤ بوليه سنة ١٩٠٩ الذي بمقتضاه صار من حق السلطة التنفيذية نفي نفس المصري لمجرد الشبهة بحجة أنه خطر علي الامن العام وسن المتعلق بمحاكمة الصحافة امام محكمة الجنايات بتاريخ ١٦ يوينه سنة ١٩١٠ وعلي ان يكون حكمها غير قابل الاستئناف ويتبع في اجراءتها الطرق المنصوص عنها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات و هكذا نجح

جورست في صرف جهود الوطنيين الي محاربة الخديو الذي صار مساييرا لسياسة الاحتلال في مصر وفصم عري التحالف الذي كان سائدا بينه وبين الوطنيين ولقد كان لمقتل بطرس غالي باشا علي هذه الصورة أسوأ الوقع بين الاقباط فأوغرت صدورهم واعتبر القبط عنصرهم هو المقصود بالاعتداء ودافع المسلمون (الوطنيون) عن انفسهم بان الرجل لا يستحق القتل الا بوصفه خان وطنه اذ ان تاريخ الرجل لا يخلو من الاخطاء السياسي فهو الذي وقع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ - وهي الاتفاقية التي خولت لانجلترا رسميا حق الاشتراك في ادارة شئون الحكم في السودان ورفع العلم الانجليزي الي جانب العلم المصري في ارجائه وتعيين حاكم عام للسودان بنماء علي طلب الحكومة الانجليزية وذلك بالنيابة عن الحكومة المصرية بوصفه ناظرا خارجيتها وقتئذ ثم ان بطرس غالي هو الذي اصدر قرارا بتشكيل المحكمة المخصصة اثر وقوع لمادثة دنشواي سنة ١٩٠٦ حين كان وزيرا للعدل بالنيابة وراس هذه المحكمة بنفسه وقد استهل عمله في النظارة الجديدة التي تشكلت اثر استقالة مصطفى فهمي بكبت الحريات باعادة قانون المطبوعات القديم في مارس سنة ١٩٠٩ ثم اصدر قانون النفي الاداري بتاريخ ٤ يولييه ١٩٠٩ الذي وضع في يد السلطة التنفيذية حق نفي الاشخاص الذين تري انهم خطر علي الامن العام وختم حياته السياسية بدخوله مع شركة قناة السويس في مفاوضات لمد امتيازها اربعين عاما مقابل دفع مبلغ اربعة ملايين من الجنيهات وجزء من الارباح السنوية.

سياسة فرق تسد: اقباط ومسلمون

لم تظهر مشكلة النزاع بين الاقباط والمسلمين بصورة سافرة الا في سنة ١٩١١ علي إننا لو تتبعنا اصولها منذ ان نشأت الدعوة اليها في الصحف القبطية سنة ١٩٠٩ لادررنا ان هذه المشكلة تزجع الي سوء الظن وفقدان الثقة فقد كان المسلمون يسيئون الظن بالاقباط

ويتهمونهم بمولاة الانجليز المستعمرين لما بجمع بينهما من رابطة الدين كما كان المسيحيون يسيئون الظن بالمسلمين ويتوهمون انهم يتحينون الفرص للانتقام منهم ولا يحول بينهم وبين ذلك الا الانجليز ولقد لعب الجيل الذي يقود الي عصية عمياء لا تقوم على اساس من المنطق او الدين دورا خطيرا في استفحال هذا الشقاق فقد كان كثير من المسلمين ينزلون انفسهم منزلة خاصة عن القبطي وينظرون اليه نظر السيد الي المولي حتي انتهى الامر بالقبط ان يوزعوا انفسهم بين الاسر الاسلامية الكبيرة في قري صعيد مصر ويضعوا انفسهم تحت حمايتهم.

لقد نشأ معظم المسلمين والاقباط من الطبقة الجاهلة علي تقاليد فاسدة اعتبرها المسلمون حقا لهم واذعن لها الاخرون علي انها امر واقع ولما كانت الصبغة الغالبة علي تفكير الوطنيين في تلك الفترة هي فكرة ' الجامعة المصرية ' فقد كان من الطبيعي ان يختلف موقف الاقباط من الاحتلال الانجليزي المسيحي عن موقف المسلمين فيهم ان لم يطمئنوا اليه لا يتحمسون لمحاربتة تحمس المسلمين فقد كانوا يتوقعون ان ترتفع منزلتهم ومكانتهم في ذلك العهد من اجل ذلك استشعر المسيحيون القوة وانفتح امامهم باب الامل في تحسين حالتهم ويذا كثير من انفسهم يضييق ذرعا بالاوضاع السائدة التي قبلوها من قبل علي انها امر واقع وحقيقة مقررة ونظر المسلمون من ناحيتهم الي هذه الروح الجديدة علي انها تمرد وانتهاز للفرص وخيانة للبلد الي يطعمهم ويكسوهم والذي تتكون اغليته من المسلمين واتجه الاقباط صوب التعليم ليستمدون منه القوة كما حرصوا علي جمع المال والثروة.

والقاء نظرة علي تقارير المعتمد البريطاني تكشف لنا لأول وهلة كيف انهمك هؤلاء علي تحصيل العلم ولا سيما الاجنبي منه بنوع خاص والي جانب كل هذا تهافت الاقباط علي بعض الوظائف الي زهد فيها المسلمون وتوارثوا الوظائف المتصلة بالاعمال المالية والحسابية

منذ زمن طويل فكان بسبب ذلك كله ان تجاوزت نسبتهم في الوظائف نسبتهم العادية في السكان بمقدار كبير .

وكان من نتائج حرصهم علي جمع المال ان زادت ثروتهم ولقد ادي بالتالي الي فتح ابواب الامل امامهم وصار يحفزهم علي المثابرة بينما كان المسلمون يسيئون الظن بهم وتقوي الشبهات التي تختلج في نفوسهم من ان هؤلاء الاقباط لم يصلوا الي ما وصلوا اليه الا بتحيزهم لسلطات الاحتلال واحتضان هذه لهم وعندما زاد المتعلمون القبط وارتفعت نسبتهم بدأ الاقباط يحسون انهم مغبنون وان من حقهم ان يكون لهم من الوظائف نصيب يتفق مع مقدار المتعلمين منهم ويتناسب مع مقدار ما يدفعون من ضرائب ونظر المسلمون شذرا الي تلك الحال واذا بهم يرون عدد الاقباط المتولين الوظائف بالادارة المصرية يفوق نسبتهم العددية بكثير هذا الي جانب ان نسبة عدد الاقباط في بعض المصالح أو النظارات قد وصل الي نسبة عالية فتطلع المسلمون الي تلك الحال ورأوا ان تدمير هؤلاء الأقباط ليس مبينا علي شيء من الانصاف بل انه قائم علي الشطط والجشع من جانب هؤلاء وذلك اعتمادا علي حماية سلطات الاحتلال التي تربطهم بها رابطة الدين .

واخنت الصحف التي كان قد انشأها الاقباط للدفاع عن مصالحهم مثل (الوطن ومصر) تقصر اهتمامها علي معالجة مشاكل الاقباط وتطالب برفع ما زعمته من ظلم ولم تنزل هذه تسير في طريقها هذا حتي انتهى به الامر الي ان نتحدث عن الاقباط كأنهم أمة مستقلة لها كيان منفصل عن مصر وتشتط في القول الي حد الادعاء بان الاقباط الفراعنة واصحاب البلاد و انهم المصريون الخالص الذين لا تشوب دماءهم شائبة أجنبية .

وبدأت هذه الصحف تتحدى الرأي العام باستحسان ما اجمع المصريون علي استتكاره فتؤيد قانون تقييد حرية الصحافة اذ في نظرها ان ذلك يحد من سفه السفهاء الذين يدعون الي الفتنة ثم هي تشيد بالخطبة التي القاها تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة السابق في مارس سنة ١٩١٠ بالجماعة المصرية التيمجد فيها الاحتلال وعارض فيها حركة المطالبة بالدستور التي كانت على اشدها والتي قال فيها ان تربية الشعب لكي يصبح صالحا لحكم نفسه هي مسألة أجيال متتابعة وأن سبيل ذلك لا يمكن أن يكون باصدار دستور يصبح حبرا على ورق فيقابل المصريون خطبته هذه بالاستتكار الشديد وترسل الاحتجاجات الى ادارة الجامعة لسماح لها بالقاء هذه الخطبة في دارها ومنحها الخطيب لقب " الدكتوراه الفخرية " بعد القائها ولكن صحيفة مصر تكتب في تأييده وفي الرد علي من يهاجمه في مقال افتتاحية جاء بها " لم يبدو في جو مصر خطاب ابلغ من الخطاب الذي القاه مستر _ روزفلت رئيس جمهورية امريكا السابق في الجامعة المصرية ولا اصرح منه عبارة ولا انفع لها في الحال والاستقبال وقد قوبل من جميع الطبقات بالاعجاب التام لأنه كان صادرا عن اخلاص صحيح ورغبة صادقة في خير البلاد ولم تقف جهود الصحافة القبطية عند هذا الحد في اثاره الفتنة وبذر بذور الشقاق بل تعاود الصحيفة المذكورة طرق الموضوع مرة ثانية في مقال عنوانه فلنصف الحساب " جاء به " كثر الحسد والتخمين وزادت الشكوك وقل اليقين وترك روزفلت الناس حيارى لا يدرون من الذي نبه الي سياسة مصر ودخيلتها و اعلمه علي اسرارها وكشف عن عوراتها قال روزفلت حكمته وخطب خطبته فلم يهتم القوم لموضوع الخطاب اهتمامهم بالحبث عن مصدر علم الرئيس بمجري الاحوال و لايرب ان ذلك كان داعيا الي تنمية سوء الظن بين المسلمين و الاقباط وتوسيع شقة الخلاف حتي دفع العناد والمكابرة والشعور بالعزلة و الانسلاخ من " الجامعة المصرية" بعض القبط الي التخلي عن جنسيتهم والتماس العزة في ظل بعض

الجنسيات الأوروبية التي كانت تكسيها الامتيازات الاجنبية حصانة خاصة وتضعها في مركز ممتاز تمتد اليه يد القانون.

ولم تقف جهود الاقباط عند هذا الحد بل اخذ بعض الاقباط في الصعيد يدعون سرا مؤتمر يبحث حالاتهم ويؤيد مطالبهم ويبثون روح السخط بين المواطنين الاقباط ويصورون على انهم مغبونون في الوظائف وفي الحقوق وكانت الصحيفتان القبطيتان " مصر " و " الوطن " تنفخان في هذه الروح حتى أوجس الناس خيفة من مغبة هذه الحركة الوخيمة ولكن بطرس غالي رئيس النظار وقتئذ - كان يطمئنهم بانه مالك لزام الموقف هكذا فإنه سرعان ما تقام الخلاف بين القبط والمسلمين اثر مقتل بطرس غالي في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ وتبددت الوحدة التي كان قد نجح مصطفي كامل قبل وفاته في تحقيقها بين المسلمين والاقباط.

وكان قائل بطرس غالي " ابراهيم الورداني " احد الشبان المتحمسين لمباديء الحزب الوطني وكان هذا الحزب في ذلك الوقت يعتبر بطرس غالي عضد الخديو في سياسته الجديدة فهو الذي سحب الخديو في زيارته الي لندن في صيف سنة ١٩٠٨ حين كان ناظرا للخارجية في نظارة مصطفي فهمي وهو الذي تفاهم مع الانجليز علي السياسة الجديدة وكان الخديو عباس نفسه يعتمد علي بطرس غالي في حل كثير من أزماته مع لورد كرومر وكان الخديو هو الذي رشحه لرئاسة النظارة وضمنه عند جورست حين سأله جورست الا يحصل انتقاد من الاهالي بتعيين رئيس نظارة: قبطي ؟ فرد عليه عباس قائلا انه قبطي ولكنه مصري اما نوبار فلم يكن مصريا-

كان الوطنيون يعتبرون بطرس غالي خان وطنه بماضيه على نحو ما ذكرناه _ ولكن الاقباط كانوا يردون أن جريمة قتله لم يسبق لها نظير في تاريخ مصر الحديث وانها انما

ارتكبت بدافع من التعصب الديني وان بطرس غالي لم يقتل الا لانه قبطي واتهموا الحزب الوطني بانه هو الذي هيج الرأي العام عليه بكتاباته و احتجاجاته على معاهدة سنة ١٨٩٩ و دنشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الاداري ثم باحتجاجاته ضده بسبب تبنيه مشروع امتياز قناة السويس وعندئذ انحرفت حركة الاقباط انحرافا خطيرا فزاد علي الكتابة في الصحف القبطية الشكوي الي الصحافة الانجليزية والنقل عنها في صحفهم والسفر الي انجلترا مستجدين بشعبها وحكومتها فهذه هي صحيفة العلم تروي ما نشرته جريدة الديلي نيوز Daily News من شكوي احد الاقباط الموجودين باجلترا من سوء وضع الاقباط في مصر وقول الزائر بأن الاقباط سلالة قدماء المصريين وانهم كانوا يتمتعون بمراكز مهمة نزعتم منهم شيئا فشيئا اما جواب " العلم " علي ذلك فكان مناشدة امثال هذا الرجل ان يتقوا الله في وطنهم ولم تقتصر الصحافة القبطية علي نشر مقالات العنيفة بل راحت تنشر سيلا من البرقيات نذكر منها علي سبيل المثال ألا الحصر برقيات بعنوان ' قلق الاقباط العظيم " " ما يجب علي الاقباط " كما كان من بين تلك البرقيات ما يطالب بعدم منح المصريين الدستور والانتحاء الي عموم الدول الاوروبية للنظر فيما الت اليه حالتهم ومنها ما يلجا الي وزير الخارجية انجلترا والي وزير خارجية انجلترا والي المعتمد البريطاني بمصر .

راحت الصحف القبطية تكيل التهم للحزب الوطني علي هذا النحو في عنف ونشاطت الدعوة لعقد المؤتمر القبطي في اسيوط علي اعتبار انها المركز الرئيسي للطائفة القبطية بعد ان تبيدت مساعي عقلاء الفريقين في الحد من عنف الثائرين وكبح جماحهم وترددت الحكومة في التصريح به خشية اثار الفتنة واضطراب الامن وطالبت بعقده في القاهرة ليكون تحت عين الحكومة وبصرها ولتلافي ما قد ينجم عنه ثم النت به علي اثر ورود تعليمات وزارة الخارجية الانجليزية يعقده فتم انعقاده في اسيوط يوم ٥ مارس سنة ١٩١١ بدعوة من مطران

اسيوط و برئاسة بشري حنا وانحصرت مطالبة في طلب العطلة يوم الاحد بجانب يوم الجمعة وان تكون قاعدة التوظيف هي الكفاءة وحدها بغض النظر عن نسبة الاقباط العددية ووضع نظام لمجالس المديرية يكفل للاقباط تمتعهم بالتعليم حتي لا يقتصر التعليم علي الدين الاسلامي وحده في المدارس الاولية ووضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية وجعل الخزينة العمومية مصدرا للانفاق علي جميع المرافق المصرية.

وقام المسلمون بدورهم ببيت الدعوة لعقد مؤتمر الدعوة لعقد مؤتمر ينظر في شئون المصريين جيمعا "الاقباط والمسلمين" وتم فعلا جقد هذا المؤتمر الذي اطلق عليه "المؤتمر المصري" وذلك حرصا من الداعين اليه علي وحدة الامة وامعانا منهم في تجاهل الاساس الطائفي والذي قام عليه المؤتمر ولقد رأس رياض باشا هذا المؤتمر الذي عقد في ٢٩ ابريل سنة ١٩١١ واستهله رياض باشا بحث المؤتمرين علي مراعاة العدالة وتأبيد الروابط الوطنية في مناقشاتهم وان يكون التسامح الذي عرف عن الاسلام رائدهم ثم تلاه احمد لطفي السيد الذي اكد بدوره ان المؤتمر لم ينعقد الا ليبحث في المصلحة العامة ولينظر في التوثيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء انعقاد المؤتمر القبطي كما اكد ان الاقلية والاكثريية في الامم لا تقوم علي اساس الدين ولكنها تقوم علي اساس المذهب السياسي ثم ابان ما تطوي عليه الاستعانة بالانجليز المحتلين للبلاد من خطر علي الوطن وعلي الجامعة القومية مما يدعو الي الريبة في حسن نية القائمين به الذين أرادو أن يصلوا بمساعدة انجلترا المسيحية الي ان يكون لهم في مصر - وهو اقلية - حق السيادة علي الاكثريية اعتمادا علي الاحتلال الذي تربطهم به رابطة الدين وعلي ان المصريين سيعلمون حسابا لمغبه ما يرؤون به من التعصب الديني. واعلن ان المؤتمر انما سيبحث في عمل الاقباط وتقديره ليزن مطالبهم بميزان العدل وليبين النافع من الضار والممكن من غير الممكن

ويقرر لهم ما يراه حقا من غير حاجة الي السعي باخوانهم وشكاياتهم الي غيرهم كما اعلن ان المؤتمر سيبحث في المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكل ما له علاقة بسعادة الامة وسيظل بمناي عن المسائل السياسية داخلية كانت او خارجية لان ظروف مصر لا تسمح بالخوض في السياسة ثم أخذ في تنفيذ مزاعم الأقباط وادعاءاتهم واحدة واحدة مبينا أن نسبة القبط في الوظائف الحكومية وفي مجالس المديرية التي تدل انتخاباتها علي تسامح المسلمين يفوق نسبتهم العددية بمقدار كبير اون الموظفين منهم كثرة في بعض النظارات.

لم تكن تلك المحنة او هذا الشقاق في حد ذاته شرا خالصا بل كان في حقيقة الامر بمثابة وضع حد لسوء الظن المتبادل بين الفريقين وكان متنفسا لما يختلج في الصدور من كره دفين كما كان فرصة لتصفية ما بين الفريقين من خلاف وعودة الاتحاد والوئام وانتهي الامر باعتذار كل من الفريقين للاخر وذلك .انه سرعان ما نهض ذوو الرأي من بين الفريقين لتخفيف حدة هذا النزاع واقامة الدليل علي انه لا يقوم علي أساس من الواقع وان ما توهمه فريق من كلا الطرفين علي انه مغبون ليس الا وهما مبنيا علي سوء الظن ولا يستفيد منه الا المحتل وساهمت الصحافة في الإفصاح عن تلك المعاني وافاضت في بيان خطر تقاوم الخلاف بين عنصري الامة وعمل العقلاء جميعا علي ازالة الخلاف واقامة الدليل المادي علي ان ما ذاع بين الأقباط من الشعور بالظلم ليس الا وهما روجته طائفة من المغالطين سيء النية الذين امتلأت جيوبهم وضعفت فيهم العاطفة الوطنية بانتمائهم الي دول اجنبية كما اقاموا الدليل علي ان ما يطلبه القبط تحت ضغط المضالين المغرورين ممن تزعموا حركتهم يتعارض مع مصلحتهم هم انفسهم ويناقضها اشد المناقضة.

وصفوة القول كان هذا الشر المستطير نقطة البداية توجت به بميلاد الشعور بالجامعة

القومية وهو الشعور (القومي) الذي بدأ بعدئذ في اروع مظاهره ابان ثورة ١٩١٩.

جورست وسياسة وقف الجنزة :

بدا جورست في تنفيذ الشرط الثاني من سياسته هو المتعلق باطلاق يد الموظفين المصريين في شئون الادارة المصرية وايقاف سياسة الجنزة وذلك عن طريق تحديد عدد الموظفين الانجليز بالادارة المصرية بعد ان كان قد تضخم عددهم بصورة جعلت الموظفين المصريين انفسهم يفزعون اذا صار لا امل لهم في الترقى الي الوظائف العليا بد ان سدت أمامهم هذه الابواب نتيجة تزايد عدد الموظفين الانجليز ولقد كان يكتف هذا البرنامج من جانب جورست صعوبات تمثلت فيما كان يساور هؤلاء الموظفين الانجليز - علي الاقل في نظرهم من شكوك بصدد تنفيذ تلك السياسة التي كانت ستؤدي بلا شك الي تقويض دعائم السيطرة والرقابة الفعلية التي كان قد اقامها كرورمر علي دولاب العمل لا سيما ان تنفيذ هذه السياسة كان يحتم عليه اسناد بعض الوظائف العليا ذات المسؤولية عند خلوها أي نفر من المصريين الامر الذي يتولد منه شعور بالاستياء والتذمر بين الموظفين الانجليز الذين كانوا قد استقروا في مناصبهم وصاروا يعتبرون مصر بمثابة جزء من الممتلكات البريطانية تحت الادارة والاشراف الانجليزي والي جانب كل هذا فان جورست نفسه كان قد تولي كثير من المناصب الادارية بالادارة المصرية قبل تعيينه معتمدا بريطانيا ومارس شئونها في عهد كرورمر وكانت تربطه بهؤلاء الموظفين الانجليز روابط وثيقة لم تكن من شأن تلك الروابط ان تمكنه من ممارسة سلطاته بصورة فعالة من حيث فرض الرقابة الدقيقة والاشراف الفعلي علي هؤلاء الموظفين الانجليز الذين كانوا كثيرا ما يسيئون استعمال ما خول لهم من سلطات وما يتمتعون

به من تأييد أدبي ومن المعتمد البريطاني بوصفه ممثلاً للدولة التي تحتل البلاد ومن وجود قوات الاحتلال. ذلك مرجعه الي ان المعرفة الشخصية لا تجتمع مع ممارسة السلطة الفعلية في صعيد واحد اذ ان كلاهما مدمر للآخر.

استهل جورست سياسته هذه بان جمع كبار الموظفين الانجليز في الادارة المصرية واوصاهم بمعاملة زملائهم من الموظفين المصريين بالحسني وعدم تجاوز حدود اختصاصاتهم ونفوذهم.

وفي سبيل تنفيذ سياسة هذه احل نفرا من المستشارين الانجليز ممن تتفق ارائهم مع ارائه بصدد اطلاق يد الموظفين المصريين في شئون الادارة محل نفر محل من المستشارين يستأثرون بكل سلطة حتي طغت سلطاتهم علي سلطات" النظار انفسهم وتناول نظارتي المالية والداخلية لبدء تنفيذ سياسته وذلك لان جورست نفسه كان قد اكتسب خبرة ودراية بتلك النظارتين اذا انه كان قد تولي منصب المستشار في كلتا النظارتين قبل توليه مهام المعتمد البريطاني-

عمد جورست الي ادخال روح جديدة في كل من تلك النظارتين تقوم علي اساس وطيء من التعاون بينن الموظفين الانجليز والموظفين المصريين فقد كان في نظره ان مستر فنسنت كوريت Vincent Corber المستشار المالي تصرفا سيئا بسبب تبديده الاموال المخصصة للاحتياطي حتي ا زادت المصروفات في الفترة من سنة ١٩٠٣ الي سنة ١٩٠٧ من مبلغ ١٢٤٩٢٠٠٠ الي مبلغ ١٨٩٢٦٩١١ كما انه انتقد الوظائف الكثيرة التي كانت قد انشئت منذ اعتزاله مهام المستشار المالي. ولم ترق في نظره العلاقة القائمة بين المستشار المالي ناظر المالية اذ كان المستشار المالي يستأثر بجميع السلطات في نظارة المالية فعمد

الي تعيين سير " باول هرفي " مستشارا ماليا أثر تقديم مستر كوريت فنسنت استقالته وذلك بعد ان اخذ راي الخديو خلافا لما جرت عليه العادة في عهد كرومر حيث. ان جميع التعيينات كانت تجري وقتذاك دون اخذ راي الخديو لقد فعل جورست ذلك علي امل تلافي الازمة المالية التي كانت تجتاح البلاد في تلك الفترة ثم وجه جورست عنايته الي نظارة الداخلية فلم يترح الي توتر العلاقات بين مستشار تلك النظارة وناظرها نتيجة استئثار المستشار بكل سلطة هذا الي جانب تقصي الجرائم في المديرية بسبب ما كان يتمتع به المفتشون الانجليز بالمديرية من سلطات واسعة طغت علي سلطة المديرين انفسهم بسبب انتزاع الاختصاص بين رجال النيابة ورجال الضبطية القضائية ورجال البوليس وتزب علي هذا نزاع خطير حيث كان للمدير واعوانه في حفظ الامن صفتان متميزتان اولهما صفة الضبطية الادارية ومن خصائصها المنع والحيلة ضد حدوث الجرائم وثانيهما الضبطية القضائية وتتنصر في تقصي الجناة واقتفاء اثرهم ومعاونة النيابة في جمع الادلة والمعلومات لتقديمهم الي المحاكمة ولقد تقررت صفة الضبطية القضائية هذه بمقتضى منشور صادر من ناظرة الداخلية بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٩٣ كما كان للمدير بوصفه المدير الأعلى في مديريته حق الاشراف علي تقرير النيابة واقتراح ما يتراءى له من اجراءات يعتبرها مؤدية الي اكتشاف الجاني وادانته ونتج عن الحق صدام عنيف بين النيابة ورجال الادارة في تفسير التعاون النيابة مع رجال الادارة.

ومن ثم فقد رات النيابة العمومية بوصفها رئيسة الضبطية القضائية في تقرير حق المدير علي هذه الصورة التي تضمنها الامر العالي الصادر في ١٨ من ابريل سنة ١٨٩٥ افتنانا على سلطتها واخضاعها للسلطة الادارية وتلافيا لهذه الحال بذلت نظارة الحقانية جهودا كبيرة للتخفيف من هذا النزاع الخطير وبادرت باصدار منشور يحمل تاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٨٩٥ كما سعت نظارة الحقانية من جانبها لتوطيد العلاقات الطيبة بين رجال النيابة وممثلي

السلطة المحلية فاستصدرت منشورا في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥ وذلك لتفسير مدى طبيعة التعاون بين رجال النيابة وممثلي السلطة المحلية ولتخفيف حدة تنازع الاختصاص بينهما.

وتوجت نظارتنا الداخلية والحقانية مساعيهما في هذا السبيل باصدار منشور في ١١ يناير سنة ١٩٠٨ يوجب اتباع القواعد التي تضمنها قرار مجلس النظار في ٨ من ابريل سنة ١٨٩٥ مع تأكيد مبدا التضامن بين النيابة ورجال الادارة ورغم كل هذه الجهود فقد ظل النزاع قائما وحادا حتي صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٧ الذي الغى قرار مجلس النظار الصادر في ١٨ ابريل ١٨٥٩ السالف الذكر فاستردت النيابة حريتها وتخلصت علي وجه الخصوص من قيد كان يقل سلطتها.

ومهما يكن من شأن هذا النزاع فقد راي جورست القضاء علي تلك المساويء ذلك اما عن طريق تدعييم عدد المفتشين الانجليز بالمديريات وما باتخاذ اجراء اخر. ولقد كان يعترض تنفيذ الاصلاح المنشود صعاب وضعتها نظارة الداخلية التي كان يتولاها " محمد سعيد " المعروف بمولاته للخديو ولا سيما وان الخديو هو الذي اوصي بتعيينه ناظرا للداخلية ولان سياسة جورست كانت تقوم علي اساس التقرب من الخديو اصف الي هذا انه لم ير من الحكمة زيادة عدد المفتشين و يدعو الي التخفيف من حدة الجنزرة ووقفها وعلى ذلك فقد لجأ جورست الي سياسة اطلاق يد ناظر الداخلية في تلك النظارة وذلك لضمان استمالته الي جانب سلطات الاحتلال مع اقناعه في الوقت نفسه بتوخي الدقة في تعيين المديرين. ثم عمد جورست الي تعيين مستر (شيتي) مستشارا لنظارة الداخلية لان هذا المستشار كان يمقت استئثار زملائه من الموظفين الانجليز بكل سلطة فقام مستر (شيتي) من فوره باطلاق يد ناظر الداخلية في شئون النظارة وصار يتجنب التدخل في امر التعيينات التي يقوم الناظر

باجرائها غير مكثرت كثيرا باحتجاجات الموظفين الانجليز الذين تحت رئاسته وحتى صار المفتشون الانجليز لا يتمتعون بسوب سلطات ثانوية بعد ان كانت سلطاتهم تغطي على سلطات المديرين الذين لا حول لهم ولا طول في شئون المديرية.

ولم تقف جهود جورست عند هذا الحد بل عمد كذلك الي تقليل عدد المفتشين الانجليز بالمديرية كدليل ملموس علي حسن نواياه في اتباع تلك السياسة التي ترمي الي ايقاف سياسة لجانزة وتحديد عدد الموظفين الانجليز وتمصير الادارة المصرية تدريجيا وعندما طلي مستر " دنلوب " مستشار نظارة المعارف تعيين (٤٦) مدرسا انجليزيا للقيام بالتدريس بمدرسة الحقوق اصر جورست علي (تخفيض هذا العدد لسته عشر مدرسا فقط . ولقد صار هذا العدد في العام التالي (١٩٠٨) لاسباب منوعة الي اربعة مدرسين فقط.

ثم انه عمد الي توسيع اختصاصات مجلس النظار فصار لهؤلاء النظار صوت مسموع في مناقشات المجلس بعد ان كان لا حول لهم ولا طول بل كان واجبا عليهم الاذعان والتوقيع على كل ما يطلب منهم ويمليه عليهم المعتمد البريطاني والمستشارون الانجليز الذيض كان لهم حق حضور جلسات المجلس فصار لهؤلاء النظار صوت مسموع الان في مناقشات المجلس وان كانت هذه السلطات التي منحت للنظار ليست سوي سلطات ضئيلة تخولهم حق ممارسة الشئون الداخلية في حدود ضيقة أي بالقدر الذي يسمح لهم بممارسة تلك السلطات دون اساءة استعمالها علي اقل تقدير في نظر سلطات الاحتلال _أي بمعنى ان سلطات الاحتلال احتفظت لنفسها في ذات الوقت بحق الاعتراض في حالة ما يتراي لها ان ممارسة الناظر المصريين لتلك السلطات التي خولت لهم علي هذه الصورة قد اسيء استعمالها فبقيت سلطات الاحتلال بالرغم من التعديل الجديد محتفظة بالرقابة والاشراف على اعمال

النظار المصريين وان انتهجت سياسة تقوم علي اساس تعاون الموظفين والمستشارين الانجليز مع النظار المصريين والعمل معهم في وئام وتكريس جهود هؤلاء المستشارين والموظفين الانجليز لجعل تلك الرقابة والاشراف للذين يمارسونهما في صورة مقبولة ومستساغة لدي الموظفين المصريين.

ولقد كان من فاتحة اعمال نظارة بطرس غالي - التي شكلت اثر استقالة مصطفى فهمي - ان اعرب الناظر عن الادارية والاشتراك في مناقشات المسائل "المتعلقة بالتشريع كما افصحت " النظارة ' عن رغبتنا في عرض جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالتعليم علي المجلس مستقبلا ومعني ذلك اعطاء مجلس شوري القوانين نوعا من الرقابة علي اعمال النظارة أي توسيع اختصاصات هذا المجلس في حدود ضيقة بقدر ما تسمح به حالة البلاد في نظر المعتمد البريطاني - الذي كان يري ان مصر لم تصل بعد الي مزحلة الحكم الذاتي او انها تستاهل ان يكون لها نظم نيابية شبيهة بالنظم النيابية في الامم المتمدينة وكان الذي حدا بالمعتمد البريطاني الي توسيع اختصاصات مجلس شوري القوانين بالصورة (المحدودة) التي ذكرناها الرغبة في ايجاد وسيلة لزيادة احكام الرقابة على اعمال النظار الذين زيدت اختصاصات مجلسهم ومجلس النظار كما حفزه الي فعل ذلك العمل في الوقت نفسه علي تهدئة حدة الحركة الوطنية المتمثلة في مطالبة اعضاء مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية بمنح البلاد نظاما دستورية.

وبالرغم من تلك الاختصاصات الضيقة التي منحت لمجلس النظار فقد تجلي اثر هذه الاختصاصات الجديدة في مناقشات المجلس بجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ عندما احتدم الجدل والنقاش بين ناظر الداخلية (محمد سعيد) والمستشار المالي حول موضوع شراء الحكومة '

لسكة حديد الواحات" الذي عرضه المستشار الانجليزي علي المجلس بجلسة ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ وذلك نظير مبلغ مائة وخمسة وعشرين الف جنيه فقد طلب ناظر الداخلية ارجاء البحث في الموضوع لجلسة اخري نظرا لان الموضوع كما قال قد عرض علي المجلس متأخرا ولم يكن لدي النظار متسع من الوقت لدراسته فنارت ثائرة المستشار المالي وأصر علي ضرورة البت في الموضوع بتلك الجلسة بانيا طلبه علي اساس ان الموضوع المطروح للمناقشة من اختصاصه مع التعاون مع ناظر المالية وانه مادام انهما متفقان فيجب ان يكونا محل ثقة المجلس فيما يقرر انه فأجاب محمد سعيد " جينئذ " اذا كان الامر كذلك فلا معنى لطرح المسائل المالية علي المجلس واستطال النقاش واحتدم الجدل وثارث ثائرة المستشار المالي وهدد بالاستقالة لاعتقاده بان النظار لا يتقون في اعماله ولم ينحسم الموضوع الا بتدخل الخديو - الذي كان يراس المجلسن شخصيا وعندئذ نفذ الاتفاق كما وضعه المستشار المالي - وكذلك فقد ثارت مناقشة حادة عندما طلب النظار ارجاء النشر في لائحة المعاشات واضروا علي التاجيل وقد علق الخديو علي ما حدث اثر انفضاض المجلس بانه لم يشهد من قبل مناقشات جادة مثل التي شهدها بتلك الجلسة ثم عقب احمد شفيق باشا علي ذلك بقوله ان هذا شئ حسن لان المستشارين منذ الان فصاعدا سيعملون حسابا للنظار وسيعرفون جيدا بأن النظار لن يقرروا شيئا مالم يقتنعوا به.

نهاية سياسة الوفاق وعودة الي سياسة كرومر (الجلنزة دعم السيطرة الانجليزية)

كان تعيين لورد كتنسر مؤذنا بانتهاء سياسة الوفاق التي انتهجها سير الدون جورست وذلك لان كتنسر لم يكن بالرجل الذي يحتجب خلف النظار المصريين او الخديو كما انه لم يكن الرجل الذي يضع نفسه في مستوي القناصل الاجانب الاخرين الذين كانوا زملاء له من

الناحية القانونية البحتة فقد كان يتصدر الموقف ويضع خلفه الخديو واعضاء العائلة الخديوية الذين جعلهم يحسون بسلطته.

ولقد كان تعيين كتشنر مثار قلق في السراي الخديوية لانه رجل عسكري يتصف بالشدّة كما هو معروف بعدائه للخديو من جهة اخري منذ حادثة الحدود سنة ١٨٩٤ وعلي ذلك فقد توقع كبار رجال السراي ان يكون تعيينه بدء سياسة جديدة غير سياسة الوفاق التي مارسها جورست كما توقعوا عودة الصدام والنزاع بين المعتمد البريطاني وبين الخديو صاحب السلطة الشرعية في البلاد ولقد أيدت الصحافة الانجليزية هذا الاعتقاد اذ كتبت جريدة " المورنينج بوست ان لورد كتشنر قد عين في هذا المنصب لانه من اعظم الرجال الذين وضعوا اساس مركزنا في مصر شي عمل عظماء الادارة الذين كانوا قبله فيها . وكانت النتيجة فشل سياسة جورست كما اعترف هو نفسه بفشلها والسقوط في هاوية الارتباك والتشويش فوق علي عاتق كتشنر مهمة اعادة النظام وعودة الارهاب مع نشر التمدين واقامة حكومة صالحة.

عدل كتشنر عن سياسة سلفة ازاء الخديو وصار يعتبره كما مهملا وينكشف ذلك منذ ان وصل لورد كتشنر الى مصر في سفينة حربية وكان الخديوي لايزال مقيما في قصر المنتزه بالاسكندرية غير أن كتشنر لم يحفل بوجود الخديو بالاسكندرية ولم يقيم بزيارته بل انه امر باستحضر قطار خاص ورحل راسا الي القاهرة ولم يمضي وقت طويل حتي بدأ جليا العداء السافر بين كل من الخديو ولورد كتشنر هذا العداء الي زاده حده ميل لورد كتشنر نفسه الي الاستبداد والاستتار بالسلطة حتي صارت كلمته أمرا نافذا يجب ان يصدع له. وصار كل

ناظر او مستشار او مدير عام يعرف جيدا أن الكلمة الاخيرة في أي امر من الامور موئلهما عند لورد كتشنر .

راي كتشنر اذا الرجوع الي اتباع سياسة كرومر وقلب جورست من حيث الاستنثار بالسلطة وجمع ازمة الحكم في يده وذلك بعد أن بدأ جليا فشل سياسة جديدة ازاء الموظفين الانجليز بالادارة المصرية اذ اوقف سياسة تمصير الادارة المصرية تلك السياسة التي اتبعها جورست واخذ يزيد من عدد الموظفين الانجليز ويزيد من سلطاتهم وعلي هذا الاساس يمكننا ان نقرر بأن عهد كتشنر يعتبر دون ادني ريب رجعة الي العهد الكروميري بكل مظاهره وان كان كتشنر يعوزه حنكة وسعة ادراك كرومر وذلك لانه رجل عسكري يتخذ اقصر السبل للوصول الي هدفه من حيث اتباع سياسة الجانزة عن طريق زيادة عدد الموظفين الانجليز بالادارة المصرية وتوسيع سلطاتهم والاستنثار في الوقت نفسه بالسلطة وجمع ازمة الحكم في يده وبدء الصدام بين الخديو صاحب السلطة الشرعية في البلاد وممثل الاحتلال .

وفيما يتعلق بالمظهر المتعلق بسياسة الجانزة كانت سياسة كتشنر ترمي الي محق العناصر الوطنية بالادارة الانجليزية المصرية وايقاف سياسة تمصير الادارة التي كان قد قطع جورست في اتباعها شوطا كبيرا فعمد الي زياده عدد الموظفين الانجليز وتوسيع سلطاتهم والاحتفاظ بسلطة البت في القرارات الهامة و النهائية وليس ادل على ذلك من اجبار سير بولي هارفي المستشار المالي على الاستقالة عندما ساور هذا الاخير الشك في جدوى المصروفات التي يقوم كتشنر بانفاقها على بناء ثكنات جديدة لجيش الاحتلال وعندما قرر عدم وجود الاموال اللازمة - فعين كتشنر بدلا منه يلوره لورد ادوارد سيسل مستشارا ماليا-

وثمة حادثان اخران يكشفان لنا عن مدى استئثار كتشنر بالسلطة وتدخله في ابسط المسائل غير حافل بأية معارضة يبديها أي نفر من المسؤولين بالادارة الانجليزية او المصرية سواء اكانوا مصريين ام انجليز وخلاصة الحادث الاول هو انه شكت احدي شركات الاراضي التي عهد اليها بتعبيد احد الطرق بين القاهرة واحدس ضواحيها - الي لورد كتشنر من انه بالرغم من ان الشركة المذكورة قدمت عروضاً عادلة لتنفيذ الاتفاق المبرم بينها وبين نظارة المالية لتنفيذه فان نظارة المالية اخذت تتلكأ في تنفيذ الاتفاق واخذت اجراءات تنفيذ شروط التعاقد تتعثر زهاء ثلاثة او اربعة سنوات وعندما اقتنع لورد كتشنر بالعرض المقدم من جانب الشركة خاطب كتشنر المسؤولين بنظارة المالية برغبته في تنفيذ شروط الاتفاق في وقت معين حتى يمكنه القيام بزياره تلك الضاحيه بعربته وعندما عرض مسؤولون تنفيذ الاتفاق بحجه ان تكاليف العمل باهظه امر بتشغيل المساجين في تعبيد الطريق وعندما احتج المسؤولون بعدم وجود عدد كاف من الحراس لحراسه هؤلاء اثناء عمليه الرصف امر باستخدام جيش الاحتلال على ان يبدأ العمل في اليوم التالي وفعلاً نفذ امر كتشنر. اما الحادث الثاني فمؤاده اصرار كتشنر علي فصل طلبة المدارس الحكوميه لقيامهم بتحريض الشعب على القيام بمظاهرة في مناسبه معينه بالرغم من معارضته المسؤولين من المصريين والانجليز بنظاره المعارف على حد سواء ولقد نفذ امر كتشنر بالرغم مما ترتب عليه من احداث ارتباك واضطراب في نظاره المعارف. كانت سياسه كتشنر الاداريه ترمي الي جانب الشعب او بعبارة اصح طبقه اصحاب الاراضي الي جانب سلطات الاحتلال وكان اول مظاهر تلك السياسه قيام كتشنر بزيارات في الاقاليم واحتفاء الاهالي به واقامه السراذقات وتعليق صورته مشفوعه بهذه العبارة "مرحبا بك كيتشنر صديق الفلاح" كان كيتشنر يقوم بتلك بزيارات هادفا الي اقامه روابط ووصلات بينه وبين طبقه الفلاحين حتى تكون سواء الشعب والعامل الرئيسي الذي يقع

على عاتقها مدار الانتاج لما ذلك من توطيد لدعائم الاحتلال ولا سيما وان الموظفين الانجليز بالادارة الانجليزية المصرية قد كانوا يقومون بتلك الجولات في انحاء القرى في السنين الاولى للاحتلال ولكن عندما حل محل هؤلاء الموظفين الانجليز نفر من الشبان الانجليز الحديثي السن تلاشت تلك العطلات وسارت الرقابة والاشراف الانجليزيين محصورين في الادارة المركزية بالقاهرة فاراد كتنس ان يقتفي اثر كرومر في انتهاج تلك السياسة بالقيام بنفسه لتلك الجولات لاستمالة طبقة الفلاحين التي أولاها جل عنايته خصوصا وان تلك الطبقة كانت قد اصبحت تتاويء سياسة الاحتلال ولا سيما بعد حادث دنشواي فاراد أكتشنر ان يرأب تلك العلاقات المتصدعة عن طريق القيام بتلك الرحلات وعن طريق اهتمامه بالزراعة التي كانت هي من اهم عوامل الانتاج في مصر فبادر برفع مصلحة الزراعة التي كانت تابعة الي نظارة الاشغال الي مصاف النظاراتز ثم عني بزيادة المساحة المزروعة وتحسين وتنمية الانتاج بما يتناسب مع زيادة السكان المطردة عن طريق مكافحة الافات الزراعية التي تسبب تلف المحاصيل واستصدر القانون رقم ٦ بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٤ المنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم وقد كان مقتضى المادة الاولى من هذا القانون حظر ري البرسيم المسقاوي بعد اليوم العاشر من شهر مايو في كل سنة ومتي تحقق وجود دودة القطن في ارض مزروعة برسيما وتكون كثيرة العدد بدرجة يحتمل ان ينشأ عنها خطر عام فكان علي المدير او المحافظ بتقليع البرسيم راو حرث الارض وبتعين علي اصحاب الارض القيام بذلك او علي السلطة الادارية مباشرة تنفيذ ذلك من تلقاء نفسها (المادة الثالثة).

وكان الري في مقدمة الميادين التي عني بها كتنسر فقد عمد الي تعليية خزان اسوان في ديسمبر سنة ١٩١١ كما اعد مشروعات لخرن المياه في النيل الابيض والنيل الازرق في السودان تحت ارشاده ولقد لقيت تلك المشورعات اهتماما بالغاً من جانبه وذلك لا لانها تفتح

افاقا جديدة في سبيل الحصول علي كمية وفيرة من المياه لمصر والسودان فحسب بل لما يترتب علي تلك المشاريع من الاشراف علي مياه النيل بالسودان - وهي المياه التي تعتمد عليها مصر اعتمادا كلياً ويتوقف عليها مصالح سياسة عظيمة بالنسبة لمصر اذ عن طريقها يمكن التحكم في مياه مصر من ناحية السودان اذ ما ربطت مشروعات خزن المياه بالسودان وهذا هو السبب الذي من اجله احيطت تلك المشروعات بالسرية والكتمان غير ان نشوب الحرب قد حاول دون تنفيذها ولزيادة مساحة الاراضي الزراعية حاول كتشنر استغلال وتعمير الاراضي غير المزروعة وبدأ تجاربه في مديرية الغربية والي جانب ذلك فقد كرس جهده في دراسة مشروعات واسعة النطاق لاصلاح الاراضي البور كما انشأ السكك الحديدية الخفيفة ومخازن الغلال الخاصة واسواق وحلقات القطن تحدوه الرغبة من وراء ذلك في حماية الفلاح من وسائل الاحتيال وتمكينه من بيع محصوله بالثمن الحقيقي في السوق واشعاره بالعدالة الطمأنينة وكل تلك ظروف تؤدي الي ربط الفلاح بالأرض وزيادة الانتاج الزراعي ولا سيما القطن كما عمد الي انشاء بنوك التوفير بالقري بعد ان فشل البنك الزراعي الذي انشا في عهد كرومر في تأدية اغراضه من حيث حماية الفلاحين من المرابين وتوج جهوجه في هذا الميدان باستصدار قانون خمسة الافدنة.

النزاع بين كتشنر والخديو:

يعتبر عهد كتشنر رجعة للعهد الكروميري من حيث كثرة الصدام بين الخديو صاحب السلطة الشرعية وبين ممثل الاحتلال اذ منذ تولي كتشنر مهام منصبه بدأنا نري صور من الصراع والنزاع علي الاستتار بالسلطة بين ممثل الاحتلال وصاحب السلطة الشرعية ذلك النزاع الذي كنا نلمسه بين لحظة واخري بين كرومر والخديو فتعددت المصادمات بينهما وكان

اول صور ذلك النزاع معارضة الخديو ما هدف اليه كتشنر من تخصيص مبلغ كبير لبناء الثكنات والحصون في الثغور وذلك بحجة ان الفرمانات العثمانية لا تخول الخديو وحكومته حق تخصيص هذه المبالغ دون الرجوع الي السلطان فاضمر كتشنر للخديو العدا.

ولم يترك كتشنر فرصة تمر دون مهاجمة الخديو فقد تدخل كتشنر في اوائل سنة ١٩١٣ كي يمنع الخديو من بيع سكة حديد مريوط لشركة ايطالية يؤازرها بنك روما و كان فد اعطي له امتياز بنائها في عام (١٨٩٩) وكانت تمتد بين الاسكندرية الي املاكه علي حافة الصحراء الغربية واكنت قد دارت المباحثات بين الخديو الشركة الايطالية من اجل بيع سكة حديد مريوط هذه الي الشركة في غضون قيام الحرب الايطالية الطرابلسية فاتهم كتشنر الخديو بان المباحثات المتعلقة ببيع سكة الحديد الي الشركة تتضمن خطا عدائية لانجلترا و لمركزها في مصر ومع ذلك فان الخديو كان قد كلف بعض المالبين كوسطاء للقيام بعملية البيع وتبين أن الشركة الايطالية المذكورة كانت متقدمة بعبء اعلى من منافسيها في الشراء وعلاوة على ذلك كان الخديو قد عرض بيع سكة حديد مريوك هذه على كتشنر منذ عام بسعر اقل من السعر الجاري وقتئذ وكتن لا يزال على استعداد لبيعها له غير ان كتشنر كان يريد الانتظار تسنح الفرصة لشرائها بسعر اقل من ذلك. وما ان علم كتشنر بنبا اتفاق الخديو مع الشركة المذكورة علي بيعها حتي توجه الي القصر وطالب الخديو بايقاف اجراءات البيع وابلغه بأنه (أي الخديو) وضع نفسه في مركز حرج (لا يحسد عليه) ببيعه ارضا ليست ملكا له وانه لذلك يعتبر مسئولا شخصيا امام الحكومة المصرية صاحبة هذه الارض كما افهمه عن طريق نظاره الذين قابلهم كتشنر لهذا الغرض ان مركزه (أي الخديو) في خطر حقيقي الا ان احد اعضاء البرلمان الانجليزي الذي كان قد علم بحقيقة المسالة تولى الدفاع عن الخديو في البرلمان موضحا ان الخديو كان قد عرض بيع تلك الصفقة على علي لورد كتشنر ولكن هذا

الاخير رفض شراءها ولذلك فقد ابرق السير ادرواد جراي الة كتشنر يطلب اليه شراء السكة الحديد السالفة الذكر في الحال ويتم بيع السكة الحديد للحكومة في مارس ١٩١٣ .

لم يرضي الخديو عن موقف محمد سعيد - رئيس مجلس النظار وقتئذ - السلبي ابان تلك الازمة بين الخديو وكتشنر مما دعاه الي ان ينقم عليه. فقد اعتقد الخديو عباس ان صفقة بيع السكة الحديد للحكومة لم تحقق له ما هدف اليه من دبح الي جانب هذا كان محمد سعيد اداة طيعة في يد كتشنر وينفذ اوامره في كثير من الاحوال مما زاد من سخط الخديو نفسه عليه وترتب علي كل هذا ان اخذ الخديو يسعي لاقالة محمد سعيد غير ان كتشنر افهم الخديو انه عند حدوث تغيير في النظارة فان سلطات الاحتلال.تفكر في حزب الامة لاسناد مهمة تاليف النظارة الجديدة الي احد رجاله ومن المعروف علي حد قول كتشنر نفسه ان اعضاء هذا الحزب الذين يمثلون طبقة اصحاب الاراضي ليسوا اصدقاء للخديو .

لقد اخذ الخديو اثر عقد بيع صفقة سكة حديد مريوط يفكر في احلال مصطفى فهمي المعروف بولائه لانجليز محل محمد سعيد في رئاسة النظارة وافضي برغبته هذه الي كتشنر ولم يثر كتشنر ثمة معارضة في ذلك من جانبه وذلك لان كتشنر لم يكن راضيا عن محمد سعيد بالرغم من تعاونه مع كتشنر وذلك لان محمد سعيد - علي حد قول لويد سمثير الفرقة في مجلس النظار وتعوزه الصحافة في الجمعية التشريعية ولقد اعترض تشكيل النظارة الجديدة خلاف بشأن ناظرين (وزيرين) وهما حشمت باشا ومحمد باشا وكان الاول موضع كراهية شديدة من الخديو والثاني يشتبه في امانته. وكان كتشنر يرغب في الاحتفاظ بهما بيتنا كان مصطفى فهمي يرفض ذلك مما جعل كتشنر يضحى بمصطفى فهمي -وقد قبل اقتراحا ابداه رونالد ستورين - (السكرتير الشرقي للقنصلية البريطانية) بشأن تعيين حسين رشدي لرئاسة

النظارة ولقد كانت تتسم ممارسة كتشنر لسلطاته بالصفة الشخصية وفرض سلطته علي ال خديو تجلي هذا مرة اخري فى مسالة دقيقة وهي ادراة الاوقاف التي كانت في حوزة الخديو وقد رأي كتشنر ان الخديو يتبع سياسة الاصراف والتبذير في اموال ذلك المرفق الخيري ولم يقتصر الخديو علي صرف تلك الاموال لحسابه الخاص فحسب بل ان الخديو يستخدمها في الدعاية ضد الانجليز سواء في مصر او في القسطنطينية وانه يبذلها لاصحاب الصحف الاجنبية المتمتعين في حماية الامتيازات الاجنبية من بطش الحكومة بهم الي جانب كل هذا وقد كان الخديو يتصرف في اموال ذلك المرفق الخيري بطريق يشين سمعته ليس من هدف سوي الاثراء وتنمية ثروته مثال ذلك ما فعله في صفقة ارض المطاعنه وكان من نتائج هذا الصدام رفع مصلحة الاوقاف الي مصاف النظارات وازاء تصرفات لورد كتشنر هذه نحو الخديو اضطر الاخير ان يترك العمل لكتشنر الذي استأثر بكل سلطة في ادارة البلاد حتي اصبح ملجأ يلوذ اليه الاهالي من كافة انحاء البلاد ويجأرون اليه بالشكوي وقد استن كتشنر سنة زيارة البلاد والتحدث الي اهالها وامبتقبال الحكام والنظار والاعيان والعمد وذوي الحاجات كأنه الحاكم الشرعي للبلاد وصار هؤلاء الاهالي يلتسمون منه تنفيذ ما يعن لهم من مطالب من ذلك ان اهالي اسيوط طلبوا منه في احدي الزيارات انشاء مدرسة ثانوية وطلب اهالي فوه خطا حديدا والي جانب كل هذا التجأ اليه الاقباط وطالبوه بمحاسبة رجال الذين يبتزون الاموال العامة ومعاملة الاوقاف الاسلامية اي بوضعها تحت اشراف احدى النظارات. وفوق كل هذا فقد اخذ طلاب المدارس والمعاهد يرسلون اليه الشكاوي في كافة الموضوعات كما تقدم اليه موظفوا التليفونات طالبين منه حماية حقوقهم عندما تنقل ادارة المصلحة بالقاهرة الي الحكومة في المستقبل.

قبع الخديو فلم يعد يرأس جلسات مجلس النظار الا نادرا غير انه عاوده الامل وتطلع الي مؤازرة الحزب الوطني له في نزاعه هذا مع ممثل سلطات الاحتلال من اجل السلطة وهو الحزب الذي كان فد اخذ يناصب الخديو العداء"منذ انتهاج سياسة الوفاق في عهد جورست فسعي الخديو الي عقد الصلح بينه وبين محمد فريد زعيم الحزب الوطني ولكن دون جدوي.

الفصل الثالث

مصر أثناء الحرب العالمية الأولى

الفصل الثالث

مصر أثناء الحرب العالمية الأولى

وفي عام ١٩١٤ ومع اعلان الحرب العالمية الأولى أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى، وضمنا لعدم حدوث رد فعل لهذا التأجيل، ونظرا لعدم حدوث نص في القانون النظامي يمنع أعضاءها من الإجتماعات الخاصة صدر قانون منع التجمهر فى ١٨ أكتوبر ١٨٤ وفى ٢ نوفمبر وضعت البلاد المصرية تحت الأحكام العرفية وفى ١٧ ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية الإنجليزية وزوال السيادة التركية .

وعلى الرغم من إعلان انجلترا أن مصر لن تتأثر بالمجهود الحربى بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين تركيا ؛ لأنها أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء هذه الحرب دون ان تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة إلا أنه فى عام ١٩١٤ أرسلت مدفعية مصرية للمساهمة فى الدفاع عن قناة السويس ، وفى يناير ١٩١٥ استطاعت فصيلة من الجنود المصريين هزيمة القوات التركية فى موقعة الطور بسيناء ، وفى فبراير وصلت القوات التركية إلى قناة السويس واشترك المصريون والإنجليز فى ردها .

واستجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية للبحر المتوسط فى اغسطس ١٩١٥ تم جمع نحو ٥٠٠ عامل من صعيد مصر لأن لديهم قدرة كبيرة على الاحتمال وارسلوا الى جزيرة مودروس Mudros وقد أى نجاحهم فى هذه الجزيرة غلى طلب اعداد اخرى من العمال

المصريين الذين بلغ عددهم يوم الانسحاب من غاليلوي نحو ٣٠٠٠ رجل من الصعيد حققوا هناك نجاحا عظيما خاصة في حفر الخنادق تحت وابل من القنابل، كما ساهمت قوات مصرية أخرى في صد زحف السنوسيين في نوفمبر وطرد قواتهم من مطروح والسلوم مساعدة للبريطانيين.

وفى خلال العام نفسه (١٩٩١) كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث أنقطع ورود الذهب الذى كان يصل إليها كل عام فى المواسم التجارية بسبب إغراق السفن التى كانت تجلبه من الخارج وبواسطة الغواصات المعادية التى كثر ظهورها فى كل البحار ، وهبطت أسعار القطن إلى حد كبير مما ادى إلى الركود الشامل فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضي المزروعة قطناً وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا وارتفاع أسر السلع الاستهلاكية أجور المواصلات، بينما لم يرد دخل افراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تاليف الحياة، وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى، كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج مما كانت تستورده البلاد قبل الحرب.

ليس هذا فحسب فان مكماهون المندوب السامي لبريطاني شرع فى أول نوفمبر فى إجراء اكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانيين يدفع بأسم الصليب الأحمر ، وكذلك لفرسان القديس يوحنا البريطانيين و لأسر جنود الحلفاء المندوبين، وصدوت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال ، وجار العمد والموظفون على الأفراد العاديين حتى بلغت جملة الاكتتاب فى فترة وجيزة أكثر من مائة الف جنيه، وقد ساعد فى ذلك الإقبال الرهبة من

الاحكام العرفية وتنفيذها واشتدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الإستعمار بقسوة وعنف ومع انخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم واطيهم ثم الماشية والدواجن ، أو الإستدانة من المرابين بالربا الفابخش لأداء المال المطلوب و كانت فرصة انتزها العمدة والمديرون وتجار الغلال حبث أستولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها الفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد احساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمل المصريين وجع المحاصيل للجيش وقيام السلطة العسكرية بتجديد أسعار هذه المحاصيل بنفسها لنفسها، وتلزم الناس قبولها وتأخذها بأثمانها الضئيلة وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالمية وضغط الموظفون الأنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوعون الإحتلال .

ومع نهاية عام ١٩١٥ إشتبك الإنجليز وحلفاؤهم مع الأتراك فى ميدان جديد، إذ حاول الإنجليز اقتحام مضيق الدردنيل عنوة فأكثرأوا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية مما ادى إلى أزدیاد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين وقامت السلطات البريطانية بجمع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين، وقام هؤلاء العمال بتعبيد الظرف وامداد القوات الإنجليزية الزاحفة وكلف العمدة فى بعض المديریات بالقبض على الناس وتفسيرهم إلى ميادين القتال المختلفة مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولي على ضفة الدردنيل والعراق وفرنسا حيث ادت هذه الفرقة اعمالا لا يمكن تقدير قيمتها وقد اغضب المصريين استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذى صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل النقل وعلف الدواب رغم انف المصريين واستخدام الكثير من هذه الدواب فى فرقة الهجانة التى كان لها دور هام فى حراسة شواطئ قناة السويس .

ورغم ادعاء الإنجليز أن هؤلاء العمال كانوا متطوعين إلا أنهم فى الواقع وبإعتراف كتاب إنجليز أيضا كانوا مسخرين ، وإن عملية السخرة قامت بها السلطات الإنجليزية بمساعدة الحكومة المصرية واستخدمت السلطات الإنجليزية لهذا التجنيد الإجباري تعبيراً غريباً سموه " الضغط الإدارى " لتحقيق أهدافهم والواقع أن هذا الاستغلال البشع للعمال والفلاحين كان فيه استهانة واهدار لكرامة الإنسان المصرى .

وطبقا للمادة ١٠١ من قانون القرعة العسكرية فإن إريف ينقسمون إلى درجات نبعاً لنوع السلاح أو المصلحة التي خدموا فيها مدة وجودهم فى الجيش ، ويجوز قانون طلب درجة واحدة من رجال إريف بدون طلب رجال الدرجة الأخرى ويطلب رجال الدرجة الواحدة حسب ترتيب رتبهم من الجيش ويبدأ بالذين وفتوا آخر الكل وهذا يعنى أنه بالنسبة لعملية ١٩١٦ التي نحن بصددنا فإنه يطلب أولاً رديف ١٩١٥ ثم رديف ١٩١٤ ثم ١٩١٣ ثم ١٩١٢ ثم ١٩١١ حسب الاقتضاء.

وقسمت وزارة الحربية كل حملة من هذه الحملات إلى خمسة أقسام وجعلت كل قسم مؤلف من ٢٢٠ صف ضابط وعسكري عدا ما . يتبعه من الجمال هذا ويعتبر الرديف خاضعا للأحكام العسكرية ، وغذا تخلف عن الحضور فى الوقت المعين يقع تحت طائلة القانون كأنه هارب من الجيش .

وبدأ عام ١٩١٦ من اقتناع الحلفاء بعجزهم عن متابعة القتال فى ميدان الدردنيل (غاليبولى) حيث انسحبوا منه نهائياً فى ٩ ، ٨ يناير من هذا العام بعد أن قدوا كثيراً من مراكبها الحربية ورجالهم وامتألت المستشفيات المصرية بالجرحى الإنجليز والفرنسيين والمصريين حت ضاقت بهم على كثرتهم فى أنحاء القطر، ولما انهزم الاتراك فى منطقة قناة

السويس وانسحبوا منها، كان يظن أنهم سيعودون إلى الهجوم على قناة السويس مرة أخرى إذ خف الضغط عليهم، بعد أن فشل الحلفاء في الاستيلاء على الدردنيل على أن الأتراك لم يقوموا بذلك الهجوم، ومع ذلك ظلت منطقة القناة مركز للعمليات الحربية في شرقي مصر لذا لم تكثف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمل المصرية في فتحو لت إلى رديف الجيش المصري لاستخدامهم في التسهيلات اللازمة للدفاع عن قناة السويس وغيرها .

في ٢٠ يناير ١٩١٦ انعقد مجلس النظار وعرضت عليه مذكرة من ناظر الحربية - اسماعيل سرى - بطلب الرديف في وذلك لأن قائد هموم القوات البريطانية بمصر قام بتنظيم فروع التسهيلات إلى كثير من فروع الغدارة المدنية المصرية، إلا أن الضرورة تدعو إلى تنظيم تلك التسهيلات وأنه يحتاج إلى طائفة من العمال تعودوا على النظام العسكري مثل أفراد رديف الجيش.

وقد طالب وزير الحربية بجمع أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم في خدمة الحكومة (طبقاً للمادة ١٠٧ من الأمر العالي الصادر في نوفمبر ١٩٠٢) وبناء عليه وافق مجلس الوزراء على جمع أفراد الرديف، وأبلغ القرار عقب انفضاض المجلس إلى المحافظات والمديريات ويتضح من مذكرة وزير الحربية أن لاقتراحه هذا لم يكن سو مجرد تطوع لم يكن له مبرر وخضوع للسلطات الإنجليزية ، فمنذ بداية الحرب وانجلترا قد اتخذت على نفسها أنها ستتحمل و حدها عبء الحرب دون طلب اية مساعدة من مصر .

وبجانب الفاقة الاقتصادية لقي الرديف كما يلقى العمال والفلاحون الوانا من العنت وسوء المعاملة ، وقد استطاع العمال التعبير عن قلقهم وتذمرهم وتطلعهم إلى المستقبل بما كان يهيمن للعمل الساسى الثورى كما ان ازدياد أعباء المعيشة بإرتفاع الأسعار وخفض

الاجور أدى إلى توفير كثير من العمال فعمت البطالة بينهم وإن فداحة الغلاء قد اضرت بالفلاحين أكثر مما اضطرت باي طبقة من اصحاب الدخول المحدودة بتحريم التجارة في محصول بذرة القطن لعام ١٩١٨/١٧ نظرا لقدم حكومة جلالة الملك على شراء هذا المحصول وعيت لجنة لشراء بذرة القطن نيابة عن الحكومة البريطانية وفي ٣ مارس ١٩١٨ صدر بلاغ بتحديد شراء القطن باثنين واربعين ريالاً للقنطار في حين كان سعره عالمياً سبعة وسبعين ريالاً في ليفربول وستين في أمريكا.

كما أن كثرة قوات الحلفاء في مصر كان سبباً في ارتفاع الأسعار حيث جعلت انجلترا دلتا النيل كلها معسكراً بريطانياً واما قناة السويس فقد أضحت مجرد طريق مواصلات للحلفاء وليس طريقاً للملاحة العالمية ؛ وان معسكرات الإسماعية والقنطرة كانت ملاذا للإستراليين والهنود والبريطانيين، وأما المصريين فقد اسند إليهم قطع الأخشاب أو نزح المياه وهذا هو سبب ظهور البطالة إن كانت هناك بطالة وليس الرديف كما يذكر .

شارك الرديف العمال والجمالة في أعمال التشهيلة لتي طلبتها منهم القوات البريطانية أثناء الحرب، فعند تقهقر الأتراك عن القتال تتبعهم الإنجليز في صحارى سيناء ؛ ولكن الصحارى كانت قاحلة لا ماء فيها ولا سبل لسير الجيوش بمدافعها وعرايتها الضخمة عليها، فأرسل الإنجليز أمامهم الرديف والعمال المصريين لتمهيد الطريق حتى أصبحت صالحة لسير السيارات وجر المدافع الضخمة واقاموا مخازن العتاد والتموين، كما اقاموا خطوط البرق والتليفون وأنشأوا التحصينات ومهدوا الأحجاء والأشواك وأعدوا المواقع البحرية ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الاسماعلية، الصحراء سهلة الإختراق بفضل هؤلاء الرديف

واصبح زحف الجنود الإنجليز فيها مستطاعا بعد أن كان صعبا ، وكان هؤلاء المصريون يعملون بثبات تحت وابل من القنابل والقذائف التي كان الأعداء يمطرونهم بها .

وبدون هذا الإستغلال البشرى الكامل لأماكنيات مصر لم تتمكن حملة الجنرال اللنبي من اجتياز سيناء على طريق معبد لتصل إلى فلسطين ويسبب هذا النجاح المنقطع النظير لهؤلاء الرديف زاد الطلب عليهم ، حيث طنّب من اللواء هيرت أعداد أخرى منهم للعمل فى فرق التشهيلات المساعدة .

وبسبب تخلى ايطاليا عن حلفائها الألمان وانضمامها إلى جانب الانجليز و الفرنسيين فى ١٩١٧ تجرّج الموقف واشتدت السلطات البريطانية فى تطبيق الأحكام العرفية فى مصر وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميوله السياسية إى مناهضة الانجلز ، واشتدت السلطات فى مطالبة أهب الرديف المصريين بغلاتهم ودوابهم، كما اشتدت الرقابة على الصحف .

وفى ٢٤ مايو ١٩١٨ افتخر رجال الحكومة بانهم عارضوا فى التجنيد الإجبارى ، وكان حكام الأقاليم أخذوا يتخطفون الناس من الأسواق والطرق والمساكن فى القرى واستخدمت الحكومة القسوة والاعتداء على الناس ووصل الأمر إلى إطلاق النار على الأهالى وأصابوا البعض منهم وتهرب الوزراء من المسئولية و فالتجنيد القانونى منعه الوزراء تهرباً من المسئولية الظاهرة ، ولكن التجنيد النرضى حاصل بكل طرق الجبر والإكراه ، وفى أكتوبر من نفس العام حث السلطان الناس على التطوع فى خدمة السلطة العسكرية وزادت حركة مصادرة الأبل والدواب فى مختلف المديرىات .

كما أن نجاح الرديف فى مهامه التى كلف بها أدى إلى تقديم القائد العام للجيش البريطانية بالشكر للحكومة المصرية على مما قام به هؤلاء المصريين فى قناة السويس وفى

الصحراء الشرقية (سيناء) من أشغال وطلب القائد العام من الحكومة المصرية صرف مكافآت لهم تقديرا لخدماتهم وقدرتهم الفائقة فى هذه الميادية وفى نفس الوقت عملت السلطة العسكرية على إظهار درورهم فارادت أن تطلع المصريين على أعمالهم كنوع من التفاخر بهم وبما قاموا به من انشاءات خاصة الخطوط الدفاعية ، فدعوا لزيارتهم وزير الحربية ووكيل الداخلية ورئيس الجمعية التشريعية و أعضائها فقاموا بالزيارة فى ٢٨ فبراير، وقد أثنوا على ما شاهدوه بعد عودتهم ناهيك عما قام به ما أطلق عليهم بالمتطوعين من أعمال وخدمات جليلة لجيوش الحلفاء كانت موضع الثناء و التشديد من جانب الجنرال ماكسويل و الجنرال مودى والجنرال اللبني.

ومن المؤسف أن الحكومة المصرية رفضت صرف تعويضات لأفراد الرديف المتضررين من الحرب، وهناك الكثير من شكاوى هؤلاء المتضررين الذين أشارت اليهم الوثائق طالبين التعويضات ، كما أشارت الوثائق إلى مطالبة الضابط والجنود أيضا الذين عملوا فى سيناء وفلسطين ببديل السفر الخاص بهم وعلى سبيل المثال يشكو أحد أفرادا الرديف أنه دخل أشغال السلطة العسكرية ضمن الرديف أربع دفع من ١٩١٦ إلى ١٩١٩، وفقد بصره، وطلب مكافأة عن مدة خدماته كلها، وكانت المالية رفضت ذلك بحجة أنه عسكري حربي.

إن استغلال بريطانيا لإمكانيات مصر البشرية من الرديف وغيره أثناء الحرب العالمية الأولى كان سببا اساسيا لوصول بريطانيا وحلفائها إلى النصر، حيث قادت مصر خلال الحرب الكثير من الأكفاء من رجالها إلى الجيش وشاركت مشاركة فعالة فى الحرب باعتراف الإنجليز أنفسهم، كما أعلن اللورد اللبني أنه كان لمصر أثر فعال فى احراز النصر للحلفاء ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية ونكثت عهودها.

الفصل الرابع

الحماية وآثارها

الفصل الرابع

الحماية وآثارها

ظروف اعلان الحماية على مصر:

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولي عمد النمسا بيد احد الصربيين و نتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ومؤازرة روسيا الصرب وما استتبع ذلك من دخول فرنسا وانجلترا الحرب الي جانب روسيا (٤ اغسطس ١٩١٤).

انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكي تعمل علي اعلان حمايتها علي مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الي مصر ١٨٨٢- حيث انها لم تستطع ضم مصر الي الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ احتلالها اياها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وذلك خشية اثاره شكوك الدول الموالية لسياستها واثارة جلاله الملكة اثر احتلالها للبلاد وكذلك مراعاة للرأي العام الانجليزي الذي كان ينبذ سياسة ضم مصر الي الممتلكات البريطانية وبناء عليه فضلت اعلان الحماية المقنعة عليها لانها رأت في انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا بشخصية مصر من حيث تبييعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات ١٨٤١ وسنة ١٨٧٩ التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في امكانها تغييرها او تعديلها دون موافقة السلطان والدول الاوروبية ورأت عدم اثاره تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها لاحت الانجليزي مستمرة حتي ابرام الوفاق الودي سنة ١٩٠٤ الذي بمقتضاه اطلقت فرنسا يدها في شمال افريقيا و اطلقت انجلترا يدها في مصر وعلي هذا

الاساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتي قيام الحرب العالمية الاولي في سنة ١٩١٤ وتضافرت عوامل اتخذتها انجلترا زريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا واعلان الحماية عليها وكانت هذه عوامل متعددة منها تفاقم الموقف في الشرق الادني ثم ما كانت تخشاه انجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يوق بها الالمان والاتراك المقيمين بمصر بعد ان اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديو الي جانب الاعداء ثم ما كانت تراه انجلترا شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضي الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر والباب العالي ان يقدموا المساعدة الحربية لتركيا في حين يحول وجود الاحتلال دون تمكنهم من فعل ذلك فخشيت انجلترا من انضمام المصريين الي الدولة | العثمانية صاحبة للسيادة عليهم والتي تربطهم بها وشائخ الدين و العاطفة.

وجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود الإحتلال بمصر يعرضيا للغزو الاجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون ماكسويل أمام الإستعدادات التي تقوم بها تركيا فى سوريا والتي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفى ذات الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد إنتهيت من تقرير مصير مصر واستقر رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم مصر للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها فى تجنب خلق مشاكل هى فى غنى عنها ذى تلك الأونة العصبية كما انها نبنت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معادى لإنجلترا أو معاونة هؤلاء - المصريين - لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمعاهدة دفاعية سرية أبرمت فى ترابيا فى أغسطس سنة ١٩١٤ بين السفير الألماني فون فانجنهايم وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الانجليزية فيها

ابان الحرب وهذا - في نظرها - لا يتيسر اذا اعلنت مصر حيادها رسميا اذا ان طلب المساعدة من مصر حينئذ - يلقى - على حد قول لويد- على عاتق مصر عبء كبير ينطوي على اجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها وعلاوة علي ذلك فان فكرة فصل مصر عن تركيا واعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الامم الامبراطورية - تلك الفكرة التي راودت الحكومة الانجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها ان هذا الوضع لا يلائم مصلحة انجلترا في وقت الحرب ولأنها كانت متيقنة تماما من ميل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والتي تربطهم بها رابطة الدين وليس ادل علي ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالايعاز الي الحكومة المصرية بايقاف نشاط أي مكان ما وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر او غرامة اقصاها عشرون جنيها وفي نفس اليوم صدر امر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية.

استقر رأي الحكومة الانجليزية اذا علي اعلان الحماية اذ رأت في اعلان الحماية نتيجة طبيعية ومنطقية الي حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف الي ابقاء الحكم في ايدي المصريين ومن ورائهم تقوم قرائح الانجليز بنصحهم وتشجيعهم او كبح جماحهم كما يستدعي ذلك - وانها علي حد قول لويد - التطر الطبيعي الذي لا ينطوي علي أي تغيير في السياسة الانجليزية الذي يفهمه المصريون بدون صعوبة وفوق ذلك فمن مزاياها انها لا تجرح العزة المصرية فقد كان المصريون يزهون اشد الزهو بوجود حاكم مستقل هذا فضلا عن ان فرض الحماية يمتاز بالمرونة التي يحافظ فيها علي الشكل الظاهري لنظام الحكم في مصر وان كان في الحقيقة يجعل لانجلترا السيادة العامة علي مصر اذ بمقتضى هذا النظام تحل انجلترا محل تركيا صاحبة السيادة الاصلية عليها.

قانونية الحماية :

وعلى هذا الاساس فقد اعلنت انجلترا الحماية علي مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وقد جاء في اعلان الحماية (نظرا لان حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته أي جلالة ملك المملكة المتحدة وامبراطور الهند - وتصبح مصر تحت الحماية البريطانية وبذلك تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها مصالحها.

وقد جاء اعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي فهو اعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الاوروبية - ولقد اردفت انجلترا هذا الاعلان باعلان اخر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤ يقضي بعزل الخديو عباس حلمي الثاني وتولييه الامير حسين كامل الذي اعلن سلطانا وهكذا انتهت الحماية الاستقلال الذي كاز المصر (في حدود فرمانات) كما انهيت حقوق تركيا في السيادة علي مصر والحقوق التي كانت ايضا للخديو بمقتضي هذه فرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها انجلترا لنفسها فصارت من الان فصاعدا وطالما بقيت الحماية علي مصر هي صاحبة السيادة القانونية ومولها وأن كانت قانونية هذه السيادة - ولا ينفي البحث في قانونية أو شرعية السيادة او ان هذه السيادة قائمة فعلا - موضع طعن عليها.

هكذا عمدت انجلترا الي تثبيت مركزها في مصر ولا سيما وان تركيا صاحبة السيادة الشرغية "علي مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب الي جانب المانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر علي حكومة حسين رشدي لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة علي الصحف وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها في الشرق

الايوسط كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لفصل العلاقة الشكلية بين مصر وتركيا وكان ان كشف انجلترا النقاب عن وجهها في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ واعلنت الحماية علي مصر .

وهكذا زالت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية ورسخت في اغلال هذه القيود مدة تزيد علي سبع سنوات خبرت خلالها قيود الحماية بصورة اشد وانكى من قيود الاختلال البريطاني الذي كان جائئا فوق صدر البلاد ثبل اعلان الحماية وانتهكت خلالها حرية مصر وكرامتها وازداد اشراف انجلترا علي الامور الداخلية والخارجية واعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شفتها هي ولبس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح انجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء..

ولقد انتهزت انجلترا فرصة هذه الحرب الضروس لتقضي علي كل حرية وعلي كل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها وسارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها امر في ادارة شئونها الداخلية الخارجية واصبح الحكم العسكري البريطاني هو المشرف علي كل شيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.

ولم يستطع المصريون ان يدفعوا القضاء ويقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صار البلاد تعج فيه بالقوات البريطانية واستأثر المندوب السامي البريطاني السير مكلمهون بالسلطة الفعلية في ادارة شئون مصر الداخلية والخارجية.

وفي نلك الاثناء داب الانجليز علي بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال اذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الاتراك وتحت تاثير هذه الوعود قائل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة وبفضل مساعدة العرب وقيام النورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين من

تقويض النفوذ العثماني في البدان العربية ساعد المصريون في طرد الاتراك من سيناء وفي غزو فلسطين فلم يعد لانجلترا في مصر منازع من الناحية الدولية الفعلية.

وتحمل المصريون عناء كثيرا في سيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال والمواد الغذائية وربما وثق المصريون عذ بوعود الحلفاء المعسولة وتصريحات ولسون رئيس الولايات المتحدة الامريكية عن تحقيق المصير دون ضغط او تدخل من الدول الاخرى ولم يعلم المصريون والعرب جميعا عندئذ انهم في الوقت الذي كانوا يقدمو هذه التضحيات من أجل الحلفاء وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود المعسولة للعرب بالاستقلال والحرية كانت انجلترا تحيك مؤامرتها الكبرى ضد العرب فعقدت اتفاقية سايكس بيكو (مارس سنة ١٩١٦) بين انجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب انجلترا فضلا عن مصر التي كانت تحت حمايتها فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا ولم تكتف انجلترا بتلك الجريمة بل ارادت ان تمضي في مكافاة العرب علي مساعدتهم لها اثناء الحرب فاعلن بلفور وزير خارجية انجلترا المشئوم بجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا اخذ العرب درسا قاسيا جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار.

انهاء نظام الخديوية وقيام السلطة :

وأما من حيث نظام الحكم فقد قضت انجلترا نهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديو إسماعيل وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطنة محل ذلك النظام وهكذا كان مجئ الحماية إيذانا بإنهاء الخديوية وما كان لها من سلطة ضئيلة في عهد الإحتلال وزالت نهائيا الروابط بين الهيئة الحاكمة في مصر والدولة العثمانية

حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة ولربما جال بخاطر الحكومة البريطانية القضاء نهائيا على حكم أسرة محمد على ولكن إنجلترا رأت الإستفادة من كل النظم التي تستطيع ان تخدم مصلح إنجلترا فوجدت أن تختار لمصر نظام السلطنة فيصبح على رأس النظم الحاكمة التي يحكم الإنجليز من ورائها سلطان يستمد سلطته أولا وأخيرا من ممثل الحكومة الإنجليزية في مصر فخلعت (عباسا) إز لا تستطيع الإطمئنان إليه فهي لا تتسى واقفة فى سبيل الحصول على السلطنة التامة وأحلت محله " حسين كامل " الذى قبل المنصب فى ظل الحماية وتعاون مع الإحتلال .ولما مات حسين كامل وضعت إنجلترا فى السلطنة أخاه " أحمد فؤاد " ولم يكن لكلا السلطانين سلطة أو نفوذ حقيقى فالأحكام العسكرية البريطانية هى السائدة فى البلاد ولم يحاول كل منهما الإصطدام بممثل إنجلترا فى مصر ولم يكن أحد من أرباب السلطة فى ذلك الوقت - أي وقت الحماية - يكثرث لما يصيب مصر من ارهاق وما يلحق الشعب المصري من عنت وقمع وارهاب واحتكر وسوء استغلال لمواردها لخدمة اغراض الجهود الحربي بل سارت إنجلترا فى تنفيذ خطتها من حيث تسخير البلاد تسخير تاما لخدمة مصالحها الخاصة فاتخذتها قاعدة لعملياتها الحربية فى الشرق الأوسط وحرمت على المصريين التعامل مع أعداتها أو الإتصال بهم وبذلك مصر مجهودا كبيرا فى هذه الحرب فى تموين الجيش الإنجليزى بالعمال والمواد الغذائية وأعطت اليهود وعودا حرصت على تحققها وعقدت من المعاهدات السرية ما شاءت لتقسيم البلاد العربية بينها وبين حليفته فرنسا وحكمت إنجلترا مصر بالاحكام العسكرية إبان الحرب ولم تسمح للمصريين بالتعبير عن ارائهم بأية وسيلة من الوسائل. ومع ذلك فالشعور القومي ظل موجودًا فى نفس الشعب المصري ناميًا ينتظر الفرصة للإنفجار وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لانجلترا وتعاونها معها تنتظر

منها العمل على تحقيق امانى القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطى المصريين املا حقيقيا.

كان كل ما وعدت به إنجلترا فى بدأ الحرب تصنعا ورياء منها انها تهدف إلى الدفاع عن حقوق مصر وعن سلم ذا القطر ورخائه كما أعلنت انها ستستخدم جميع الوسائل للدفاع عن البلاد ومعنى ذلك أنها تمضى فى إذلال مصر سياسيا بزيادة القوات المحتلة وقالت أنه نظرا لاعترافها بمساوئ الامتيازات الأجنبية أرادت بعد الاحتلال مباشرة وبعد إبرام اتفاقية سنة ١٩٤٠ بينها وبين فرنسا وكذلك وعدت إنجلترا باحترام معتقدات المصريين الدينية هذا هو كل ما وعدت به الحكومة الإنجليزية .

وأما عن احتلال مصر فلم نقدم الحكومة الإنجليزية شيئا ولم يقدر حسين كامل ووزيره رشدى فى سنة ١٩١٤ تقديرا كافيا على حد قول الأستاذ شفيق غربال " عن الحكومة _ أنهما كانا يستطيعان لا أقول إملاء شرعية في مصر مكتوب بان الحماية إجراء تقضيه الحرب وأن العلاقات بين البلدين يعاد النظر فيها على أساس من التراضى عند إنتهاء القتال... كان يمكن ان يطلب الى الإنجليز إعطاء عهد بالتسليم بان الحماية إجراء حربى قبلته الحكومة المصرية على هذا الاساس وكذلك كان يمكن أن يطلب من إنجلترا عهدا بان تعيد للشعب المصرى الحقوق المختلفة التى قالت أنها تعتبرها تحت يدها ولكن أكتفى كل من حسين كامل ووزيرة حسين رشدي بما خلعه عليهما ملك إنجلترا من نباشين حيث منح الاول نيشان الحمام والثانى نيشان ميشيل جورج -

وعلى هذا لا يمكن إعفاء الرجلين من مسئولية إثبات حقول مصر على وجه ومع ذلك ان الحركة الوطنية التى اضطرت للخمود قليلا بسبب الحرب العالمية الأولى قد استيفظت

حينما وضعت الحرب أوزارها وحينما أحس الشعب بان العالم يتطور ويقدم على تنظيم مستتب
الشعب على حق تقرير المصير وكان هدف ثورة ١٩١٩ واضحا لا غموض فيه هو الحصول
على الاستقلال التام لمصر استقلأ مجردا من التبعية لتركيا أو الرضا بأى نفوذ بريطانى .

الاختمار الثورى :

وتعاقبت الأحداث على البلاد وبينما كانت الامة ترقب أن تتجز إنجلترا وعودها فى
الجلء إذ بالإحتلال يتفاقم ويزداد وضوحا بإعلام انجلترا حمايتها على مصر فى ديسمبر سنة
١٩١٤ وبذلك ساء مركز مصر السياسى وازدادت بعدا عن أهدافها الثومية وازداد الشعب تبرا
وحنقا على انجلترا وبخاصة حين تكررت انجلترا لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سنين
الحرب.

وقد أشار " ملنر " فى تقريره " إلى طرف من هذه الاعباء التى ألفت على كاهل مصر
حيث قال " إن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصين
والرضا وأن وأن الخدمات التى أداها للفيلق المصرى للعمال لا تقوم بالثمن ولم يكن عنها غنى
للحملة على فلسطين ولم يقتصر الامر على تجنيد فرق العمال والرديف بهذه الأعداد الهائلة
ولكن ضد أمر يجمع كل دابة قادرة على الحمل من أنحاء البلاد من خيل وإبل وبغال وحمير
وكان الثمن الذى يدفع لوسيلة النقل فى ريف البلاد ومعظم مدنها المتوسطة ثمنها تافها وكانت
توسم دواب الحمل المريضة او المشوهة حتى اذا حضر المفتشون الإنجليز وجدوا أن البلاد
خلت تماما مما يريدونه وانه لم يحدث غش او احتيال فى تنفيذ أوامرهم .

شعر المصريون إذن بأنهم ضحية طغيان غاشم لا منجأة منه إلا إذا شاء العلى القدير
ان يطوى صفحة الإنجليز طيا وشعر المصريون بأنهم فى حملات فلسطين وسوريا والعراق فى

مناطق الدردنيل وجنوب فرنسا شعروا بان أنجلترا قد استغلتهم وأستغلت مواردهم وشعروا بان انجلترا تحاول الاحتفاظ بهم فى وضع هو وضع المحميات والمستعمرات .

وشعر المصريون بالمظالم التى قاساها الشعب من : السلطة العسكرية وشعروا بكبت أنفاسهم بالأحكام العرفية وممنع الاجتماعات والاعتقادات وإصدار الأحكام بالسجن والنفى .

كان من العسير أن يقبل المصريون هذه الوضعية لمدة طويلة خصوصا وأن ظروف نظريات وحركات جديدة كانت قد ظهرت فى ذلك الوقت.فى العالم ومن بين هذه الحركات بطبيعة الحال قيام ثورة الشعب الروسى بقيادة الطبقة العاملة عام (١٩١٧) بثورة ضد القوى الإستعمارية وضد الإستعمارية وضد الاقطاع والإحتكار ونجحت ذه الثورة فاستطاعت الأول مرة فى تاريخ البشرية أن تقيم دولة نوع جديد " دولة العمال متحالفة مع الفلاحين " وكان نداء هذه الدولة الوليدة جديا على البشرية تعتق شعاراً جديدا قوامه " السلام بين الدول " وهذا الشعار الجديد أضرط الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى إلى رفع راية الديمقراطية والحرية فى سبيل كسب الراى العام العالمى إلى جانبهم وقد نشروا دعوتهم هذه على أوسع نطاق حتى تصل إلى الشعوب جميعاً وإذا كان المقصود بذلك السلاح شعوب الأعداء فإن الدعوة سرت بسرعة مذهلة فى الشعوب المستعمرة وهى شعوب وجد أنها فى .. ومما شجع الجماهير على الإندفاع بهذه الوعود البراقة صدورها من خص محايد له وزنة فى المعسكر الدولى وهو الرئيس الامريكى "ولسون " الذى وضع أساسا ترسم عليها سياسة السلام بعد الحرب وهى المبادئ الأربعة عشرة المشهورة والتى تكفل لجميع الشعوب ومنحها حق تقرير المصير دون ما ضغط او تدخل من الدول الأخرى.

أعلن الحلفاء قبولهم لهذه السياسة وصدرت من إنجلترا وفرنسا بالذات دعوة تتعلق بالمنطقة العربية إذ تعهدنا بتحرير الشعوب العربية التي كانت تخضع للحكم العثماني ومنحتها استقلالها وتحت تأثير هذا الوعد وغيره قائل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ولكن هذه الوعود تبخرت في أبريل سنة ١٩١٩) وقرن بهذا الاعتراف بتحفظ من شأنه الاحتفاظ بحق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة والرئيس الأمريكي يعطف كل العطف على امانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نظام الحكم الذاتى .

تمسكت العناصر الوطنية بمبادئ ولسون هذه الحرية والمساواة و حق تقرير المصير وكذلك بتصريحات إنجلترا وفرنسا المتضمنة تحرير الشعوب العربية والتي تخلصت من الحكم العثماني وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تقوم سلطاتها طبق لرغبة الاهالى الوطنية واختيارهم لما.

ظهور المبادئ التحررية :

إن هذه المبادئ والنظريات السياسية عملت على تنمية الشعور الوطنى للوصول إلى الحرية والإستقلال وجاء ذلك في وقت هد فيه العالم وقوع ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وراى أهمية الشعوب وإن صممت على الوصول إلى أهدافها ، حدث ذلك فى الوقت الذى ادارت فيه إنجلترا اجهزة الدولة وقامت باستغلالها بل لقد وضعت لمصر فى أثناء الحرب عددا من مشروعات - بقوانين للعقوبات وتحقيق الجنايات والمرافعات والقانون المدنى والتجارى ووضعت أسس للنظام القضائى التى تعترزم تطبيقه فى مصر وكان من شان كل هذه التنظيمات

والترتيبات للنزول بمصر إلى مستوى المستعمرات فى الوقت الذى تنتشر فيه النظريات التقدمية المتحوزه فى العالم .

كان لأساليب الإنجليز فى مصر من حيث النزول بها إلى مستوى المستعمرات والتي اتبعتها أثر إعلان الحماية عليها والقضاء على الرابطة السمية- و الشكليه التى تربط مضر بتريكا اثر انضمامها إلى معسكر الأعداء الأثر الحاسم فى بروز قيادة وطنية جديدة لتقود الحركة الوطنية ولا يهمننا فى هذا المجال ما يثيره كثير من الكتاب بشأن فكرة تأسيس وفد للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح سواء اكانت هذه من إلهام سعد او ابتداع عمر طوسون - مع انه من أمر فقد تألفت هيئة وطنية لقيادة الحركة الوطنية ولا غرابة إذا جاء تشكيل الوفد بصفة أساسية من بين اعضاء حزب الامة والجمعية التشريعية القدامى وذلك أمر طبيعى ومنطقى لان من المعروف أن الحركة الوطنية قبل سنة ١٩١٩ كانت موزعة بين فريقين رئيسيين ويمثلها حزب الأمة من ناحية والحزب الوطنى من ناحية أخرى وحزب الأمة هو حزب اصحاب الأراضى الزراعية الكبار والحزب الوطنى يضم بصفة أساسية عناصر المدن المثقفين الطلبة فهو الحزب الأقرب إلى الجماهير - والأكثر تطرفا فى مواقفها الوطنية لانه الحزب الذى يضم اكثر العناصر التى أضيرت بسبب الإحتلال غير ان الحزب صفى أو كاد منذ ايام أكشنر وخلال الحرب العالمية الأولى واختفت قيادته بخروجها من مصر وعلى هذا الأساس ل يبق على مسرح السياسة من ناحية القيادة سوى عناصر حزب الامة والجمعية التشريعية .

حقيقة قد استطاعت بعض عناصر من المثقفين من بقايا الحزب الوطنى أن تنظم إلى الوفد ولكنها كانت قليلة العدد بحيث يمكن القول بان تشكيل الوفد كان دون نزاع وبصفة

أساسية من طبقة كبار الملاك من أصحاب الأراضي الزراعية ومن المعروفين باعتدالهم وثوريتهم المحدودة وهذا موقف تتفرد به ثورة ١٩١٩ فلم تكن فى قياداتها بورجوازية وطنية او برجوازية وطنية بالمعنى المعروف فى ثورات التحرير الوطنى.

اتفق سعد مع عبد العزيز فهمى وعلى شعرواى على أن يطلبوا مقابلة السير " وينجت' المندوب السامى البريطانى لطرق رسمية والمتمشية مع أبسط مبادئ الدبلوماسية فى هدوء واتزان وتمت المقابلة يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ حيث بسطوا له وجهة نظرهم من حيث ضرورة إنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والمطالبة بإستقلال مصر على أسس استعداد مصر لان ترتبط مع إنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساوين ونتعاونان بحكمهما فى مواجهة الظروف الدولية إذ اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون وذلك لضمان تأمين طريق الهند وقناة السويس.

ولقد كان إذن حديث سعد وصحبه مع ع المندوب السامى البريطانى ينطوى على عدة نقاط ضعف منها تعهد سعد بمنح إنجلترا الضمانات التى تكفل صيانة مصالحها فى مصر وعدم تمكين اية دولة من استقلالها كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية تهم إنجلترا قبل مصر ووضع قناة السويس تحت تصرف إنجلترا لحماية طريقها "إلى الهند ولا جدل فى أن إنجلترا تمسكت فى جميع مفاوضاتها مع مصر بتلك الضمانات وأخذت منذ ذلك الوقت تحلل وتحاور وتناور بتحليل معنى الإستقلال التام معددة فصالحيا ونصر ذاتها وأبدا على ضرورة الحصول على ضمانات تكفل صيانة وحماية تلك المصالح المزعومة .

تكوين الوفد المصرى :

وقد لخص الرافعى الفرق بين خطة سعد وصحبة وخطة الحزب الوطنى بقولة ' أنها الفرق بين مذهبين مختلفين مذهب التفاهم مع الإحتلال ومذنب الجلاء وعدم التعاون مع الإحتلال "

يمثل هذا الطلب المتواضعة والعادلة تقدم سعد وصحبة بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وزال المبرر لإعلان إنجلترا الحملة على مصر ومع ذلك لم يرق هذا فى نظر المندوب السامى البريطانى واعتزته الدهشة أن يتحدث ثلاثة أيام باسم امة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ومن ثم فقد شرع سعد بعد هذه المقابلة فى تأليف الوفد المصرى ليعمل على المطالبة بالإستقلال كما عمل على أن يحصل لهذه الهيئة الجديدة على توكيلات من الأمة تسمح لها بالقيام بهذه المهمة وتأليف الوفد أساسا من الأعضاء الثلاثة السابقين ومعهم محمد محمود و أحمد لطفى السيد عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية وحدد الوفد مهمته بالسعي بالطرق السامية المشروعة للوصول إلى استقلال مصر استقلالا تاما .

وبعد أن تم تأليف الوف على تلك الصورة طلب الإذن من المندوب السامى البريطانى للسفر إلى إنجلترا لمخاطبة الحكومة البريطانية فى أمر الحماية ولعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ورفضت السلطات الإنجليزية فى مصر طلب إعطاء الجوازات لرجال الوفد و أبلغت دار الحماية سعد أنها غير مستعدة لقبول أى أقترحات منه تتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم فى مصر تقوم هي بإبلاغها إلى لندن وعلى أن لاتخرج هذه عن الخطة التى رسمتها

إنجلترا من قبل ولا تتعارض مع الاوامر والتعليمات التى أصدرتها الحكومة الان للسلطان حسين كامل حينما تولى العرض أي لا تخرج هذه عن نطاق الحملة الإنجليزية على مصر .

تفاقت الحال فى مصر بسبب رفض إنجلترا السماح لسعد وصحبه بالسفر إلى الخارج الأمر الذى أضطر حسين رشدى رئيس النظام إلى تقديم استقالته معلنا فيها أنه قبل أول وزارة ي ظل الحماية على أساس الإحتفاظ لمصر بشخصيتها المتميزة وإنهاء هذه الحماية بمجرد أن تضع الحزب أوزارها ولقد رفض القصر قبول استقالته الأولى فقدم استقالة ثانية.

ورغم إصرار القصر على ضرورة استمرارة فى تسير الشئون الإدارية إلا أن رشدى أصر من جانب على ضرورة ترك الحكم وساند بذلك حركة الوفد المصرى الذى أعلن فى اليوم التالى أنه ليس هناك فى البلاد من يقبل تشكيل الوزارة الجديدة فى ظل الأوضاع القائمة .

وإزداد الموقف توترا ولم تضع الإجراءات الى اتخنتها السلطات البريطانية فى مصر من عزيمة أعضاء الوفد من حيث التضييق على إعطاء الوفد فى مهمتهم بل قوى هذا من عزيمتهم وأثار حفيظة المصريين ولم يقبل سعد بطبيعة الحال تقديم مقترحات إلى دار المندوب السامى البريطانى تتعارض التذكيلات التى منحها البلاد لة بل كان كل ما يبغية أعضاء الوفد الاتصال بالساسة الإنجليز وبالرأى المام البريطانى لعرض قضية البلاد على مسامعهم .

ثارت حماسة الرأى العام واشتد فى مطالبة بالحربة وزاد غليان النفوس رغم الأحكام العرفية المعلنة فى البلاد وأخذ سعد يندد بسياسة السلطات البريطانية فى كل مناسبة وفى كل اجتماع وازدادت ضائقة الشعب عندما قبل القصر استقال رشدى فاضطر الوفد إلى أن يبعث إلى السلطان معبرا عن وجهة نظرة وطلب منه الوقوف فى صف الأمة وموازرتها فى مطالبها حتى تنال أهدافا.

وشعرت السلطات البريطانية بحرج موقفها وبعجزها عن كبت الشعور الوطني وأدركت أن مطالب الوفد سيتردد صداها بلا ريب فى العواصم الأوربية عن طريق الممثلين السياسيين الأجانب فى مصر هذا فضلاً عن أنها رات فى اجتماع الوفد تحد لها وتشهيرا بها وبتصرفاتها وكشف عن سوء نيتها امام الراى العام فاضطرت للتدخل فاستدعى القائد البريطانى فى مصر سعد وزملائه وتلى عليهم البلاغ الآتى " علمت انكم تضعون مسالة الحماية موضع المناقشة. وأنكم تقيمون العقوبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث أن البلاد لا نزال تحت الأحكام العسكرية، لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل يرى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الاحكام العرفية .

كان منطق الامور يوحى إذن بأن السلطات البريطانية مصر سوف تلتزم لشدة فى معاملة أعضاء الوفد الذين يرفعون رؤوسهم أمامها ويريدون المنقشة ولكن ما نوع هذه الشدة وما لونها لقد أفصح عنها ما اتخذته السلطات البريطانية فى مصر من إجراءات ضد قادة الثورة فى الأيام القلائل التى تلت هذا الإستدعاء أى يوم ١٨ من مارس سنة ١٩١٩ حيث القتت السلطات البريطانية القيسض على سعد ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وحمدى الباسل وفتهم إلى مالطة ولعل مما يثير الدهشة أنه بالرغم من أن قيادة ثورة ١٩ تمثلى طبقة البورجوازية الزراعية المحافظة المفتقرة إلى الثورية فقد أندلعت نيران الثورة فمن إذن الذى حرك ثورة ١٩١٩ هذا التحريك الغنيف الذى جعل منها ثورة من أعنف الثورات التى اجتاحت المستعمرات فى الشرق بعد الحرب العالمية الأولى لا جدال فى أن الذى حرك الثورة هى جماهير الشعب المصرى وليس صحيحا أن الوفد هو الذى حرك الثورة بل أن هذه الثورة قامت فجأة ولم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مديرة على الإطلاق وأن مظاهرة الطلبة الأولى

وضعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف التضحية التي سمعها الطلبة من عبد العزيز فهمى احد اعضاء الوفد عندما ذهب إليه وفد من الطلبة أثار إعتقال سعد ليعلنوا عن عزمهم على القيام بمظاهرات فكان رد عبد العزيز فهمى " إنكم تلعبون بالنار دعونا نعلم فى هدوء ولا تزيدوا من غضب الإنجليز "

ولقد كان أتجاه الثورة الشعبية إلى تحظيم وسائل المواصلات بين أنحاء البلاد إنما هو تدبير غريزى قصد به منع القوات البريطانية من التسرب إلى القوى لجمع السلاح ولا نتهاب الأتقوات مأثورة ما ساروا عليه فى سنوات الحرب .

وتفاقت الحال فى كثير من المدن وحدثت مجازر بشرية وكيد الوطنيون خسائر فادحة لعدم تكافؤ الأسلحة بين الوطنيين الأبرياء وقوات الإنجليز الغاشمة وإزاء اشتداد الثورة المصرية وامتداد لهيبها رات انجلترا إسترداد هيبتهما التي كانت قد تضعضت نتيجة تفاقم الثورة وانتشارها بصورة مذهلة ولم يكن لها ممثل رسمى بالبلاد وقت إعلان الثورة ذلك أن " ونجت " كان قد سافر من مصر وظل محله شاغراً فوق وقع اختيار إنجلترا على أحد رجال إمبراطوريتها ممن يتمتعون بسمعه واسعة لإرهاب المصريين فى حركتهم فوق وقع اختيارهم على الجنرال اللنبى القائد العام لقواتها فى الشرق الأوسط وقاهر الأتراك فاتح فلسطين اختارته مندوبا ساميا لها فى مصر وكان لهذا المنصب مع وجود الاحكام العرفية ونظام الحماية ومؤازرة قوات إنجلترا له فى مصر كل هذا جعل إنجلترا تشعر بفخر وإعتزاز بإمكانية إعادة سيطرتها على الموقف وقمع الثورة -

جهود النبي لإخماد الثورة :

عينت الحكومة البريطانية الجنرال اللنبى مندوبا سامياً فوق العادة لمصر والسودان وكلفته بان يتخذ ما يلزم لإعادة القانون والنظام وتأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة وصل اللنبى القاهرة يوم ٢٥ من مارس ١٩١٩ واتضح بمجرد وصوله أن هدفه الأول هو وضع حد الأضطرابات الموجودة وسرعان ما أتصل ببعض الاعيان وأوضح لهم: بأنه سيقوم بإجراء بعض التحريات ومحاولة العمل على إزالة أسباب الشكوى وطلب منهم مساعدته فى مهمته على أساس أن يتم ذلك فى ظل النظام القائم أى فى نطاق الحماية وهدف اللنبى من وراء ملكة هذا إظهار بلاده بمظهر الدولة التى تعمل من أجل إرساء قواعد العدالة وتلك سياستها التى اتبعتها دائماً لتخدير الشعور القوى فى الوقت الذى عقدت فيه إنجلترا العزم على ضرورة القضاء على الثورة وتدعيم نظام الحماية - فأتصل اللنبى بقيادة الوفد فأكدوا له أن الثورة ترجع للاستياء العام من جراء منهم المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح .

كان الموقف إذن واضحاً ولا يحتمل أى لبس من حيث رغبة إنجلترا فى الإبقاء على نظام الحماية ولذلك لم تتراجع العناصر الوطنية فى ثورتها وأنها لا تزال فى الميدان ولا تزال متمسكة بمطالبها ومصرة عليها ولم يها تهديد السلطات الاستعمارية .

لم تقلح جهود ومحاولات اللنبى من حيث بذرة الفرقة او الشقاق بين صفوف الوطنيين لإخماد الثورة ولذلك لجأت إنجلترا إلى انتهاج خطة جديدة أنها الخطة السياسية التى يمكنها بها وعن طريقها تفتيت المعسكر الوطنى وضرب القوى الواحدة بأخرى إنها سياسة التحقق فى أسباب الاستياء وبحث الموضوع من مجموعة إلى تفاصيله ووقائعه وأحداثه

والمساومة على كل بينه وكل شرط وكل مصلحة وابتهاجها هذه السياسية يمكنها دون أدنى شكل إيقاف المعركة والإبقاء على مصالحها وامتيازاتها فى صلبها وأساسها إن واتسحت سياستها الجديدة بلباس جديد .

لجنة ملنر :

رأت الحكومة البريطانية إذن إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر بعد أن تيقنت أن أحداث مارس سنة ١٩١٩ العنيفة لم تكن قاضزة على فريق من الأعيان المتممرين وأن سياسة إلقاء القبض على زعماء الثورة ونفيهم إلى مالطة لم تسفر عن نتيجة فعالة لإخماد الثورة . فلما انفجرت أحداث مارس الرهيبة أقصاها إلى أقصاها وجدت الحكومة البريطانية نفسها فجأة امام حركة حقيقية لم تكن مستعدة لاجابة مطلب من مطالبها ليس امام الرأى العام البريطاني فحسب بل امام مصالحها الإمبراطورية أيضا فقررت أن تعدل سياستها بما يكفل إحباط الحركة وإخماد الثورة فأوفدت اللورد اللنبى إلى مصر لتحقيق غايتين: الأولى إخماد الثورة بالطرق التى يراها ضرورية لذلك ومنها السماح للوفد بالسفر إلى أوربا . والثانية إدارة البلاد بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية على مصر . وفى ذات الوقت شرعت الحكمة البريطانية فى تهيئة الإطار القاننى الشرعى للحماية ذلك الإطار الذى كانت تنتفر إليه ولاذى كان يجعلها عرضة للتديد بها فى المجال الدولى من قبل الوفد . وهذا الإطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية إلى بوسيلتين هما - الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية والثانية الحصول على اعتراف الشعب المصرى نفسه بها وكانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الأول هو الضغط على الدول الصديقة ولاعودة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر . أما الوسيلية لتحقيق الغرض الثانى فهو إرسال لجنة إلى مصر

لهذا الفرض تحت إسم لجنة تحقيق ، وليس من قبيل الصدف أن أول إشارة رسمية عن تأليف هذه اللجنة قد صدرت بينما كانت الحكومة البريطانية تبذل مساعيها فى باريس بين الدول لتعترف بالحماية . ففى يوم ٣١ مارس سال الكولونيل ودجود العضو بمجلس العموم الحكومة عما إذا كانت هناك خطوط تتخذ لإرسال لجنة تحقيق إلى مصر ؟ فرد أملتير هارمز ورث بأنه وإن كان لا يستطيع فى تلك اللحظة أن يقرر ما إذا كانت حكومته سوف ترسل لجنة تحقيق إلى مصر أم لا إلا أنه يستطيع أن يعلن أن حكومته تتوى فى الوقت المناسب أن تجرى تحقيقاً وإفيا فى أسباب الشغب الذى حدث فى مصر على أن يعاد القانون والنظام أولاً على أنه فى اليوم التالى (أول ابريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر وقالت أنها فعل ذلك تكلمة لاقتراح الإفرج عن سعد وصحبيه ولم يلبث اللورد كيرزن أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقة فى الشهر التالى (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضاء الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

إذن فلم يكن الدفاع على التفكير فى إرسال لجنة ملنر إلى مصر هو رغبه الحكومة البريطانية فى إلقاء بعض مسئولياتها على كال لجنة التحقيق واحساسها بأنها لا تستطيع أن تتخذ قراراً فى المسألة المصرية إلا بناء على رأى شديد ونصيحة طيبة لم تكن متاحة فى ذلك الحين كما يقول لويد ، كما لم يكن الدافع على ذلك هو أن لجان التحقيق تعتبر عادة السيلة المحبة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء فى الداخلى أو الخارج - كما يقول

(ويفا) .

فالحقيقة أن الداع على إرسال اللجنة هو تنفيذ قرار لا التمهيد لاتخاذ قرار وليس أقطع في الدلالة على هذا الرأي من البلاغ الذي أصدره المندوب السامي في ١٤ فبراير ١٩١٩ الذي أوضحت فيه بريطانيا سياستها نحو التمسك بالحماية وغرضها من إرسال اللجنة ومهمتها في مصر فقد جاء فيه " أن سياسة بريطانيا العظمى في القطر المصري هي الإحتفاظ بالحكم الذاتي فيما autonomy تحت حماية بريطانيا وإنشاء حكومة Self Government تحت رئاسة حاكم مصر .

أما غرض بريطانيا العظمى فهو الدفاع عن مصر من كل خطر خارجي أو تدخل أية دولة أجنبية وفي الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري يمكن السلطان ووزراء ومندوبى الأمة المنتخبين تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة من الإشتراك معاً في إدارة الشؤون المصرية كل في مجاله الخاص وعلى أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام "

وعليه قررت حكومة جلالته إرسال لجنة إلى مصر تكون مهمتها وضع تفاصيل دستور لتحقيق هذه الغاية ونقوم بعد أن تستشير السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأى من المصريين بالأعمال الأولية التآهني لازمة قبل تقرير الشكل المستقبل للحكومة -

وليس من وظيفة اللجنة فرض دستور على مصر إن مهمتها هي أن تدرس الأحوال درسا دقيق وتبحث مع أصحاب الشأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة ثم تقترح بالإتفاق التام مع السلطان ووزرائه كما هو المأمول مشروع الحكومة أو " .. نظام الحكم " الذي يمكن وضعه موضع التنفيذ .

فهذا البلاغ تحدث فيه إنجلترا في السطور الأولى بصرحة مجردة عن سياستها باعتبارها سياسة مقررة تحت التنفيذ وليست سياسة تنتظر فراغ اللجنة من مهمتها لتقريرها وهذه

السياسية تقوم على الحماية والإحتفاظ بها وعلى شراء موافقة الشعب المصرى عليها مقابل " تأسيس ناظم دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى " .

ومع أن أول إشارة عن اللجنة كانت فى أول أبريل سنة ١٩١٩ الا أن الظروف لحسن حظ الحركة الوطنية قد أعطت مجيئها نحو ثمانية أشهر فإتصل إلى مصر إلا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ولقد كان اللورد اللنبى يود ان تصل اللجنة إلى مصر فى فترة الهدوء التى أعقبت أنتهاء حركة إضراب الموظفين وعلى هذا فقد أرسل إلى اللورد كيرزن فى يوم ٢٣ من أبريل سنة ١٩١٩ أى فى نفس اليوم الذى عاد فيه الموظفين إلى مكاتبهم بريقة يلح فيها ليمسح له بإصدار بلاغا يعلن عن قدوم لجنة ملكية إلى مصر برئاسة اللورد ملنر وألح بان يكون سفر اللجنة فى منتصف شهر مايو ولكن اللورد كيرزن أجاب على هذا الطلب بعد لأى فى ١٠ مايو بان ' لورد ملنر لن يستطيع لأساب عديدة السفر إلى مصر قبل شهر سبتمبر .

ومهما يكن من أمر فإن تأجيل الحكومة البريطانية إبقاء اللجنة إلى مصر قد أثبت أنه سياسة خاطئة بالنسبة لمصالح إنجلترا فى مصر من حيث أنه لم يفسح المجال أمام المواطنين للتفكير فى مقاطعة اللجنة عند قدومها فحسب ء بل أفسح لهم الوقت أيضا للتدبير وفى الحقيقة فإن مقاطعة لجنة ملنر كانت العامل الحاسم فى تقرير مصير معركة الحماية .

على أن يجد بنا ان نشير إلى حقيقة يرددها كثير من الكتاب قواما أن الوفد ولجنت المركزية كانا بمعزل عن فكر مقاطعة لجنة ملنر وأنها وليدة تفكير مواطن مجهول نشر مقالا فى صحيفة ' النظام ' يدعو فيه المصريين جميعا إلى مقاطعة لجنة ملنر على أن بعض الكتاب يرى أن الآراء فى مصر أخذت تتلافى وتفترق حول الموقف الموحد الذى ينبغى على المصريين اتخاذه عند قدوم اللجنة إلى مصر وأن سيد على " صاحب جريدة النظام لخص هذه

الآراء فى صحيفته فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩١٩ - أى قبل أن ينشر حسن سلامة المواطن المجهول مقالته بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٩ - ذكر ان بعض الآراء ترى فائدة البحث مع اللجنة والكشف لها محمد سعيد باشا لمراسل ' الطان ' ويميل إلى تفضيل الإمتناع عن مخاطبة اللجنة إذا حضرت قبل أن يتم شئ من ذلك وأما الراى الثالث فكان أن اللجنة لا تستطيع أن تؤذى عملها إلا إذا اطلقت لمصر الراى والفكر وإلا إذا احس المصريون انهم فى حل من إيداء كل راى يحل فى خواطهم بثقة واطمئنان ولا يكون ذلك لى برفع الاحكام العرفية التى تضطر المفكرين والباحثين إلى الحيطة والحذر فى كل ما يقولون ، وقد استصوب - سيد على - هذا الراى ووصفة بأنة راى صائب ومطلب عادل « على أن هذا لا ينفى ان الوفد ولجنته المركزية كانا يمتاى عن البحث واتخاذ قرار فى هذا الشأن إذ من الثابت أن عبد الرحمن فهمى كان صاحب فكرة المقاطعة هذه قبل أن ينشر حسن سلامة مقالته السابق الإشارة إليها - وذلك حسبما يتكشف من الرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمى وسعد وما جاء بمذكراته التى دونها بعد فترة وقوع هذه الحوادث .

على انه مهما كان من أمر فقد باءت محاولات النبى فى مصر لبث الفرقة والشقاق بين طوائف الأمة لضرب الحركة الوطنية من الداخل بإثارة النعرة الدينية بين الأقباط والمسلمين وذلك عن طريق تأليف وزارة برياسة يوسف وهبة بقصد إيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط عندما احجم جميع المصريون عن قبول مسند الوزارة فى ظل الحماية بإجماع الامة وكذلك عمدت السلطات البريطانية إلى ترويج فكرة الحكم الذاتى وقامت بطبع كتيبات تروج لهذه الفكرة قام بتوزيعها مورو التركيز وفضلا هذا كله فقد عمدت إلى إغراء عددا من كبار الملاك من طبقة أصحاب الأراضى ممن كانت تطلق عليهم سلطات الإحتلال قبل إندلاع الثورة - المعتدلين والذين كانوا سندا للإحتلال ودعامته فى ممارسة أسلوب الحكم الغير مباشر

من حيث السيطرة والهيئة على دولاب العمل وفرض السيطرة والإشراف البريطاني الدقيق على الجهاز الحكومي بأسرة استطاعت إغراء هذا النفر من المصريين بتأليف حزب مصرى يتبنى فكرة الحكم الذاتى ويتخذها برنامجاً ومنهجاً ويتولى مقابلة اللجنة فى أثناء غياب الوطنيين بسبب المقاطعة ولقد كان الدافع الأكبر من وراء كل هذه المحاولات لتفتت قوى الأمة توفير الجو الملائم لنجاح لجنة ملنر فى مهمتها عند قدومها إلى مصر.

مقاطعة لجنة ملنر:

ولم تكد تصل لجنة ملنر حتى رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيان الى الامة المصرية جاء به " لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبتت هذه الخطة السياسة على الأسباب المشروعة الآتية :

أولاً : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضات مع لجنة ملنر يفقدا هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا .

ثانياً : لان اللجنة تريد المفاوضات على أساس الحماية مع أن الامة لم تقبل الحماية بل رفضتيا رفضا باتا وأعلنت أنها لن ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثاً : لان كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون فى ظل الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية فأصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذى تجلى فى كثير من المظاهر لا يفيد إلا أن السياسة الحاضرة تريد ان تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير فى الإجتماع القومى .

واستطرد البيان قالا "أن الحكومة الإنجليزية فى حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لان الحماية لا يمكن ان تكتب أية صفة شريعة ولو صدقت عليها جميع الدول مادام الشعب المصرى هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الإستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة من أى صبغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا .

كانت إنجليترا تريد دراسة المسألة المصرية على طريقتهما هى لكن الشعب المصرى كان مؤمناً بحقوقه فقاطع لي. اللجنة مقاطعة تامة ولأعلن رأية فيها وقد أدركت لجنة ملنر إجماع الشعب المصرى على رفض الحماية واستنكارها وأن ليس أمام إنجلترا إلا أمران : إما سحب الحماية وإما الاستمرار فى سياسة العنف وهذه سياسة لن تؤدى إلا إلى عكس أغراضها.

وثمة حقيقة جوهرية ينبغى الإشارة إليها قوامها ان هذا السياج المنيع الذى أقامة الوطنيون لمقاطعة اللجنة لم يحل دون إتصال للجنة كبار الساسة المصريين الذين كانا يمون منذ لبداية سلماً خلفياً للحركة الوطنية ممن أطلقت عليهم سلطات "الإحتلال من قبل اندلاع ثورة ١٩١٩ أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد والمعروفين بأرائهم المعتدلة هولاء كان يمثلهم الوزيران رشدي وعدلي كان هذا هو دورهما الذي رسم لهما وقت تشكيل الوفد ليتوليا مهمة تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا فى حدود الحماية فى حالة فشل الوفد فى تحقيق الاستقلال التام.

ومع أن الإتفاق كان تاما بسان سداد خطة المقاطعة وقضية دولية المسألة المصرية إلا أن الوفد وبعض الساسة المصريين كان يساورهم القلق بسبب تنكر الـول لحق تقرير المصير وخشية أن تنتهي هذه المقاومة السلبية إزاء لجنة ملنر إلى نتيجة سلبية أيضا بالنسبة للقضية المصرية، ولهذا فقد كانت الصيغة التي روح لها الوفد في ذلك الحين ليرد بها الشعب على اسئلة اللجنة أن العيئة الوحيدة التي تملك التحدث إليها هي الوفد المصري المقيم في باريس.

الفصل الخامس

ثورة ١٩١٩

الفصل الخامس

ثورة ١٩١٩

أسباب الثورة

أولاً : الاسباب السياسية

ترجع الثورة إلى تدمير الشعب من حالة السياسية، وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال .

ظل العب المصري السنين الطوال يعاني احتلالاً أجنبياً، اصيبت به البلاد منذ ١٨٨٢ ولم تكن مصر أقل من غيرها من الامم المتمدنة شعوراً بالحياء القومية ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعوداً وعهوداً بالجلء عن البلاد، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود .

شهد لتغلغل فى شنون الحكومة كبيرها وصغيرها، وشهد السعى لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن، واستنثار إنجلترا بحكمة وشهد إلغاء الجيش المصرى وتجريد البلاد من كل قوة حربية ث وشهد تعيين المستشارين الإنجليز فى مختلف الوزارات ، وشهد مصرع الحكومة الاهلية، وأصدر الإستقلال ، وإلغاء مجلس النواب ، وإبطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الاجنبى، فلقد الغاه الإحتلال عام ١٨٨٣ وإنشاء بدلاً منه نظام صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية منذ ١٩١٣ « ولكنها هيئات شورى صورية .

تعاقبت هذه الاحداث على البلاد ، بينما كانت الامة ترتقب أن تتجز إنجلترا وعودها وعودها فى الجلاء إذا بالإحتلال يتفاهم ويزداد رسوخا بإعلان إنجلترا حمايتها على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ فصار إحتلالاً مقرونا بحماية ، وبذلك ساء مركز مصر السياسى وازدادت بعداً عن أهدافها القومية .

ومع إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى وضماناً لعزم حدوث رد فعل لهذا التأجيل، ونظراً لعدم وجود نص فى القانون النظامى يمنع أعضاءها من الإجماعات الخاصة صدر قانون منع التجمهر فى أكتوبر ١٩١٤ فى ١٨ اكتوبر ١٩١٤ وفى ١٨ ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية الإنجليزية وزوال السيادة التركية -

وعلى الرغم من إعلان إنجلترا أن مصر لن تتأثر بالمجهود الحربى بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين تركيا، لأنها أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة .

إلا أنه فى عام ١٩١٤ أرسلت مدفعية مصرية للمساهمة فى الدفاع عن قناة السويس، وفى يناير ١٥ أستطاعت فصيلة من الجنود المصريين هزيمة القوات التركية فى موقعة الطور بسيناء وفى فبراير وصلت القوات التركية إلى قناة السويس و أشترك المصريين والإنجليز فى ردها .

واستجابة لطلب الحملة العسكرية الإنجليزية للبحر المتوسط فى أغسطس ١٩١٥ تم جمع نحو ٥٠٠ عامل من صعيد مصر لان لديهم قدرة كبيرة على الإحتمال وأرسلو إلى جزيرة مودروس وقد أى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين

بلغ عددهم يوم الإنسحاب من غاليبولى نحو ٣٠٠٠ رجل من الصعيد حققوا هناك نجاحاً عظيماً خاصة فى حفر الخنادق تحت وابل من القنابل ، كما ساهمت قوات مصرية أخرى فى صد زحف السنوسيين فى نوفمبر وطرد قواتهم من مطروح والسلوم مساعدة للبريطانيين .

ليس هذا فحسب فإن " مكماهون " المندوب السامي البريطانى شرع فى اول نوفمبر فى إجراء أكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانية وفرسان القديس يوحنا لبريطانيين واسر جنود الحلفاء المنكوبين يدفع باسم الصليب الأحمر، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال . وجار العمد والموظفين على الأفراد العاديين .

أضاف إلى ذلك هذه الأسباب ترجع إلى سوء معاملة الإنجليز للمصريين ، فقد ارتكب الإنجليز أسوأ الأخطاء إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئاً عن السكان الذين سيعيشون بينهم، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية ، وأن المصريين قوم دخلاء ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار « ويقول أحد الأستراليين " لو كان الامر بيدي لما أبقيت عل واحد من المصريين فى هذه البلاد " وكان يعامان المصريين بأشد أنواع القسوة والاحتقار .

كما قامت السلطات البريطانية بجميع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى الإمداد لحملة فلسطين ، كما ازداد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين فى ذلك عندما أراد الإنجليز أقتحم مضيق الدردنيل عنوة وكلف العمد فى بعض المديرية بالقبض على الناس وتسييرهم إلى ميادين القتال المختلفة مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبولى على ضفة الدردنيل والعراق وفرنسا حيث أدت هذه الفرقة أعمالاً لا يمكن تقدير قيمتها . وقد أغضب المصريين استخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذي صحبه

استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل " النقل وعلف الدواب رغم انف المصريين .

ليس هذا فحسب ففي ٢٠ يناير ١٩١٦ طلبت السلطات البريطانية بمصر جميع أفراد الريف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك ، كما كان لمبادئ الرئيس الامريكى ولسن خاصة مبدأ حق الشعب فى تقرير المصير أثر كبير من إنهاض الشعب ،وثرته .

نانيا: الاسباب الاقتصادية

إن أهم أسباب الأزمة الإقتصادية التى كانت تعاني منها مصر فى وجود قوات الإحتلال البريطانى تضخم الإمتيازات الأجنبية ويكفى أن نقول أن نسبة الأجانب ارتفعت بشكل كبير، الخبراء الأجانب فى كل التصالح الحكومية ، المدرسون الأجانب فى كافة مراكز التعليم وفى الوقت الذى كان مرتب سعد زغلول لا يزيد على ٢٥ جنيه كان مرتب أحد المدرسين الأجانب أربعين جنيها .

وفى ظل اتباع سياسة الباب المفتوح وإفساح المجال، لمزيد من غزو رأس المال الاجنبى قضى على الصناعات المصرية والتى تعتمد المستعمر ان يقضى عليها وفى. أحد تقارير اللورد كرومر عن الحالة المالية والإدارة فى مصر كان يفخر بأن المقاهى المصرية كانت مليئة بالعمال العاطلين وأن الصناعات المصرية قد قضى عليها وحلت محلها الصناعات الأجنبية .

وفى خلال عام ١٩١٥ كانت حالة مصر سيئة للغاية حيث أنقع ورود ال اب الذى كان يصل إليها كل. عام في المواسم التجارية بسبب إغراق السفن التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغوصات المعادية التى كثر ظهورها فى كل البحار وهبطت أسعار القطن إلى حد كبير مما ادى إلى الركود الشام فى السوق التجارية وتحديد مساحة الأراضى المزروعة قطنًا وتأليف لجنة إنجليزية لمراقبة تصدير القطن بأسعار منخفضة إلى إنجلترا وأرتفعت أسعار السلع الإستهلاكية وأجور المواصلات « بينما لم يزد دخل أفراد الطبقة الوسطى رغم زيادة تكاليف الحاية وذلك بسبب جعل مصر قاعدة للمخابرات البريطانية والعمليات الحربية فى الشرق الأدنى . كما تعذر استيراد كثير من المواد المصنوعة ، مما ساعد على إنشاء عدة مصانع قام بها أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب .

و أشدت الحكومة فى جمع الضرائب لصالح الإستعمار بقسوة وعنف ، ومع إنخفاض سعر القطن اضطر الفلاحون إلى بيع مصاغ زوجاتهم وحليهم ثم الماشية والدواجن ، أو الإستدانه من المرابين بالريا الفاحش لأداء المال المطلوب وكانت فرصة إنتهزها العمدة والمديرون وتجاز الغلال حيث أستولوا على المحاصيل بأسعار رخيصة ثم باعوها للفلاحين مرة أخرى بأسعار باهظة ، مما زاد احساس الفلاحين بالظلم الناجم من تشكيل فرقة العمل المصريين وجع المحاصيل للجيش وقيام السلطة العسكرية بتحديد أسعار هذه المحاصيل بنفسها لنفسها، وتلزم الناس قبولها وتأخذها بأثمانها الضئيلة وتبيعهها للدول الأخرى بالأثمان العالمية وضغط الموظفون الأنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوعون الاحتلال .

وأنت الأزمة فى بعض الجهات إلى صدام بين الفلاحين والحكومة بعد ان بات الفلاحون مضطرين إلى مقاومة الحجز على اقطانهم فلبأوا إلى رمى البوليس بالحجاة وإقامة المتاريس وقطع خطوط الهاتف ، وكان مصرح إحدى هذه الأحداث " منشية الاخوة " بالدقهلية-

وليس ادل على استفحال الأزمة فى الريف المصرى واستهانة رجال الإدارة بالفلاحين من لجوء الإدارة إلى خلع بيوت الفلاحين بالقوة والهجوم على محاصيلهم وبيعها استيفاء للضرائب -

وبلغ الدين العام الذى على مصر للمالين الأجانب نحو ٩٩ مليون جنية وإذا كانت سنى الحرب فرصة لنمو الرأسمالية المصرية على حساب الرأسمالية الأجنبية فعنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت الأمور إلى سابق عهدا وبالتالى خشيت الرأسمالية المصرية ضياع مكاسبها فرات فى الثورة فرصة للقضاء على العنصر الأجنبى أو على الأقل للحد منه وهذا يفسر لنا تأييد الرأسمالية المصرية لثورة ١٩١٩ .

وساعد على نمو البرجوازية الناشئة فى مصر إبان الحرب حاجة الجيش البريطانى وقد تضخم عدده إلى صناعات الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الأسلحة لا سيما وقد زادت نفقات هذا الجيش بنحو خمسة ونصف مليون جنية ، وبجانب ذلك تزايدت حاجة السوق الوطنية إلى بعض النسائج الشرقية التى توقف ورودها من الشام نتيجة للحرب و أصبحت تتسج فى القاهرة .

ونتيجة لنمو البرجوازية الوطنية فقد زاد حجم الطبقة العاملة المصرية أيضاً، ورغم ذلك أنتكست الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة و ذلك أن الأحكام العرفية

زادت ظروف العمل سوءاً فإذا اخذنا فى الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا التجار ملاك الأراضى الزراعية ، أما العمال فلم تزداد دخولهم برغم ارتفاع تكاليف المعيشة ، ومن ثم كان اشتراك العمال فى ثورة ١٩١٩ .

وساعد حلى ثمو البرجوازية التاشئة فى مصر إيان الحرب حاجة الجيش البريطانى وقد تضخم عدده إلى صناعات الغذاء والكسام والأخيرة وصيانة الأسلحة، لا سيما وقد زادت نفقات هذا الجيش بنحو خمسة ونصف مليون جنية، وبجانب ذلك تزايدت حاجة السوق الوطنية إلى بعض النسائج الشرقية التى توقف وردوها من الشام نتيجة للحرب وأصبحت تنتج فى القاهرة .

ونتيجة لنمو البرجوازية الوطنية فقد زاد حجم الطبقة العاملة المصرية أيضاً، ورغم ذلك أنتكست الحركة النقابية يدلاً من نموها بنمو الطبقة العاملة ؛ وذلك أن الأحكام العرفية زادت ظروف العمل سوءاً ، فإذا اخذنا فى الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم فقد مثله إلا التجار وملاك الاراضى الزراعية، أما العمال فلم تزداد دخولهم برغم ارتفاع تكاليف المعيشة، ومن ثم كان اشتراك العمال فى ثورة ١٩١٩ .

وأكثر من ذلك فقد احتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول عام ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقى وألغت الحكومة فى تلك السنة اوامر تصدير القطن، وحصرتها فى عدد من بيوت التصدير، وكلها أجنبية، فكان الإحتكار وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول وبذلك ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس .

وأصيبت مصر بخسارة إقتصادية فادحة فى موسم ١٩١٨ إذ احتكرت البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام ويدخل فى سباق الأسباب الإقتصادية للثورة مصادرة

السلطة العسكرية لأرزاق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم مما سبق عنه الكلام ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطنا طيلة مدة الحرب توفيراً لمؤونة الجيوش البريطانية وحلفائها ، وجملة القول أن الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير فى قيام الثورة .

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية

كثر الأرييون الغامرون الذين جاء مصر يغترفون من أموالها وكفل لهم نظام الإمتيازات الأجنبية حرياتهم فجمعوا الثروات الضخمة على حساب الشعب وشيدوا القصور وعاشوا عيشة الامراء ، واصبوا من أصحاب المصانع الكبرى فى الدولى ، فراح الألمان يتسللون إلى بعض الوظائف العلمية ورضى الإنجليز بذلك ، و أخذ الفرنسيون ينشرون ثقافتهم فى المحاكم ودور التعليم والشركات ، واقتفى اثرهم فى ذلك الإيطاليون واليونانيون حيث تمادوا فى الإستغلال حتى فى أصغر الوظائف الإجتماعية .

واستولى الإنجليز على أهم المراكز والمناصب فى مصر، إذ قامت السياسية الإنجليزية على اتساع نطاق الوظائف لهم فى الحكومة، وأصبح الموظف المصرى آلة فى يد الإنجليز عالية حق الإصغاء وفى الحقيقة الأمر فقد خضعت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرا المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة -

وكون الارمن جالية خالصة بعم ومارسوا العمل الإقتصادى ومنهم الذين أحلوا مكانة مميزة فى المجتمع المصرى ، فقاموا بالأعمال والصراف وصناعة السجائر والتجارة والسياسية و كان لهم دور بارز فى النشاط الشيعى فى مصر ، وأنهم أول من أنشاء أول حركة اشتراكية ظهرت فى مصر عام ١٨٩٥ بإنشاء نقابة عمال الأحذية بالإسكندرية، وقد شاركهم

اليونانيين . وزاد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الإضطهادات فى تركيا والشام
مما أضرهم إلى الهجرة إلى مصر .

واستفاد اليهود من ظروف الحرب وذلك لدرايتهم وكفاءتهم من الشؤون الإقتصادية، حيث
كانوا يطوفون فى الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهات الذهبية التى يجدونها بين يدى
الجمهور أو لدى ويدفعون عن كل جنية أربعة أو خمسة مليمات زيادة على سعره الرسمى (٩٧٥ مليماً) -

إن ظروف الحرب أدت إلى إنقطاع سيل رؤوس الأموال الاجنبية وتصفية عمال
الرأسماليين، الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها . وإغلاق بعض البنوك أبوابه وإشتداد الحاجة
إلى صناعات مختلفة لسد حاجة الشعب والجيش المرابط فى أرض مصر، كل هذا اتاح
للرأسمالية المصرية الفرصة للنزول إلى الأسواق ارتفعت رؤوس الأموال المصرية فى البنوك
ارتفاعاً سريعاً وخاصة فى البنك الأهلى الإنجليزى التضرى - كما ظهرت الصناعات الوطنية
بسبب قلة الوارد من الخارج .

أما عن المثقفين فقد ارتفعت أصوات المفصولين من وظائفهم بسبب إلغاء تلك
الوظائف أثناء فترة الحرب وأصبح الحال بالنسبة للعمال ، اما الفلاحون فقد عانوا أشد القسوة
والعنف أثناء الحرب كما سبقت الإشارة إلى ذلك ن وكل ذا أدى إلى كثير من الفقر والجهل
والجرائم والسرقات ، وعانى المجتمع المصرى أبان هذه الفترة من الدعارة وتجارة الرقيق
الأبيض بسبب الضائقة. الإقتصادية خاصة بين اليهود والأرمن خاصة بعد وجود الأعداد
الوفيرة من الجنود التابعين للأمبراطورية البريطانية واغداقهم على هذه الوجوه وانتشرت البيوت

السرية فى القاهرة و لإسكندرية وحواضر المديرىات ، حىث سوء سلوك جنود الإمبراطورىة ، لذا كان لكل هذه المساوى أثرها فى انهاض الشعب المصر ضدها ومشاركة فى ثورة ١٩١٩ .

رابعاً: الأسباب الفكرىة:

كان لصدور قانون المطبوعات أثره فى الحد من حرية الكلمة كما كان لأغلاق صحف الحزب الوطنى أثر أكبر فى حرمان الشعب من منارة الوطنىة التى قدمت للجماهير الكثرى لمت الشعب لم يحرم من الزاد القرى فى الكثرى مما كتب سواء فى صحف وطنىة أو ما حملته نفوس المصرىين الذىن شاركوا فى الأعمال الحربىة ، داخل مصر وخارجها ثم عدوا لبلادهم .

وفى الوقت الذى كانت فىه الثقافة والتعليم يتدهوران فتحرم الجامعة المصرى التى جاهدت الأمة من أجلها، تحرم من الإعانة السنوىة للأوقاف ، كما تحولت المدارس المصرىة إلى مستشفىات عسكرىة لجرحى الحرب من الإنجليز وحلفائهم .

وكان للحرب أثرها غير المقصود فى اسناد بعض وظائف التدرىس فى المدارس العلىا للمدرسىن المصرىين ودائماً تطعن إنجلترا فى كفاءة النصرىين فمنعوا من التدرىس فى مدرسة الطب إلى ان تغىب المدرسىن الإنجليز بسبب الحرب اسندت كثرى من الوظائف التدرىسىة إلى بعض المصرىين، كما الغىت لمجانىة من مدرسة المعلمىن السلطانىة، وكذلك فى مدرسة الحقوق السلطانىة وغيرها .

مقدمات الثورة :

اعتقدت إنجلترا أن الشعب المصرى مادام لم يثر بسبب الغاء الحماية التى فرضت علىه فلن يثور أبداً، وقد استغرب وىنجت من طلب سعد زغلول وصحبه الحرية والإستقلال

لمصر ، ورغم أن الثلاثة كانوا أعضاء فى الجمعية التشويعية وهى الهيئة البرلمانية الشرعية وكانوا منتخبين " لأن بعض أعضائها كانوا معينين " إلا ان المعتمد البريطانى تعجب مخاطباً رئيس وزراء مصر ، هؤلاء الثلاثة من يمثلون الوفد ؟ اولقد بدأت حركة جميع العرائض فى مصر لإثبات شرعية تمثيل الوفد للشعب المصرى بكافة طبقاته ، ورفض وينجب أن يعترف باى صفى تمثيلية لسعد وزمليه .

وقد تكون الوفد فى بادئ الأمر من (سعد زغلول وعلى شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد على علوية وعبد اللطيف المكبانى) وكانت تجمعهم رابطة العضوية فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد .

عمل الوفد على أن يثبت لهيئة صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك الوضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة ذلك الحين، كالجمعية التشريعية ومجلس المديرىات والمجلس عمل الوفد على أن يثبت لهيئة صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك الوضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجلس المديرىات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من نوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب -

طبعت التوكيلات و أذيعت الصيغة بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على إختلاف طبقاتها للتوقيع عليها ، فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها فى مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة إلى الأقاليم، فصادفت نفس الحماسة التى قولت فى القاهرة .

ولما كانت وزارة رشدى مؤيدة للوفد فقد أصدرت تعليماتها إلى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد ذلك على انتشار الحركة واتساع مداها .

وفى الوقت نفسه عندما رأت سلطات الإحتلال أن حركة التوكيلات أخذت فى الاتساع فى المدن والأقاليم ، وأن ذلك أساس لحركة عامة للمطالب بالإستقلال التام ، فقد خشيت من ذلك وعملت على احباطها فأصدر المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ' هينز ' اوامره إلى مديري الأقاليم بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها ، وما ساعد على نمو الحركة هو خلاف الوزارة الرشدية مع السلطة البريطانية .

ثم ضم الوفد غليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الامة وهم " حمد الباسل واسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر وسنوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وحسين واصف وعبد الخالق مذكور " .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ طلب سعد زغلول بصفته رئيسا للوفد من قيادة الجيش الإنجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى انجلترا ، ولكن السلطة العسكرية ردت _ بعد أن استعجل سعد زغلول طلب هذا برسالة أخرى فى ٢٨ نوفمبر _ بما يدل على نيتها فى تعطيل سفره فكتب سعد إلى وينجت فى ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيها التوسط ، وجاء الرد فى أول ديسمبر وفيه:

أولا : أن المندوب السامى ، بعد استشارة حكومية جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع .

ثانيا : يدعو المندوب السامى النأن يقدم إليه كتابة، ما يريد تقديمه من اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، بشرط " ألا يخرج ذلك عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل " يقصد بذلك الحماية ، وبذلك حددت انجلترا موقفها من الوفد وهذا الموقف الذى تشبثت به إلى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ ، وهو يقوم على أساسين : الاول : عدم تمكين الوفد من السفر إلى الخارج وحصر نشاطه فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامى ، والثانى التشبث بالحماية .

وفى ٢ ديسمبر قدم رشدى استقالته حيث سجل منها رفض الحكومة البريطانية سماع أقواله وتسويقها فى سفره ، ولكن سعد تأم لان رشدى لم يسجل فى استقالته منع الوفد من السفر ، واعتذر رشد عن هذا ، ووعده بأن يفعل فى المرة القادمة لأن السلطان رفض استقالته كما رفضها المندوب السامى ، والواقع أن رشدى قدم هذه الإستقالة بأسا من تقديم السياسة البريطانية لأية تنازلات بشأن الحكم الذاتى وتنظيم الحماية فان " برونبيت " الذى ترأس اللجنة الخاصة بالإصلاح الدستورى والأمتيازات فى أحر ١٩١٧ قدم مقترحاته - بعد انتهاء اللجنة من علمها إلى رشدى ولحلفها الأخير فى الآتى :

لولا : تأليف مجلس نواب من المصريين وله سلطة استشارية ومجلس أعيان له السلطة التشريعية والفعلية ويتكون من :

(أ) الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز ومن مرتبتهم من الموظفين الإنجليز وهؤلاء يمثلون الأعضاء الرسميين .

(ب) ثم أعضاء منتخبين منهم ١٥ أجنبيا و ٣٠ مصرى، وبالتالي فإن أغلبية مجلس الأعيان تكون للإنجليز والأجانب وحدهم بل فيما يسرى على المصريين أنفسهم.

ثانياً أجاز مشروع " برونييت " فى الحالات العاجلة تقديم مشروعات القوانين مباشرة إلى " مجلس الأعيان " وذهب برونييت إلى أن حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها وتولى إدارة شئونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتألف منها أمة متجانسة وليس هذا حال مصر . وقد اعتبر رشدى ان ذا المشروع " ضم واستلحاق " وقلب للحماية إلى " ضم مجرد بسيط ' الفرض من هذا المشروع هو اقناع الأجانب بالنزول عن امتيازاتهم حتى تتحصر السلطة كلها فى أيدي بريطانيا ولا تكون مصر إلا بمثابة مستعمرة بريطانية ، وهو الامر الذى أغضب المصريين ووجد بين المتطرفين و المعتدلين .

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية بمصر احتجاجاً على الخطة التى اتخذت من جانب انجلترا لمنع الوفد من السفر ولمنع نشر أخذ رأى الأمة المصرية فيه ، ثم توالى النداءات والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بباريس فى ١٤ ديسمبر ، ٢٦ ديسمبر ، ٣ يناير ١٩١٩ بالإحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر الشرعية وذلك بالمساعدة فى سفر الوفد كما أرسل إلى كل من رئيس وزراء فرنسا " كلمنصو " رئيس وزراء ايطاليا " اورلندو " .

اختمرت فكرة الحرية الكاملة فى أذهان المصريين، وأصبح كل مضرى يتساءل عما وصلت إليه الحركة وما يراد لها فى المستقبل ولم تكن أعمال الوفد المصرى حتى ذلك الوقت تعلن للى الأمة المصرية بصفة رسمية بل كانت تنقل إليها أخبارها بطرق غير مباشرة ، ورأى الوفد أن المسألة قد وصلت إلى الحد الذى يجب عليه فيه أن يعلن أعماله إلى الأمة بصفه رسمية ، فتزاد بذلك التفافاً حول الوفد.

وكان الوفد يرمى إلى غرض آخر وهو أن يزيد الأجانب المقيمين في مصر علماً بحقيقة الحركة المصرية وأغراضها ووسائلها حتى يطمئنوا إليها ولا تؤثر فيها الدعاية السيئة التي كان يبثها بينهم أعداء الحركة لذلك دعا " حمد الباسل باشا " عضو الوفد نفراً كبيراً من أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى والعظماء وكبار ذوى الآراء للاجتماع بمنزله في ١٣ يناير ٩ لسماع كلمة الوفد فيما يعمل لتحقيقه من الحصول على استقلال البلاد كاملاً وحريتها تامة . وقد ألقى سعد زغلول خطاباً ها في هذا الاجتماع .

تفاقمت الحالة السياسية في مصر واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التي اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تفاقماً استقالة حسين رشدي تضامناً مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء السير وينجت المندوب السامي إلى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلاً تمهيداً لوضع الخطة التي تراها ناجحة . وقد غادر ونجت القاهرة مساء ٢٠ يناير وناب عنه في غيبته السير ملن شيتهايم ، وقد استمرت الحركة في الأشتداد بعد رحيل وينجت واستمر الوفد في عودته واعتزم عقد اجتماع عام في بيت الأمة (بيت سعد زغلول) حدد له يوم ٣١ يناير « ولكن السلطة العسكرية قررت منعه .

ان تشبث رشدي كما ذكرت خطاب استقالته في ١٠ فبراير ١٩١٩ بسفر الوفد " كشرط أساسي " لسحب استقالته، ليس سبب ازدياد قوة الوفد في مصر ، لأمنه لو كان قد سمح له بالسفر منذ البداية بدون الوفد لرفض أيضاً وأصر على ضرورة سفر الوفد وذلك لسببين : الأول : أن الخطة بين الوفد ورشدي كانت منذ بداية تقوم على هذا الأساس ، ولم يكن في وسع رشدي أن ينقض هذا التعاون ويسنافر " حده دون أن يعوض نفسه لهجوم الوفد عليه ومحاربة أى اتفاق يتوصل إليه على أساس الحماية . وهو ما سوف تؤيده الأحداث عندما

يتخاذل السلطان، ويقبل استقالة رشدي نهائياً وثانياً : أن رشدي نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم. على اساس دستورية ومن ثم فلم يكن يستطيع أن يبرم اتفاقاً مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر واره ظهر الوفد الذي وكلته الأمة .

وعلى كل حال أرسل وينجب في ١٦ يناير إلى حكومته يؤيد طلبات رشدي ويحثها على قبولها ، وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعائه اليها ليشرح الموقف بنفسه ، فسافر إلى باريس في ٢١ يناير « وصلها في يوم ٢٩ منه على هذا الموقف كان سفر وينجب سابقة الذكر.

وبسبب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد للسفر إلى الخارج جدد رشدي استقالته في أول مارس ١٩١٩ فقبلها السكان هذه المرة و كان ذلك نقطة تحول في الموقف كله ، ومعناه طى قضية الإستقلال وتثبيت الحماية، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح.

وفي خطاب سعد زغلول الذي ألقاه في ٢٧ فبراير بقاعة الجمعية المصرية للإقتصاد والتشريع أعلن بطلان الحماية بطلاناً تاماً وقرر امام المجتمعين أن الشعب يرفض هذه الحماية ويطلب الاستقلال وحاول سعد أن يصبغ على حركته مزيد من الشرعية فأرسل إلى الملك فؤاد " السلطان فؤاد وقتئذ خطاباً إليه فيه أن يؤيد شعبه ولكن فؤاد لم يرد -

أحداث ثورة ١٩١٩

ان ثورة ١٩١٩ تنقسم في الحقيقة إلى مرحلتين: الثورة العنيفة التي حدثت في مارس أتر نفي سعد زغلول وصحبه الثلاث إلى مالطة، وهي مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية، وهي الثورة التي قاومتها القوات العسكرية البريطانية بكل عنف، وهي المرحلة التي اشترك فيها الفلاحون اشتراكا فعالا، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة في زفتى والمنيا والمجالس الوطنية المستقلة في كثير من المراكز، وهي آخر المرحلة التي كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية.

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التي بدأت من أبريل وهي مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثوري الايجابي وانحصار الثورة في القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الاساسي هذه هي مرحلة الكفاح السلمي.

لما أغرقة محمد سعيد في وزارته الرابعة بعد وزارة رشدي على الموظفين من علاوات ودرجات ، كما أن اضطرار الموظفين كان بعد تسلمهم مرتباتهم ، والجدير بالذكر أن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية شملت جميع طوائف الشعب وان كان للطلبة الدور البارز فيها، ولكن لا نستطيع أن نفعل دور الفلاحين والعمال .

وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم في الثورة واعتمدت عليهم قيادة الوفد البرجوازية في كثير من الأعمال « فإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطني لحفظ النظام أثناء المظاهرات والإجتماعات وتوزيع المنشورات وتنظيم وسائل المقاومة

وهو عمل ايجابي على مقياس واسع وكبير ، وهذا بخلاف الفلاحين الذين لم يكن هناك من ينظمهم أو لم تكن هناك قيادة تقود هذه الفة من الشعب .

وفى ٨ مارس ١٩١٩ ألقى السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه، وهم محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا وساقطهم إلى تكتة قصر النيل حيث قضا الليل بها، وفى ٩ مارس نقلوا الى بورسعيد ثم إلى جزيرة مالطة التي اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا .

وفى ٩ مارس بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة كما سبقت الإشارة، وان كانت المظاهرات سلمية ، اذ أضربوا عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم ، وكان طلبة مدرسة الحقوق او المصريين، وفى اليوم التالى الأثنين ١٠ مارس كان جميع طلبة المدارس والازهر قد أضربوا عن دروسهم وأعلنوا الإضراب العام ، وألقوا مظاهرة كبرى ، أنضم إليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية -

واشترك العمال فى الثورة وسقط منهم فئات من القتلى والجرحى ، وفى يوم ١١ مارس أضرب عمال الترام ، واستمر اضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد إثر اعتقاله الأول ، كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف ، ولم يعودوا ل ١٩١٩ ، واضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة فى الاسكندرية.

قد عمل عمال العنابر إلى اتلا مفاتيح قضبان السكة الحديد، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة فتعطلت قطارات الوجهة القبلى دفى يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة النور

فباتت العاصمة فى ظلام حالك ، واخذت المظاهرات تسير ليلا تحمل المشاعل، وفى ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شارع بولاق ثم ساروا إلى الأزهر للإندمام إلى المتظاهرين فيه ، وقد اشتبكوا مع القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى العلاء، وسقط كثير من القتلى والجرحى .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الإضراب انقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس إليها لطب تأجيل القضايا و استشارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنفهم فكثرت المظاهرات بدلا من ان تقل ، وقد دعا عمل المحامين هذا إلى اجتماع رئيس محكمة الإستئناف (وكان وقتند يحيى باشا ابراهيم) والمستر شيلدون ايموس نائب مستشار الحاقانية فى ١٥ مازس للنظر فى اضرب المحامين فكتبا للنقابة المحامين يرجونها العدول عن الإضراب « فلما لم يكن تحويل المحامين عزمهم اعلن القائد العام فى ١٧ مارس منشوراً بتهديد المحامين .

أنشأت القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية فى قسم "الأزيكية لمحاكة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة واستمرت فى الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات « وكانت أحكامها تصدر بالحبس أوالجلد أو أيهما معا أو الغرامة.

انتشرت النقابات فى كل مكان ومالي صناعة وحرفة حتى قيل أن عدد النقابات فى الإسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة وفى القاهرة إلى ٣٨ وفى القنال إلى ١٧ ، وفادت هذه النقابات حركات اضطراب كثيرة أحتلت فيها المصانع وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل بعض الشئ فى الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة، كما قامت بتنظيم الصفوف وقادت الإضطراب ، وطالبت بساعات عمل أقل.

وفى ٢٠ مارس أجمع طلبة مدارس الأمريكان وويصا والجمعية الخيرية والثانوية الأميركية والنهضة والأقباط العالية والمعهد الدينى بأسيوط بفناء كلية الأمريكان ، وقاموا بمظاهرة سلمية وقام جمهور من الأهالى معهم على اختلاف طبقاتهم طافوا شوارع المدينة ولم يحدث ما يكدر صفو الأمن العام مما يبرهن أن المصريين أمة مسالمة .

وعن أخبار الثورة فى أسيوط يضح " فكرى أباطة " أن المواصلات قطعت بين أسيوط والقاهرة وبين أسيوط وغيرها من المدن الأخرى ، وبذلك يوضح أن أسيوط انعزلت أو انفصلت عن باقى المدن المصرية « وان أخبار الثورة فى القاهرة أثارت حماس الناس فى أسيوط كشرت عن أنيابها وانشدت الأغانى وطبع منها أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسخة ووزعوا على الجماهير وقد غناها المسلمون والأقباط ، فقد كللت الثورة تفوق عن ستة آلاف نسمة .

والواقع أن الكثير من الكتاب يركزون على الأحداث فى اسيوط بأنها من أعنف الحوادث فيذكر "أحمد بهاء الدين " هجم الثوار على مراكز البوليس واستولوا على السلاح ، وتكونت لجان من المحامين تحافظ على الأمن وتباشر مسئوليات الحكم ، والأهالى يشنون عليهم الهجمات المسلحة يوم بعد يوم وكان من أهم هذه اللجان " اللجنة الوطنية المحلية " التى أصدرت بتشجيع من مديرها منشورات تنادى بالإستقلال وتستنكر العنف .

الجدير بالذكر أن مطالب الأقاليم بالإجقتلال انتشرت بسرعة فى الأقاليم -

واقامت لها حكومات وطنية محلية • كما حدث فى زفتى والاسكندرية و الزقازيق وبنها وقلوبية وسمنود ودمياط والمنصورة والفيوم والمنيا وقنا وأسوان بجانب أسيوط ويرى البعض بحق أن قيام هذه الحكومات المحلية أو المجالس الوطنية كان محاولة من جانب الطبقة البورجوازية المصرية لحماية ممتلكاتها من جموع الشعب ، وانها قامت بغرض المحافظة على

أوضاع الملكية الفردية بعد أن افلت زمام الموقف من حكومة القاهرة فعلى سبيل المثال ،
أوشك الثائرين من اشعال النار فعمارة محمود باشا سليمان وولده محمد باشا محمود أحمد
المنفيين فى مالطة ومن أجلهم قامت الثورة حيث رصت صفائح البنزين المنهوب من مخازن
مجاورة حول العمارة وحينما قيل لهم إنه منزل محمد محمود المنفى من أجل حرية البلاد «
فقال أحدهم وعل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين نحن طلاب قوت .

ويمكننا القول ان الفلاحين لم يكونوا على درجه كافيه من الوعي الاجتماعى والسياسى الذى كان
للطبقة البرجوازيه كما كان ينقصهم التنظيم، ومع ذلك لم تظل تلك الاشياء من اهميه الدور الخطير الذى
قام به الفلاحون، الذين كانوا يعانون من ظلم اجتماعى فى ظل الاوضاع القائمه التى تعمل تحت
سلطات الاحتلال على الابقاء وعليها وتدعمها.

ولما ساءت حاله فى اسىوط، وصلت فى ٢٤ مارس طائرتان حربيّتان عائدتين الى
اسىوط فاشتركتا فى عمال الدفاع وفى القاء بعض القنابل على الاهالى، كم ساءت التحدات
الحريه من القاهره الى اسىوط بطريق البواخر النيليه وقد لقيت فى طريقها مقاومه عنيفه من
جماعات الثوار على ضفاف النيل بين ديروط واسىوط

لم تقتصر الثورة فى الأقاليم على اسىوط قط وانما كانت جميع الأقاليم المصريه كانت
عنيفة بالفعل مثل "أسىوط ا بل واشد ولما لم نستطع سرد هذه الأحداث كامله فسنتصر على
امثله قليلة بجانب ما طرحناه عن أسىوط فالمثال التالى عن زفتى حيث قامت مظاهره ضخمة
فى ١٨ مارس ١٩١٩ برئاسة يوسف الجندى / وأعلنت الإستقلال وأنزلت العلم الذى يرفع على
المركز ورفعت بدل منه علما اخر وطنيا وازاعت منشورا بان الجنة تولت الأمر فى المدينة
للمحافظة على الامن واصدرت جريدة أسمتها الجمهوريه - فما كان من السلطة العسكريه

إلأن أرسلت إلى زفتى قوة من الجنود الاستراليين لقمع الثورة ، فأخذ الأهالى يحفرون الخنادق لمقاومتها وخلعوا قضبان السكة الحديدية، واعلنت الجمهورية وتختلف الراى حول هذه الظاهرة التاريخية فهى فى تقيمتها النهائي ثورية ولكنها محدودة فى هذه الثورية، أما الطابع الثور فيمثل فى اعلانها الاستقلال، اما الطابع النورى المحدود فيتمثل فى اقامة حكومة للمحافظة على الملكية الزراعية فى زفتى أن لم يكن فى المديرية كلها .

وبينما انتشرت الإضطرابات فى انحاء الدلتا وفى الصعيد يوم ١٥ مارس حدثت اضطرابات خطيرة بنى سويف ، ولا سيما فى الواسطى بينما اقتضرا الإضطرابات فى المدن الواقعة جنوبهما على المظاهرات السلمية فنظم بعض المسيرات فى اسيوط وسوهاج وقنا .

وفى اسوان قطع التاثرون - بتشجيع من ناظر المدرسة القبطي - خطوط السكة الحديدية واسلاك التلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال ، وفى مديرية المنيا حدثت اعمال عنف دمرت فيها وسائل المواصلات واحرقت المخازن وصورت كميات الغلال التي جمعت لتسليمها الى الجيش واحداث الثورة فى الاقلية كثيرة.

مما لا شك فيه أن اشتراك الفلاحين نى ثورة ١٩١٩ لم يكن اشتراكا منظما ولم يكن بفرض سياسى تابع عن رغبتهم فى الاستقلال أو مساعدة البلاد فى الحصول على دستورها، ولم يكن اشتراكهم واندماجهم فى الثورة كان تحريضا من احد او انها حركة منظمة مدفوعة الأجر أوحركة بلشفية موجهة من الخارج كما كانت السلطات البريطانية فى مصر تنتظر إلى الموقف انذاك . وانما اشتراكهم فى الثورة قدم بطريقة تلقائية، وكانت لهم دوافع خاصة تختلف عن دوافع قياده الثوره لقد كانوا يتحركون ظاهريا تحت قياده الوفد، ولكنهم من الناحيه الواقعيه كانوا يمارسون انتفاضه خاصه بهم هي التعبير عما اصابهم من الظلم الاجتماعى كما

سبقت الاشارة. كان لقتالهم في سبيل لقمه العيش والدافع الاساسي لانتفاضتهم، اما العنف الذي مارسوه وبالشكل الذي حدث فقد كان اهم دافع له الانتقام من الاحتلال والاجانب والسراي، وكبار الملاك بصفه عامه، وان البعد الاجتماعى الذي اغرى الاجانب في كتابه المساله المصريه بان ما حدث في مصر بتأثير الثورة السوفيتيه التي حدثت عام ١٩١٧ هو غير صحيح بسبب البعد الجغرافى واختلاف القياده المصريه التي تنتمي منه في اوسطى وكبار الملاك.

وقد استعمل انجليز شتى اساليب الارهاب لكنه انقاس الناس، وقبضوا على كثير من الوجهاء والمحامين واعيان البلاد وزجوا بهم في السجون، وتعرضوا للاهانات الشديده، ومنهم على سبيل المثال معمر اسويط الذي اتهم بالتحريض الثورة وتسليمهم الاسلحه، وقد شكلت لذلك المحاكم العسكريه التي حكمت بالاعدام على كثير من النكاثر بين، من كان رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) في تلك الوقت قد طلب التدخل في هذه الاحكام كما طلب من القائد العام الغاء المحاكم العسكريه واحالة الباقي لديها من القضيه الخاصه بحوادث الاضطرابات على السلطات المدنيه، والمحاكم العاديه خاصه ان بعد اعاده الهدوء في البلاد، وليس هذا فحسب فقد صورت الاوامر بالتهديد وتخريب البلاد حيث صدر انذار القائد العام في ٢٠ مارس بان كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديديه والمهمات الحديديه يعاقب عليها باحرامه القرية التي هي اقرب من سواها الى مكان تدمير.

ناهيك عما قام به الجنود الانجليز في كثير من البلدان من فظائع لقمع الاضطرابات، فعلى سبيل المثال ما قام به الانجليز في قرية العزيزيه بالبدرشين في ٢٥ مارس من الحوادث

المؤلمه تشمئز منها النفوس، حيث قاموا بضرب الناس ونهب اموال و تمزيق ثياب النساء حتى تركوا عاريات بحجة التفتيش.

استقر رأي السلطات الانجليزية على نفي سعد وصاحبي الى جزيره سيشل شمال شرطه جزيره مدغشقر في ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ حتى ١٨ اغسطس ١٩٢٢ حيث نقل الى جبل طارق مراعاة لصحته وعلم الوفد على دعم صفوفه في تقدم الى عضويته في ٣ يناير ١٩٢٢ علامن (علي الشمسي و علوي الجزار و مراد الشريعي و مرقص حنا و عبد القادر الجمال) وقد اصدر الوفد قرارا بتنظيم المقاومه السلميه كما سبقت الاشاره نص على نوعين: عدم التعاون والمقاطعه.

و اعتقلت السلطة العسكريه الاعضاء الذين وقعوا قرار المقاومه وهم: محمد الباسل، و انت واصف، وعلى ماهر، وجورج خياط، ومرقص حنا، وعلوي الجزار، مراد الشريعي، واصف بطرس غالي، و اودعهم ثكنات قصر النيل كما عطلت الصحف التي نشرت هذا القرار وهي الاخبار المحروسه والنظام والامه والمقطم، ثم عادت فأذنت لهم بالظهور.

وفي ٢٨ يناير قبض البوليس على اعضاء جماعه من الطلبة واتهموا بتدبير اعتداء على عبد الخالق ثروت الذي كان يعمل على تشكيل الوزاره الجديده مؤيدا من المندوب السامي.

١- عدم قبول مشروع كيرزون والمذكره تفسيريته الملحقه به.

٢- تصريح الحكومه البريطانيه بالغاء الحمايه والاعتراف باستقلال مصر.

٣- اعاده وزاره الخارجيه والتمثيل الخارجيه بسفراء وقناصل.

٤- انشاء برلمان تكون له السلطة العامه وتكون الحكومه مسؤوله امامه

٥ - اطلاق يد الحكومه بلا مشارك فى جفيع اعمال الدوله .

٦- لا يكون للمستشارين الإنجليز فى الوزارات إلا رأي استشارى وإلغاء حق

المستشار المالى فى حضور جلسات مجلس الوزراء .

٧- حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية .

٨- استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين .

٩- رفع الأحكام العسكرية والإفراج عن المعتقلين . وإعادة المبعدين .

١٠- الدخول فى مفاوضات جديدة مع الإنجليز بعد تشكيل البرلمان .

١١- يكون قبول الشروط بمقتضى وثائق مكتوبة من الحروب الإنجليزية .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م:

رفع اللبى شروط ثروت لتأليف الوزارة التي سبق ذكرها ، مع انجلترا عن طريق هيئة

معتمدة من البرلمان الذي سيكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات على ان تستبقي فقط

للتسوية أربع مسائل هى :

١- تأمين المواصلات الأمبراطورية البريطانية .

٢- الدفاع عن مصر ضد أى أعتداء أو تدخل اجنبي مباشر وغير مباشر .

٣- حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

وقد اختتم المشروع المعدل على وثيقتين هامتين :

الأولى : تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة .

الثاني : كتاب مفصل إلى السلطان والكتاب المفصل يشتمل على إحدى عشر فقرة تستهدف الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر ، وتتناول الخمسة الدفاع عن الموارد التي وردت في مشروع كيزون بشأن المستشارين البريطانيين في وزارتي المالية والحقانية « وان اصدق رغبات الحكومة البريطانية وخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم، على عكس ما بقيت عليه هذه الفقرة الخامسة والسادسة أيضا، أما الفكرة السابعة فتسوع التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بان الغرض منها لم يعد وضع حد لتهدية ضار قد يكون لتوجيهة إلى أهواء التامة نتاج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية وتتضمن الفقرتان التاسعة والعاشر الموافقة على المباديء التي اشتمل عليها برنامج ثروت - الاولى بشأن اعادة وزير الخارجية وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر والثانية بشأن البرلمان - وهى النقطة التي ذكرنا انها تختلف عن المشروع عليه.

أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهذه اول مرة صدر فيها هذا الاعلان منذ الحرب العالمية الاولى، فهذا الاعلان هو بلاشك مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوي، وترتب عليه اعادة منصب وزير الخارجية الذي ألغى فى عهد الحماية وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما ان الإعترا ف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ازال العقبة التي كانت تعترض فلا أعلن الدستور .

وهذا نص التقارير :

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية :-

- ١- انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
- ٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع مساكن مصر تلغى العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ .
- ٣- إلى ان حين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهي.:

٤- تامين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر

٥- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالوساطة .

٦- حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الأقليات.

٧ . السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه امور على ما هو عليه الآن.

وحيئنذ قبل ثروت باشا تشكيل الوزارة من اول عمل بدأ به هو تشكيل لجنة الدستور -

وإذا لو لم تحتفظ انجلترا بالشروط الأربعة السابقة لكان لجيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة، فلذا أضيفت إلى القوة العسكرية هذه الشروط كما تريدها بريطانيا فالذي يبقى من الاستقلال لا يساوي عناء والذي يبقى من الحماية او من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعني القوى شئ سواه.

تحدث سعد زغلول بعد عودته من المنفى من تصريح ٢٨ فبراير فقال على اسلوبه في سرد الامثال: " هو ناقة البدوي التي تباع بمائة درهم وتباع التميمة التي في رقبتها بألف ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة... فما أفلحها من صفقة (لولا الملعونة في رقبتها).

حقا إن بقاء الإحتلال البريطانى يجعل الإعراف بالإستقلال سوريا أكثر منه جديا ' لأن الإحتلال هادم للإستقلال . أن التصريح يكون ضارا لو قلبته الأمة وارتضت ب او اعتبرته خاتمه الجهاد ، اما إذا كانت ماضية فى جهادها فإنه بلا شك فوز لها فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منه نضالها القومى الطويل .

إن ميزة التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو انجلترا وليس فيه أرتباط او قبول من جانب مصر « أى أن مصر لم تقيد بموجبه باى قيد ، ولا تنازلت عن أى حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه . وبتصريح ٢٨ فبراير امكن إعادة وزارة الخارجية المصرية ، وقد تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء (عبد الخالق ثروت) نفسه .

وقد وجهت كثير من الإنتقادات لثرون باشا ووزارته وقد تمثلت فى تعيينه سكرتير عام انجلترا لوزارة الخارجية" المستر كوين بويد " وتغلغل النفوذ الغنجليذى فى الوزارات المصرية . واستمرار الاحكام العرفية، وعت قانون المطبوعات على عهد وزارته والذى كان قائما على عهد الإحتلال ، كذلك ما لجأت اليه وزارته من ترقية بعض المنتمين إليها دون استئذان السراى هذا فضلا عن مسألة السودان - إذ تعرض ثروت للإنتقاد بسبب التزامه الصمت إزاء ما قامت به السياسة البريطانية من تصرفات متعددة ومتكررة، بقصد الفصل بينه وبين مصر ء بل لقد القى اللوم على وزارته عدم اشتراطها - فى المفاوضات التي سبقت تأليفها - تقرر بطلان اتفاقية عام ١٨٩٩، وما أدى إليه هذا التساهل من اطماع إنجليز " فى أن يزيدوا مركزهم السودان تثبيتنا.

شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور تحت رئاسة حسين رشدى باشا فى ٣ ابريل ١٩٢٢ ورفض الوفد والحزب الوطنى الإشتراك فيها وحظيت وزارة ثروت بتأييد ومباركة دار المندوب السامى ، فقد اعتبرها الدار تنفيذاً لسياستها القائمة على الأخذ بيد المعتدلين فى مواجهة من أسمتهم المتطرفين .

وفى اكتوبر ١٩٢٢ ، كون المنقسمون حزب الأحرار الستوريين تحت رئاسة عدلى يكن ، وكان وجود هذا الحزب موضع إطمئنان السياسية البريطانية إذ كانت تهدد بع كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد .

انتهج الملك سياسة بث العراقيل فى طريق الوزارة المصرية مما بدا واضحا فى رفضه لانعقاد مجلس الوزراء لبضعة اسابيع مما ترتب عليه تعطيل سير الاعمال الحكومية الى حد

خطير، وتدخل المندوب السامي، ولكن الملك بدأ التقرب الى الوفد بين أغسطس - نوفمبر وتسجل التقارير البريطانية أن التدابير الذي انتهى باسقاط ثروت كان بإتقان بين الملك والوفد.

على أية حال فقد أضعف مركز ثروت لدى المندوب السامي بالخلاف حول لقب ملك مصر والسودان عمل أن الملك لجا إلى إحراج ثروت بأن طلب منه السعى لدى الإنجليز للإفراج عن سعد زغلول - وعلم ثروت في النهاية أن الملك يدبر للإعتداء عليه عن طريق الوفديين في ٣٠ نوفمبر فبادر ثروت إلى تقديم استقالته قبل تنفيذ هذا الإعتداء بيوم واحد وقبلها الملك وألف "توفيق نسيم" رئيس الديون-الوزارة الجديدة .

فراح أنصار سعد زغلول بوزارة توفيق نسيم وهللوها لكنها ما لبثت أن وافقت الإنجليز على مطلبهم في ان ينعى الدستور على أن يلقب الملك بملك متصر وأن يؤجل موضوع السودان إلى أن يتم الاتفاق بشانة كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى ، ولم يمض على توفيق نسيم اكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له وخلفه " يحي ابراهيم باشا " الذي اصدرت حكومته مرسوماً بنفاذ الدستور في ١٥ مارس ١٩٢٣ معدلا بما حقق رغبات الإنجليز وبعض رغبات الملك . تم الإفراج عن :سعد في مارس ١٩٢٣.

وكانت القواعد الأساسية كالتالى :-

- ١- مصر دولة حرة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية.
- ٢- جميع السلطات مصدرها الأمة.
- ٣- مبدأ المساواة بين المصريين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .
- ٤- حق ولاية المناصب مقصورة على المصريين ولا يولى الاجانب من هذه المناصب إلى ما يعينه القانون في الأحوال الإستثنائية .

٥- الحرية الشخصية وحرية الإعتقاد وحرية الراى مكفولة ولا يجوز القبض على أى

إنسان ولا حبسة إلى وفق احكام القانون -

٦- حرية الصحافة

٧- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

٨- حظر نفي اي مصري من الديار المصرية .

٩- قرار حرمة المنازل.

١٠ قرار حرمة الملكية فلا ينزع من أحد ملكه إلا للمنفعة العامة.

١١- التعليم الاولي الزامي ومجاني للمصريين - بنين وبنات.

١٢- قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات.

١٣-القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

١٤- يتكئن البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

١٥- الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب ، فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب

تقديم استقالتها ، وللملك حق حل مجلس النواب .

١٦ - الملك يتولى سلطنة بواسطة وزائه -

١٧ - لا يصدر قانون إلى إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك .

١٨- لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من احكام الدستور إلى أن يكون وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية .

١٩- يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور .

أعلن الدستور ثم صدر قانون الانتخاب فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد اعتبر سعد أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكبة وطنية، كما إنه سمي لجنة مشروع الدستور " لجنة الأشقياء " ولكن دخل سعد زغلول الإنتخابات وامام تيار الدعاية الجارف ظهر حزب فى الإنتخابات باغلبية ساحقة تقترب من التسعين فى المائة .

المصادر

- أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: تاريخ مصر الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٨م.
- جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٨٥م.
- جرجي زيدان: مصر العثمانية، دار الهلال، القاهرة، ١٩١١م.
- جلال يحيى: مصر الحديثة(١٥١٧- ١٨٠٥)، منشأة المعارف، الإسكندرية ، د.ت.
- زين العابدين شمس الدين: الدولة والمجتمع في مصر في القرن ١٩، دار الكتب المصرية والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.
- صلاح احمد هريدي: تاريخ مصر الحديث والمعاصر(١٥١٧- ١٨٨٢) ، الاسكندرية، ١٩٩٧م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م .
- عبد العزيز نوار، عاصم دسوقي وآخرون: تاريخ مصر والعرب الحديث المعاصر، الادارة المركزية لشئون الكتب، ٢٠١٩/٢٠٢٠م.
- عمر الاسكندري، سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسه هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م .
- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٥٢م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩م.

-يونان لبيب رزق: المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة،

٢٠٠٩م.